

ذخائر العرب

٤٧

فصل المآل
فيما بين الحكمة والتشريع من الاتصال

تأليف
أبو الوليد بن رشد
(١١٢٦ - ١١٩٨ م)

دراسة وتحقيق
محمد عمارة

الطبعة الثانية



دار المعارف

مقدمة

١

أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد ، من أشهر فلاسفة الإسلام ، وفي مقدمة من شرحوا كتب حكيمة اليونان « أرسطو » ، ومن أبرز الفلاسفة المسلمين الذين حاولوا التوفيق بين الحكمة والشريعة .

وقد درست حياته وسيرته ، في تفصيل ، منذ النصف الثاني من القرن الماضي ، ونكتفي هنا بأن نشير إلى بعض نقاط هامة في تاريخ حياته :

- فهو أولاً من أسرة ذات نفوذ علمي كبير ، وسلطان قضائي ملحوظ ، فقد كان جده لأبيه قاضياً لقرطبة ^(١) ، كما كان من كبار فقهاء المذهب المالكي ، وهو المذهب السائد في بلاد المغرب والأندلس ، واشتغل كذلك بالسياسة والشئون العامة .
- عندما ولد ابن رشد في مدينة « قرطبة » (٥٢٠ هـ ١١٢٦ م) كانت دولة « المرابطين » ^(٢) على وشك الانهيار ، إذ أن ميلاده سبق وفاة إمام دولة « الموحيدين » محمد بن تومرت ^(٣) بأربعة أعوام .

- تتلمذ ابن رشد في الطب « لأبي جعفر هارون » ^(٤) ، و « أبي مروان بن جربول

(١) كانت حاضرة الأندلس زمن الحكم الأموي وزينة المدن الأندلسية ، وكان الماشي يستضيء بسراج قرطبة ثلاث فراسخ ، لا ينقطع عنه الضوء . : عبد الواحد المراكشي (المعجب في تلخيص أخبار المغرب) . تحقيق : محمد سعيد الريان ، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة سنة ١٩٦٣ م . ص ٤٥٦ - ٤٥٨ .

(٢) هي التي أسسها بالمغرب « يوسف بن تاشفين » (١٠٩٠ - ١١٠٦ م) ، وانتهت في عهد « إسحق » خامس سلاطينها (١١٤٦ - ١١٤٧ م) وكانت السيادة الفكرية فيها لفقهاء الذين وقفوا من العلوم العقلية موقفاً غير وحي إلى حد كبير .

(٣) (١٠٧٨ - ١١٣٠ م) وهو المؤسس الفكري لدولة الموحيدين ، أما سلطتها السياسية والإدارية فقد ظهرت على يد خليفته « عبد المؤمن » بعد وفاة « ابن تومرت » بسبعة عشر عاماً (١١٤٧ م) .

(٤) دائرة المعارف « الحديثة » لأفرام البستاني . المجلد ٣ . ص ٩٣ . طبعة بيروت سنة ١٩٦٠ م .

البلنسى «^(١)» ، وفي الفلسفة والإلهيات « لابن طفيل »^(٢) .
 كما برع في علم الكلام ، والفقه ، والأدب ، واللغة ، وبرز في كل ذلك ،
 حتى لم يكن له في معظمها من معاصريه نظير ولاقرين .
 • تولى منصب القضاء في مدينة « إشبيلية »^(٣) أولا سنة ١١٦٩ م ، ثم أصبح
 قاضي القضاة بقرطبة في سنة ١١٧١ م .

• في سنة ١١٦٩ م قدمه « ابن طفيل » إلى السلطان المستنير « أبي يعقوب يوسف »^(٤)
 الذي كلفه بوضع الشروح والتفاسير على مؤلفات « أرسطو » حتى تستقيم عبارتها
 وتبرأ مما لحقها من عيوب الترجمة وأخطاء الشراح والمفسرين . وشرع ابن رشد في
 هذا العمل الكبير منذ ذلك التاريخ .

• عندما تقدمت السن « بابن طفيل » ، تولى ابن رشد منصبه كطبيب خاص
 للسلطان في بلاط مراكش في سنة ١١٨٢ م .

• عندما مات « أبو يعقوب يوسف » سنة ١١٨٤ م ، استمرت حظوة أبي الوليد
 عند خلفه السلطان « المنصور أبي يوسف يعقوب » (١١٨٤ - ١١٩٩ م) لفترة
 وجيزة ، أعقبتها المحنة التي امتحن بها في فكره وعقيدته سنة ١١٩٥ م حيث نفي إلى
 مدينة « اليسانة »^(٥) على مقربة من قرطبة مع عدد من المشتغلين بالحكمة والعلوم ،
 وأحرقت كتبه ، وسائر كتب الفلسفة ، وحظر على الناس يومئذ تجاوز الاشتغال
 بالعلوم العملية والنظر فيما سوى الطب والنجوم والحساب .

(١) نسبة إلى « بلنسية » إحدى مدن الأندلس ، على مسافة أربعة أميال من البحر المتوسط .
 المعجب في تلخيص أخبار المغرب ، ص ٤٥٤ ، ورنست رينان (ابن رشد والرشدية) ص ٤٣٥ ،
 ٤٣٦ ، ٤٤٥ - ٤٥٠ . ترجمة عادل زبيتر . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٧ م .

(٢) هو أبو بكر محمد بن عبد الملك بن طفيل ، طبيب وفيلسوف ، ولد في العقد الأول من
 القرن الثاني عشر الميلادي وتوفي بمدينة مراكش سنة ١١٨٥ م .

(٣) قاعدة ملك بني عباد بالأندلس ، وحاضرة البلاد في عصر عبد الواحد المراكشي ، على مسافة
 ثلاث مراحل من قرطبة .

(٤) هو الذي خلف في الحكم « عبد المؤمن » المؤسس الحقيقي لدولة الموحدين ، فحكم من
 سنة ١١٦٣ م حتى سنة ١١٨٤ م .

(٥) كانت منى لليهود الأندلسيين ومن لا تعلمن الدولة إلى عقائدهم وأفكارهم .

● عندما انقشعت سحابة هذه المحنة ، عادت لابن رشد حظوته لدى السلطان ، ومكانته في البلاط المغربي ، ومكانة الفلسفة والعلوم العقلية في البلاد . ولكن المنية لم تمهله بعد ذلك كثيراً ، فتوفي في أول دولة السلطان « الناصر » في ١١ ديسمبر سنة ١١٩٨ م .

● شهد « ابن عربي »^(١) جثمان أبي الوليد ابن رشد ، محمولا على بعير ، وهو في طريقه من مدينة « مراكش » ، حيث توفي ليدفن في بلاد الأندلس . وقد وضع الجثمان في ناحية ، وفي الناحية الأخرى من حمل البعير كتبه ومؤلفاته .

● ويذكر « ابن الأبار » عن أبي الوليد أنه « كانت الدراية أغلب عليه من الرواية درس الفقه والأصول وعلم الكلام ، وغير ذلك ، ولم ينشأ بالأندلس مثله كمالا وعلماً وفضلا ، وكان على شرفه أشد الناس تواضعاً وأخفضهم جناحاً . عني بالعلم من صغره إلى كبره ، حتى حكى عنه أنه لم يدع النظر ولا القراءة منذ عقل إلا ليلة وفاة أبيه وليلة بنائه على أهله ، وأنه سوّد في ما صنف وقيّد وألّف وهذّب واختصر نحواً من عشرة آلاف ورقة ، ومال إلى علوم الأوائل فكانت له فيها الإمامة دون أهل عصره ، وكان يفرع إلى فتواه في الطب كما يفرع إلى فتواه في الفقه . مع الحظ الوافر من الإعراب والآداب ، حتى حكى عنه أبو القاسم بن الطليسان : أنه كان يحفظ شعري حبيب والمتنبي ويكثر التمثيل بهما في مجلسه . ويورد ذلك أحسن إيراد »^(٢) .

(١) هو الشيخ المتصوف أبو بكر محمد بن علي محيي الدين بن عربي ، المولود في « مرسية » سنة ١١٦٥ م والمتوفى بدمشق سنة ١٢٤٠ م ، ويعد أبرز المتصوفة الفلاسفة المسلمين الذين قالوا بوحدة الوجود .

(٢) رينان (ابن رشد والرشدية) ص ٤٣٥ ، ٤٣٦ عن (مخطوط الجمعية الآسيوية) .

في (فصل المقال) و (ضميمة العلم الإلهي) عرض ابن رشد لثلاث من القضايا الرئيسية التي دار حولها الخلاف بين الفلاسفة والمتكلمين :

- ١ - العالم ، وهل هو قديم أو محدث . . ومعنى القدم والحدوث .
- ٢ - العلم الإلهي ، وهل هو محيط بالجزئيات ، أو مقتصر على الكليات .
- ٣ - المعاد ، وهل هو مادي أو روحي .

ولكن قصد ابن رشد لم يكن ، في هذا النص الذي نقدم له ، إلى هذه القضايا في الأساس ، لأنها أكبر من أن يوفيهما حقها من البحث في هذا الحيز الضيق والنطاق المحدود ، هذا ؛ إلى أنه قد وفاها حقها عندما ناقش فيها المتكلمين في كتابه (مناهج الأدلة) ، وعندما رد على الإمام الغزالي في (تهافت التهافت) ، وإنما كان تعرضه لهذه القضايا هنا من باب ضرب الأمثلة وتقديم النماذج التطبيقية التي يوضح بها مقصده من هذا النص ، والذي هو أساساً لإثبات إخاء الحكمة (الفلسفة) للشرعية ، وتقديم المنهج الذي نصل باستخدامه إلى الإيمان بهذا الإخاء . .

فهذا النص أقرب إلى أن يكون حديثاً في المنهج منه إلى أن يكون ساعياً إلى دراسة هذه القضايا الثلاث التي عرض لها بالإشارة والتمثيل . . ومن هنا تأتي أهميته بين نصوص ابن رشد المؤلفة ، التي اشتملت على وجهات نظره الخاصة أكثر مما اشتملت عليها شروحه على كتب أرسطو .

ومن بين عناصر هذا المنهج الذي قدمه ابن رشد في هذا النص ، يبرز لنا عنصران :

- ١ - التأويل ٢ - واختلاف مراتب الناس باختلاف طباعهم وتفاضلها في التصديق: التأويل: وهو أمر يراه ابن رشد ضرورياً لأهل النظر أكثر من ضرورته للفقهاء ، لأنهم أقدر عليه ، وأحق باستخدامه ، ولأن دواعيهم إليه لا تقاس بها دواعي الفقهاء في هذا المقام . . كما يراه السبيل إلى نفي ما يبدو من تعارض وتناقض بين ظواهر بعض النصوص وبين الحقائق اليقينية التي تجيء ثمرة للبرهان عند أهل النظر والمشتغلين

بصناعة الحكمة . . وهو يقطع بصلاحيات التأويل في كل المواطن والمواقف التي يبدو فيها مثل هذا التعارض بين ظواهر النصوص ومعطيات البرهان .

ومعنى التأويل عنده : « هو إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية ، من غير أن يخل ذلك بعادة لسان العرب في التجوز » وذلك مثل أن يسمى الشيء « بشبيهه أو بسببه أو لاحقه أو مقارنه » إلخ . . إلخ . .

والعلة في لزوم التأويل لأهل النظر أكثر من لزومه للفقهاء ، نابعة من الفرق بين نوعية القياس عند كل فريق ، فإذا كان جائزاً للفقيه الذي يستخدم القياس الظني أن يقول « فكم بالحرى أن يفعل ذلك صاحب علم البرهان . . وعنده قياس يقينى » ؟

ووحدة الحقيقة ، مع اختلاف طرق الوصول إليها ، وتفاوت النسب بين المقادير التي يعيها منها الناس ، دليل على لزوم التأويل ، لأن ذلك هو السبيل الوحيد لإزالة التعارض الذي يبدو أحياناً بين ظواهر بعض النصوص وبين معطيات البرهان ، ومن هنا كان حكم ابن رشد وقوله : « ونحن نقطع قطعاً أن كل ما أدى إليه البرهان ، وخالفه ظاهر الشرع ، أن ذلك الظاهر يقبل التأويل على قانون التأويل العربى . وهذه القضية لا يشك فيها مسلم ، ولا يرتاب بها مؤمن . . . »

بل وأكثر من ذلك يذهب ابن رشد إلى أن في « ألفاظ » الشرع ، وظواهر نصوصه ما يشهد للتأويل في كل موطن يحتاج التوفيق بين الحكمة والشرعة فيه إلى التأويل ، وفي ذلك يقول : « إنه مامن منطوق به في الشرع ، يخالف بظاهرة لما أدى إليه البرهان ، إلا إذا اعتُبرَ وتُصِفِّحَتْ سائر أجزائه ، وُجِدَ في ألفاظ الشرع ما يشهد بظاهرة لذلك التأويل ، أو يُقَارِبُ أن يشهد . . . » فكأنما قصد الشرع إلى ذلك قصداً . . وذلك لغرض « تنبيه الراسخين في العلم على التأويل » الذى يجمع بين ظواهر النصوص وبين ما يعارضها من حقائق البرهان .

* * *

والأمر الذى يتميز به حديث ابن رشد في هذا التأويل ، وضرورته ، وقواعده إنما يتعلق بتطبيقه لقواعد هذا المنهج على القضايا الثلاث الأساسية التى دار من

حولها الخلاف بين الفلاسفة والمتكلمين ، فهو عندما يشير إلى أن الأشعرية قد أولوا بعض النصوص ، والمعتزلة قد أولوا الكثير من النصوص ، وعندما يستشهد بالغزالي الذي تحدث في (فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة) عن المراتب الخمسة للوجود : الذاتي ، والحسي ، والخيالي ، والعقلي ، والشبهى . . فكأنما يريد أن يقول لنا : إن العبرة ليست في التسليم بجواز التأويل أو وجوبه ، ولا في تعداد مراتب الوجود التي لا يكفر المصدق إذا تصور شيئاً من أمور الآخرة مثلاً على أى مرتبة من هذه المراتب ... إن العبرة ليست في ذكر ذلك والحديث عنه ، وإنما هي في تطبيق هذا المنهج على القضايا الرئيسية التي شغلت الكثيرين بالجدل والخلاف . . فالغزالي برغم إيمانه بهذا المنهج إلا أنه قد أخطأ في تطبيقه عند ما كفر الفلاسفة المسلمين بصدد هذه القضايا الثلاث : العالم ، والمعاد ، والعلم القديم . .

فلو تأول الغزالي ظواهر النصوص التي وردت في المعاد ، مثلاً ، لما كفر الذين صدقوا وآمنوا بوجود السعادة الأخروية والشقاء الأخروي ، بسبب تأويلهم للتفاصيل والجزئيات التي جاءت بها ظواهر بعض النصوص في هذا المقام . . لأنهم لم ينكروا وجود المعاد ، وإنما تأولوا ظواهر بعض النصوص دون الخروج عن مراتب الوجود التي عددها الغزالي نفسه في هذا الباب . ومثل ذلك قائم في غير قضية المعاد من قضايا الخلاف بين الغزالي وفلاسفة المسلمين .

مراتب الناس : وانطلاقاً من هذا الموقف المؤن بوحدة الحقيقة ، واختلاف طرق الوصول إليها ، وتفاوت درجات الناس وحظوظهم في تحصيلها ، قال ابن رشد : إن هناك مستويات ثلاثة للناس إزاء التصديق « وذلك أن طباع الناس متفاوتة في التصديق ، فمنهم من يصدق بالبرهان ، ومنهم من يصدق بالأقاويل الجدلوية تصديق صاحب البرهان بالبرهان ، إذ ليس في طباعه أكثر من ذلك ، ومنهم من يصدق بالأقاويل الخطابية كتصديق صاحب البرهان بالأقاويل البرهانية » .

فجمهور الناس وعامتهم ، الذين هم مقصد الشرع الأول ، إنما يأتي لهم اليقين ويتحصل لهم الاطمئنان والإيمان بواسطة الأقاويل الخطابية والوعظية والشعرية ، وهي وإن تكن غير كافية لإقناع أهل الجدل ، وغير صالحة لإقناع أصحاب البرهان ، إلا أنها كافية لتحقيق يقين العامة وإيمانهم ، ووصولهم إلى التصديق ، بل إنه

يجب أن لا نتعدى بهم هذا النطاق ، لأن الدخول بهم فى ميدان الجدل ، أو حقائق البرهان ، مفسد ليقينهم ، وذاهب بإيمانهم ، دون أن تكون لهم القدرة على استخدام هذه الأدوات ، ومن ثم فلا يستطيعون أن يحصلوا بواسطتها أى نوع من أنواع التصديق واليقين .

والمرتبة التى تلى الجمهور ، صعوداً ، هى مرتبة أهل الجدل ، الذين لم يصلوا إلى مرتبة أهل البرهان ، وإن كانوا قد ارتفعوا عن دائرة العامة والجمهور . . وهؤلاء لهم الأقاويل الجدلية سبيلاً إلى التصديق واليقين . وهم إذا طلب إليهم التصديق بالأقاويل الخطابية لم يتحصل لهم يقين ، وإذا سلكوا للتصديق طريق البرهان لم تتيسر لهم هذه الأدوات ، ومن ثم لا تتحصل لهم ثمرات استخدامها . .

وفى القمة يأتى أهل النظر ، العارفون بصناعة الحكمة ، والسالكون إلى التصديق طريق البرهان ، وهم الفلاسفة الذين يجب أن يصونوا صناعتهم هذه عن أهل الجدل ، وعن الجمهور ، وذلك حفاظاً على التصديق الذى تحصل لكل فريق من السبيل الذى هي له وفق ما لديه من إمكانيات . .

* * *

وحول عناصر هذا المنهج ، والأمثلة التطبيقية التى ساقها ابن رشد لتوضيحه وتحديد معالمه ، وتبيان طريقة استخدامه ، وحول نقده للغزالي الذى أساء استخدام هذا المنهج ، على الرغم من تضمن كتبه لعناصره ، حول كل ذلك دار الحديث فى (فصل المقال) و (ضحيمة العلم الإلهى) .

ليست هذه هي المرة الأولى التي يطبع فيها (فصل المقال) و (ضميمه العلم الإلهي) ، فلقد سبق لهذين النصين أن طبعا ، في مصر وفي غير مصر ، عدة مرات .. وحتى تقدم للقارئ ما تمتاز به هذه الطبعة عن سواها ، يحسن بنا أن نقدم له إشارات موجزة عن الطبعات السابقة لهذا الكتاب ، وما استندت إليه واعتمدت عليه من المخطوطات ، وما لنا على بعضها من ملاحظات . . . خصوصا أننا قد استفدنا من كثير من الجهود التي بذلت في بعض هذه الطبعات ، واعتمدنا على بعضها في تحقيق هذا النص ، بل استفدنا من الأخطاء التي امتلأت بها بعض هذه الطبعات في محاولة تجنب الوقوع في مثلها ما وسعنا الجهد ..

١ - وأولى طبعات هذا الكتاب هي التي حققها وقدم لها المستشرق الألماني « مرقس يوسف مولر » (١٨٠٩ - ١٨٧٤ م) (Marcus Joseph Müller) في « ميونيخ » سنة ١٨٥٩ م ، وفي تحقيقه لها ، مع مناهج الأدلة ، - التي أخرجها « مولر » مجتمعة - كان الاعتماد على مخطوط وحيد موجود بمكتبة « الأسكوريال » رفمه بها ٦٣٢ وتاريخ نسخه سنة ٧٢٤ هـ (١٣٢٤ م) .

ومخطوط « الأسكوريال » هذا يشتمل على النصوص الرشدية الثلاثة : فصل المقال ، والضميمة ، ومناهج الأدلة .

ولقد قدم « مولر » لطبعته هذه بمقدمة باللغة الألمانية ، ونحلت صفحات النص من أى تعليق موضوعي ثم قام « مولر » بترجمة هذه النصوص الرشدية الثلاثة إلى اللغة الألمانية ، ونشرت هذه الترجمة بعد وفاته بعام (١٨٧٥ م) .

ولمدة قرن كامل (١٨٥٩ - ١٩٥٩ م) غدت طبعة « مولر » هذه المصدر الوحيد والأساسي لكل الطبعات التي صدرت لفصل المقال وضميمة العلم الإلهي .. وهي طبعات كثيرة ، أهمها :

(١) طبعة المطبعة العلمية (مصر) ١٣١٣ هـ ١٨٩٥ م ، وضمت النصوص الرشدية الثلاثة تحت عنوان (كتاب فلسفة ابن رشد) .

- (ب) طبعة مطبعة الآداب (مصر) ١٣١٧ هـ ١٨٩٩ م ، والتي اقتصر على فصل المقال وضميمة العلم الإلهي ، تحت عنوان (فصل المقال) .
- (ج) طبعة المطبعة الحميدية (مصر) ١٣١٩ هـ ١٩٠١ م . وهي تعتبر إعادة طبع لطبعة « المطبعة العلمية » التي أشرنا إليها .
- (د) ترجمة فرنسية لفصل المقال نشرها المستشرق الفرنسي « ليون جوتيه » في « الجزائر » سنة ١٩٠٥ م ، معتمداً على مخطوط « الأسكوريال » الذي نشره « مولر » ، ومراجعاً له على طبعات القاهرة الثلاث للكتاب ، التي أشرنا لها ، وجعل « جوتيه » لترجمته هذه عنواناً هو (التوفيق بين الشريعة والفلسفة) .
- (هـ) طبعة المطبعة الجمالية (مصر) ١٣٢٨ هـ ١٩١٠ م . وهي لا تخرج عن كونها إعادة طبع لطبعة القاهرة السابقة .
- (و) طبعة المطبعة الرحمانية ، التي أخرجتها لحساب المكتبة المحمودية التجارية لصاحبها « محمود علي صبيح » ، وهي بدون تاريخ . ولقد امتازت هذه الطبعة عن طبعات القاهرة الأخرى بقلة الأخطاء التي احتوت عليها ، كما امتازت بتذييلها النصوص الرشدية الثلاثة بتعاليقات « لابن تيمية » يرد فيها على بعض آراء ابن رشد في (مناهج الأدلة) ، وهذه التعليقات تستغرق في هذه الطبعة من ص ١٢٨ حتى ص ١٤٠ . وفيما عدا ذلك اعتمدت هذه الطبعة ، كما فعلت الطبعات القاهرية السابقة — على نشرة « مولر » لهذه النصوص .
- (ز) وفي سنة ١٩٤٢ م أعاد « جوتيه » نشر ترجمته الفرنسية لفصل المقال ، بالجزائر ، مصحوبة هذه المرة بالنص العربي ، مع مقدمة وعدد من التعليقات والشروح ، وهو الأمر الذي خلت منه كل الطبعات السابقة . ثم أعيد طبع هذا الكتاب بالجزائر أيضاً في سنة ١٩٤٨ م .
- ٢ — في سنة ١٩٥٩ م أخرجت مطبعة « بريل » في « ليدن » طبعة جديدة لفصل المقال وضميمة العلم الإلهي ، حققها الدكتور « جورج حوراني » ، وقدم لها بمقدمة موجزة باللغة الإنجليزية ، وأتبع النص بتعليقات ثلاثة على ثلاثة مواضع من

الكتاب . أولها حول عنوان الكتاب ، وثانيها حول كلمة « التزكية » الواردة في حديث ابن رشد عن « علوم المخالفين في الملة » ، وهل هي بالذال أو بالزاي ، وثالثها عن الطرق الثلاث المشتركة بين الناس والتي يتحصل بها التصديق . .

ولقد اعتمد الدكتور حوراني في تحقيقه لضميمة العلم الإلهي على نفس مخطوط « الأسكوريال » الذي اعتمد عليه « مولر » ، ولكنه أضاف جديداً اعتمدت عليه نشرته فيما يتعلق بفصل المقال ، إذ عثر في المكتبة الأهلية « بمدريد » ، في ذيل مخطوط كتاب (الكليات) - في الطب - لابن رشد على نص لهذا الكتاب - فصل المقال - منسوخ في سنة ٦٣٣ هـ ١٢٣٦ م ، ورقمه في هذه المكتبة ٥٠١٣ . كما استفاد من بعض الترجمات العبرية ، لهذا النص ، التي تمت في العصر الوسيط . أما فيما يتعلق بالضميمة فلقد ظل الاعتماد على مخطوط « الأسكوريال » وحده ، إذ خلا منها مخطوط المكتبة الأهلية .

ولقد جاءت طبعة الأستاذ حوراني هذه أكثر دقة من كل الطباعات التي سبقتها ، لأنها أضافت إلى مخطوط « الأسكوريال » مخطوطاً آخر أقدم منه ، كما تلافت الكثير من أخطاء الطباعات السابقة . . . ولقد أحسن صاحبها صنعاً عند ما جعل المخطوتين تكمل كل واحدة منهما الأخرى ، وحينما وضعهما « في مسوى واحد » . ورأى أنه « من العبث تفضيل الواحد على الآخر ، واعتباره المقياس الأساسي » ، وذلك على الرغم من أن تاريخ نسخ مخطوط « المكتبة الأهلية » يتقدم على تاريخ نسخ مخطوط « الأسكوريال » بأكثر من ثمانين عاماً^(١) .

٣ - ظهرت في بيروت طبعة لفصل المقال وضميمة العلم الإلهي ، نصها هو الذي حققه الدكتور حوراني ، مع بعض الاختصارات في الإشارات إلى فروق النسخ الواردة في هوامش الصفحات ، ومع تقديم وتعليقات للدكتور « ألبير نصرى نادر » ، الذي ضمن طبعته هذه ترجمة للمقدمة الإنجليزية التي كتبها حوراني لطبعة « ليدن » من هذا الكتاب . . (٢)

(١) ص ٩ من المقدمة الإنجليزية لطبعة حوراني .

(٢) والتي بين يدينا هي الطبعة الثانية لهذه النشرة ، التي أخرجتها « دار المشرق » ببيروت سنة ١٩٦٨ م .

وبالرغم من أن هذه النشرة هي إعادة طبع نسخة الدكتور حوراني إلا أنها قد شابها ، في متن الكتاب ، الكثير من الأخطاء . . كما أن التعليقات التي كتبها الدكتور « نادر » اشتملت على بعض الأخطاء ، ونكتفي بأن نشير إلى أمثلة منها .
(أ) في ص ٣٣ يعلق الدكتور « نادر » على قول ابن رشد بعدم وقوع المناظرات في الفقه ببلاد المغرب ، قائلا :

إن دراسة أصول الفقه كانت مهمة في أسبانيا الإسلامية وشمال أفريقيا قبل عصر الموحدين .

بينما حقيقة السبب في عدم وقوع المناظرات في الفقه في هذه البلاد، هو سيادة المذهب المالكي وحده في هذه البقاع ، وعدم وجود فقهاء آخرين لمذاهب أخرى هناك .

(ب) في ص ٣٥ يعلق الدكتور « نادر » على تعريف ابن رشد للتأويل بأنه « هو إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية » ، فيقول : « والأصح : من الدلالة المجازية إلى الدلالة الحقيقية » . والحق مع ابن رشد في تعريفه للتأويل لا مع الدكتور « ألبير » .

(ج) في ص ٣٦ يعلق الدكتور « نادر » على إشارة ابن رشد إلى « حديث النزول » فيقول : « حديث النزول : قد وردت الروايات المشهورة بأن جبريل ، عليه السلام ، كان ينزل على النبي ، صلى الله عليه وسلم ، في صورة دحية الكلبي وأن ابن عباس رآه في صورته » .

والحقيقة أنه لا علاقة بين هذا الموضوع وبين مراد ابن رشد من حديث النزول ، لأن الكلام هنا عن تنزيه الذات الإلهية ، وعن التشبيه الذي يوحى به ظاهر بعض آيات القرآن ، وحديث النزول ، المشار إليه ، معناه كما روى عن الرسول ، عليه الصلاة والسلام : ينزل الله سبحانه إلى سماء الدنيا كل ليلة ، وينادي : هل من داع فأستجيب له ؟ هل من مستغفر فأغفر له ؟ هل من تائب فأتوب عليه ؟ إلخ . إلخ . إلخ .

٤ - في المكتبة « التيمورية » بدار الكتب المصرية مخطوط رقمه ١٣٣ (حكمة تيمور) منسوخ بقلم معتاد ، غير محدد تاريخ نسخه ، يضم النصوص الرشدية

الثلاثة : فصل المقال (اللوحات ٢ - ٣٦) ومناهج الأدلة (اللوحات ٣٧ - ١٧٥) وضميمة العلم الإلهي (اللوحات ١٧٦ - ١٨٠) . وهذه المخطوطة هي التي اعتمد عايبها الأستاذ الدكتور محمود قاسم في تحقيقه لمناهج الأدلة ، جاعلا منها النسخة الأم والأساسية في تحقيقه لهذا النص . . . أما الطبقات التي صدرت من قبل لفصل المقال وضميمة العلم الإلهي ، فإنها لم تستفد من هذا المخطوط ، ولذلك كان من بين ميزات الطبعة التي تقدم لها الآن أنها اعتمدت على هذا المخطوط إلى جانب اعتمادها على كل الجهود التي سبقت في تحقيق هذه النصوص .

ولقد اطلع الدكتور حوراني على نسخة « فوتوستات » لهذه المخطوطة . ولكنه لم يستفد منها في تحقيقه ، لأنه فهم - خطأ - « أن هذه النسخة ١٠ هي إلا نسخة حديثة لطبعة مللر بما فيها من أخطاء » (١) .

ونحن نقول إنه فهم خطأ ، لأن مراجعتنا لهذا المخطوط ، ومقابلتنا له على طبعة « موللر » (مخطوط الأسكوريال) وطبعة حوراني (مخطوط المكتبة الأهلية ومخطوط الأسكوريال مجتمعين) قد أثبتت - كما هو واضح من مراجعة فروق النسخ بهوامش هذه الطبعة - أن مخطوط التيمورية نسخة مستقلة عن مخطوط الأسكوريال وأيضاً عن مخطوط المكتبة الأهلية . ورغم التشابه الكبير بين نص « التيمورية » ونص « الأسكوريال » . .

وإذا كانت هذه الطبعة التي تقدم لها قد امتازت بكثير من التعليقات الضرورية لفهم النص وإبراز مرامييه وبالعناوين الفرعية التي وضعناها لفقرات النص وأغراضه . كما امتازت باستفادتها من الجهود التي بذلت من قبل في تحقيق هذا النص ونشره . فإننا نأمل أن تكون أقرب طبقات هذا الكتاب إلى الدقة والوفاء بالمطلوب .

* * *

بقي أن ننبه القارئ ، في ختام هذا التقديم ، إلى أن الرهوز التي اعتمدها للنسخ التي حققنا على أساسها هذا النص هي :

الرمز (١) لمخطوط المكتبة التيمورية .

(١) ص ٩ ، ١٠ من مقدمة حوراني الإنجليزية .

الرمز (ب) لطبعة الدكتور حوراني (مخطوط المكتبة الأهلية ومخطوط
الأسكوريال) .

الرمز (م) لطبعة مولار (مخطوط الأسكوريال) .

الرمز (ص) لطبعة المكتبة المحمودية التجارية بالقاهرة .

ونرجو أن نكون قد وفقنا إلى تحقيق بعض ما تأمل . . والله ولي التوفيق .

القاهرة : نوفمبر سنة ١٩٦٩ م محمد عمارة

ضميمة العلم الإلهي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[مُقَدِّمَةٌ]

[الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى
آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ] ^(١).

قَالَ الْفَقِيهُ الْأَجَلُّ الْأَوْحَدُ ^(٢) ، الْعَلَامَةُ الصِّدْرُ الْكَبِيرُ ، الْقَاضِي
الْأَعْدَلُ ، أَبُو الْوَلِيدِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ [بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَحْمَدَ] ^(٣)
ابْنُ رُشْدٍ ، رَضِيَ اللَّهُ [تَعَالَى] ^(٤) عَنْهُ وَرَحِمَهُ ^(٥) :

أَمَّا بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ بِجَمِيعِ مَحَامِدِهِ ، وَالصَّلَاةِ عَلَى مُحَمَّدٍ ، عَبْدِهِ
الْمُطَهَّرِ ^(٦) الْمُصْطَفَى ، وَرَسُولِهِ .

(١) سقطت من م ، ص . وعبارة ب :

«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ»

(٢) لابن رشد الفيلسوف كتاب واحد في الفقه هو (بداية المجتهد ونهاية المقتصد) ، أما الذي
اشتهر من أسرته بالبراعة في الفقه فهو جده ، ولقد خلط البعض بينهما ، حتى لقد نسيت طبعه
(فصل المقال) التي أخرجتها المطبعة الحميدية المصرية سنة ١٣١٩ هـ سنة ١٩٠١ م على ففقه صاحبها
«محمود البيطار الحلبي الكتبي» ، نسبت هذا الكتاب إلى «القاضي أحمد بن أحمد بن رشد الأندلسي
المتوفى سنة ٥٩٥ هـ .. فالكتاب وتاريخ الوفاة لصاحبهما أبي الوليد ، أما الاسم فلجده الأعلى ، وهو
الذي كان من أعلام الفقه المالكي ببلاد المغرب .

(٣) سقطت من ا ، ب .

(٤) سقطت من ا ، م .

(٥) عبارة ب : «قال الفقيه الإمام القاضي ، العلامة الأوحَد ، أبو الوليد محمد بن أحمد

ابن رشد» .

(٦) سقطت من ب .

[حُكْمُ دِرَاسَةِ الْفَلَسَفَةِ]

فَإِنَّ الْغَرَضَ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ أَنْ نَفْحَصَ ، عَلَى جِهَةِ النَّظَرِ الشَّرْعِيِّ ، هَلِ النَّظَرُ فِي الْفَلَسَفَةِ وَعُلُومِ الْمَنْطِقِ مُبَاحٌ بِالشَّرْعِ ؟ . . أَمْ مَحْظُورٌ ؟؟ ..
أَمْ مَأْمُورٌ بِهِ ، إِمَّا عَلَى جِهَةِ النَّدْبِ ، وَإِمَّا ^(١) عَلَى جِهَةِ الْوُجُوبِ ؟ ؟

فَنَقُولُ : إِنْ كَانَ فِعْلُ الْفَلَسَفَةِ لَيْسَ شَيْئاً أَكْثَرَ مِنَ النَّظَرِ فِي الْمَوْجُودَاتِ ، وَاعْتِبَارِهَا ، مِنْ جِهَةِ دِلَالَتِهَا عَلَى الصَّانِعِ ، أَغْنَى مِنْ جِهَةِ مَا هِيَ مَصْنُوعَاتٌ ، فَإِنَّ الْمَوْجُودَاتِ إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى الصَّانِعِ بِمَعْرِفَةِ صِنْعَتِهَا ^(٢) ، وَأَنَّهُ كُلَّمَا كَانَتْ الْمَعْرِفَةُ [بِصِنْعَتِهَا] ^(٣) أَتَمَّ كَانَتْ الْمَعْرِفَةُ بِالصَّانِعِ أَتَمَّ .

وَكَانَ الشَّرْعُ قَدْ نَدَبَ إِلَى اعْتِبَارِ الْمَوْجُودَاتِ ، وَحَثَّ عَلَى ذَلِكَ ، فَبَيِّنُ أَنَّ مَا يَدُلُّ ^٣ / عَلَيْهِ هَذَا الْأَمُّ إِمَّا وَاجِبٌ بِالشَّرْعِ ، وَإِمَّا مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ .
فَأَمَّا أَنَّ الشَّرْعَ دَعَا إِلَى اعْتِبَارِ الْمَوْجُودَاتِ بِالْعَقْلِ ، وَتَطَلَّبَ مَعْرِفَتَهَا بِهِ ، فَذَلِكَ بَيِّنٌ فِي غَيْرِ مَا آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، مِثْلُ قَوْلِهِ [تَعَالَى] ^(٤) (فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ) ^(٥) ، وَهَذَا نَصٌّ عَلَى وَجُوبِ اسْتِعْمَالِ الْقِيَاسِ الْعَقْلِيِّ ، أَوْ الْعَقْلِ وَالشَّرْعِيِّ مَعًا .

وَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (أَوْ لَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ) ^(٦) ، وَهَذَا نَصٌّ بِالْحَثِّ عَلَى النَّظَرِ فِي جَمِيعِ الْمَوْجُودَاتِ .

(١) فِي ب : أَوْ ،

(٢) فِي أ : لِمَعْرِفَةِ صِفَتِهَا .

(٣) فِي أ : بِصِفَتِهَا .

(٤) سَقَطَتْ مِنْ أ ، م ، ص .

(٥) الْحَقَرُ (٥٩) : ٢ .

(٦) الْأَعْرَافُ (٧) : ١٨٥ .

وَأَعْلَمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ مِمَّنْ خَصَّهُ بِهَذَا الْعِلْمِ وَشَرَّفَهُ بِهِ ^(١) إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، فَقَالَ تَعَالَى : (وَكَذَلِكَ نُرَى إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) ^(٢) الْآيَةَ وَقَالَ تَعَالَى : (أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ، وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ) ^(٣) وَقَالَ : (وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) ^(٤) إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي لَا تُحْصَى كَثْرَةً .

[ضرورة النظر]

وإِذَا ^(٥) تَقَرَّرَ أَنَّ الشَّرْعَ قَدْ أَوْجَبَ النَّظَرَ بِالْعَقْلِ فِي الْمَوْجُودَاتِ ، وَاعْتِبَارِهَا ، وَكَانَ الْاعْتِبَارُ لَيْسَ شَيْئًا أَكْثَرَ مِنْ : اسْتِنْبَاطِ الْمَجْهُولِ مِنَ الْمَعْلُومِ ، وَاسْتِخْرَاجِهِ مِنْهُ ، وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ ، أَوْ بِالْقِيَاسِ ^(٦) ، فَوَاجِبٌ أَنْ نَجْعَلَ نَظْرَنَا فِي الْمَوْجُودَاتِ بِالْقِيَاسِ الْعَقْلِيِّ .
وَبَيِّنُ أَنَّ هَذَا النَّحْوَ مِنَ النَّظَرِ ، الَّذِي دَعَا إِلَيْهِ الشَّرْعُ وَحَثَّ عَلَيْهِ ، هُوَ أَتَمُّ أَنْوَاعِ النَّظَرِ بِأَتَمِّ أَنْوَاعِ الْقِيَاسِ ^(٧) ، وَهُوَ الْمُسَمَّى بُرْهَانًا .
وَإِذَا كَانَ الشَّرْعُ قَدْ حَثَّ [عَلَى] ^(٨) مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى [وَسَائِرِ] ^(٩)

(١) عبارة ص : « وأعلم أن من خصه بهذا العلم وشرفه إبراهيم ... » . وعبارة ا ، م : « وأعلم تعالى أن من خصه الله تعالى بهذا العلم وشرفه إبراهيم ... » .

(٢) الأنعام (٦) : ٧٥ .

(٣) الغاشية (٨٨) : ١٧ .

(٤) آل عمران (٣) : ١٩١ . والنسخة تذكر هذه الآية خطأ هكذا :

(الَّذِينَ يَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ)

وتشاركها م في هذا الخطأ مع زيادة واو المعطف قبل (الَّذِينَ) .

(٥) في م ، ص : وإذ .

(٦) أى أن القياس ، وهو أحد أدوات العقل في الاستنباط ، الذى هو الاعتبار ، إن لم يكن مراداً ومساوياً للاعتبار ، فإن الاعتبار لايم ولا يشير إلا « بالقياس » ، أى باستخدام الإنسان لهذه الأداة .

(٧) عبارة ا ، م ، ص : بأنواع القياس .

(٨) سقطت من ص .

(٩) سقطت من ا ، م ، ص .

مَوْجُودَاتِهِ بِالْبُرْهَانِ ، [وَكَانَ] ^(١) مِنَ الْأَفْضَلِ ، أَوْ الْأَمْرِ الضَّرُورِيِّ ، لِمَنْ
 أَرَادَ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ ، تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، وَسَائِرَ الْمَوْجُودَاتِ ٤ / بِالْبُرْهَانِ ، أَنْ
 يَتَقَدَّمَ أَوَّلًا فَيَعْلَمَ أَنْوَاعَ الْبَرَاهِينِ وَشُرُوطَهَا ، وَبِمَاذَا يُخَالِفُ الْقِيَاسُ
 الْبُرْهَانِي الْقِيَاسَ الْجَدَلِيَّ ، وَالْقِيَاسَ [الْخَطَائِيَّ] ^(٢) ، وَالْقِيَاسَ الْمُغَالِطِيَّ ^(٣)
 وَكَانَ لَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ دُونَ أَنْ يَتَقَدَّمَ فَيَعْرِفَ قَبْلَ ذَلِكَ مَا هُوَ الْقِيَاسُ الْمُطْلَقُ ،
 وَكَمْ أَنْوَاعُهُ ^(٤) ، وَمَا مِنْهَا قِيَاسٌ وَمَا مِنْهَا ^(٥) لَيْسَ بِقِيَاسٍ ، وَذَلِكَ لَا
 يُمَكِّنُ أَيْضًا [إِلَّا وَيَتَقَدَّمَ] ^(٦) فَيَعْرِفَ قَبْلَ ذَلِكَ أَجْزَاءَ الْقِيَاسِ الَّتِي مِنْهَا
 [تُرَكِّبَتْ] ^(٧) ، أَعْنَى الْمُقَدِّمَاتِ وَأَنْوَاعِهَا .

فَقَدْ يَجِبُ عَلَى الْمُؤْمِنِ بِالشَّرْعِ ، الْمُتَمَثِّلِ أَمْرُهُ بِالنَّظَرِ فِي الْمَوْجُودَاتِ ،
 أَنْ يَتَقَدَّمَ ، قَبْلَ النَّظَرِ ، فَيَعْرِفَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الَّتِي تَنْزِلُ مِنَ النَّظَرِ مَنْزِلَةً
 الْأَلَاتِ مِنَ الْعَمَلِ ، فَإِنَّهُ كَمَا أَنَّ الْفَقِيهَ يَسْتَنْبِطُ مِنَ الْأَمْرِ بِالتَّفْقُّهِ فِي
 الْأَحْكَامِ ، وَجُوبَ مَعْرِفَةِ [الْمَقَائِسِ] ^(٨) الْفِقْهِيَّةِ عَلَى أَنْوَاعِهَا ، وَمَا مِنْهَا
 قِيَاسٌ وَمَا مِنْهَا لَيْسَ بِقِيَاسٍ ، كَذَلِكَ يَجِبُ عَلَى الْعَارِفِ أَنْ يَسْتَنْبِطَ مِنَ
 الْأَمْرِ بِالنَّظَرِ فِي الْمَوْجُودَاتِ وَجُوبَ مَعْرِفَةِ الْقِيَاسِ الْعَقْلِيِّ ، وَأَنْوَاعِهِ ، بَلْ

(١) فيما عدا ب : كان ، بدون حرف العطف .

(٢) في ا ، م : الخطي ، بدلا من الخطاي ، وهو لفظ يطرد فيها بدلا من لفظ الخطاي ،
 والنسبة فيه إلى الخطب ، والخطاي نسبة إلى الخطابة .

(٣) القائم على المغالطة ، والذي لا يحتوي من القياس إلا على عناصر الشكل وظواهر التركيب .
 وهذا التقسيم يفيد أن الفيصل في هذه القضية هو اختبار المقدمات من حيث الصدق وعدمه ، لأن الأقيسة
 المختلفة قد تتفق شكلا . وفي النسخة نجد « الغالطي » بدلا من « المغالطي » .

(٤) لأن هناك من الأقيسة : البرهاني ، والحدلي ، والخطاي ، والمغالطي ، والشعري ، والفقهـيـ..

البح ..

(٥) في ب : منه .

(٦) فيما عدا ب : أو يتقدم .

(٧) فيما عدا ب : تقدمت .

(٨) في ا ، م : المقاييس ، وهو لفظ يطرد فيها بدلا من : المقاييس .

هُوَ آخَرُ بِذَلِكَ ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْفَقِيهُ يَسْتَنْبِطُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : (فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ) ^(١) ، وَجُوبَ مَعْرِفَةِ الْقِيَّاسِ [الْفِقْهِي] ^(٢) ، [فَكَمْ بِالْعَرِيِّ وَالْأُولَى] ^(٣) أَنْ يَسْتَنْبِطُ مِنْ ذَلِكَ الْعَارِفُ بِاللَّهِ وَجُوبَ مَعْرِفَةِ الْقِيَّاسِ الْعَقْلِيِّ ؟ ؟

وَلَيْسَ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ : إِنَّ هَذَا النَّوعَ مِنَ النَّظَرِ فِي الْقِيَّاسِ الْعَقْلِيِّ بِدَعَا ، إِذْ لَمْ يَكُنْ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ . فَإِنَّ النَّظَرَ أَيْضاً فِي الْقِيَّاسِ الْفِقْهِيِّ ، وَأَنْوَاعِهِ ، هُوَ شَيْءٌ اسْتَنْبِطَ بَعْدَ الصَّدْرِ الْأَوَّلِ ، وَلَيْسَ يُرَى أَنَّهُ بِدَعَا .
٥ / فَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ [نَعْتَقِدَ] ^(٤) فِي النَّظَرِ فِي الْقِيَّاسِ الْعَقْلِيِّ ، وَلِهَذَا سَبَبُ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعُ ذِكْرِهِ ^(٥) .

[بَلْ وَأَكْثَرُ أَصْحَابِ هَذِهِ الْمِلَّةِ مُثْبِتُونَ الْقِيَّاسَ الْعَقْلِيَّ ، إِلَّا طَائِفَةً مِنَ الْحَشَوِيَّةِ قَلِيلَةً ، وَهُمْ مَحْجُوجُونَ بِالنُّصُوصِ] ^(٦) .

* * *

[فَإِذَا] ^(٧) تَقَرَّرَ أَنَّهُ يَجِبُ ، بِالْمُزْعِ ، النَّظَرُ فِي الْقِيَّاسِ الْعَقْلِيِّ ، وَأَنْوَاعِهِ ، كَمَا يَجِبُ النَّظَرُ فِي الْقِيَّاسِ الْفِقْهِيِّ ، فَبَيَّنَّ أَنَّهُ إِنْ كَانَ لَمْ يَتَقَدَّمْ أَحَدٌ مِمَّنْ قَبْلُنَا يَفْخِصُ عَنِ الْقِيَّاسِ الْعَقْلِيِّ وَأَنْوَاعِهِ ، أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَبْتَدِئَ بِالْفَخْصِ عَنْهُ ، وَأَنْ يَسْتَعِينَ فِي ذَلِكَ [الْمُتَأَخِّرُ بِالْمُتَقَدِّمِ] ^(٨) ،

(١) الحشر (٥٩) : ٢ .

(٢) في ١ : العقل .

(٣) فبما عدا ب : فبالخري .

(٤) في ١ ، م : يعتقد .

(٥) لأن موضعه هو كتب « الصبغة » غير « الجمهورية » التي لا يستطيع تناولها سوى الخاصة من أهل البرهان .

(٦) سقطت من ١ ، م ، ص .

(٧) في ١ ، م : وإذا . وفي ص : وإذا .

(٨) في ص : المتقدم بالمتأخر .

حَتَّى تَكْمُلَ الْمَعْرِفَةُ بِهِ ، فَإِنَّهُ عَسِيرٌ ، أَوْ غَيْرُ مُمَكِّنٍ أَنْ يَقِفَ وَاحِدٌ مِنَ
النَّاسِ ، مِنْ تِلْقَائِهِ ، وَابْتِدَاءِ ، عَلَى جَمِيعِ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ .
كَمَا أَنَّهُ عَسِيرٌ أَنْ يَسْتَنْبِطَ وَاحِدٌ جَمِيعَ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ
الْقِيَاسِ الْفِقْهِيِّ ، بَلْ مَعْرِفَةُ الْقِيَاسِ الْعَقْلِيِّ أَحْرَى بِذَلِكَ .

وَلِنْ كَانَ غَيْرُنَا قَدْ فَحَصَ عَنْ ذَلِكَ ، فَبَيَّنَّ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ
نَسْتَعِينَ عَلَى مَا نَحْنُ بِسَبِيلِهِ بِمَا قَالَهُ مَنْ تَقَدَّمَنا فِي ذَلِكَ .

وَسَوَاءُ [أَكَانَ] ^(١) ذَلِكَ الْغَيْرُ مُشَارِكًا لَنَا أَوْ غَيْرَ مُشَارِكٍ فِي
الْمِلَّةِ ^(٢) ، فَإِنَّ آلَةَ الَّتِي تَصِحُّ بِهَا [التَّذْكِيَةُ] ^(٣) لَا يُعْتَبَرُ فِي صِحَّةِ
التَّذْكِيَةِ بِهَا كَوْنُهَا آلَةً لِمُشَارِكٍ لَنَا فِي الْمِلَّةِ أَوْ غَيْرَ مُشَارِكٍ ، إِذَا كَانَتْ
فِيهَا شُرُوطُ الصَّحَّةِ . وَأَعْنَى بَغْيَرِ الْمُشَارِكِ : مَنْ نَظَرَ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مِنْ
الْقَدَمَاءِ قَبْلَ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ .

وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ هَكَذَا ، وَكَانَ كُلُّ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ النَّظَرِ فِي أَمْرِ
الْمَقَاسِيِسِ الْعَقْلِيَّةِ قَدْ فَحَصَ عَنْهُ الْقَدَمَاءُ أَتَمَّ فَحْصٍ ، فَقَدْ يَنْبَغِي أَنْ
نَضْرِبَ بِأَيْدِينَا إِلَى كُتُبِهِمْ ، فَنَنْظُرَ فِيمَا قَالُوهُ مِنْ ذَلِكَ ، فَإِنْ كَانَ كُلُّهُ
صَوَابًا قَبْلَنَا مِنْهُمْ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَا لَيْسَ بِصَوَابٍ نَبَّهْنَا عَلَيْهِ .

فَإِذَا فَرَعْنَا مِنْ هَذَا الْجَنْحِ مِنَ النَّظَرِ ، وَحَصَلَتْ عِنْدَنَا الْآلَاتُ الَّتِي
بِهَا نَقْدِرُ عَلَى الْاِعْتِبَارِ فِي الْمَوْجُودَاتِ ، وَدِلَالَةِ الصَّنْعَةِ فِيهَا - فَإِنَّ مَنْ
لَا يَعْرِفُ الصَّنْعَةَ لَا يَعْرِفُ الْمَصْنُوعَ ، وَمَنْ لَا يَعْرِفُ الْمَصْنُوعَ لَا يَعْرِفُ
الصَّانِعَ - فَقَدْ يَجِبُ أَنْ نَشْرَعَ فِي الْفَحْصِ عَنِ الْمَوْجُودَاتِ ، عَلَى التَّرْتِيبِ
وَالنَّحْوِ الَّذِي اسْتَفْذَنَاهُ مِنْ صِنَاعَةِ الْمَعْرِفَةِ بِالْمَقَاسِيِسِ الْبُرْهَانِيَّةِ .

(١) فِي ب : كَانَ .

(٢) عِبَارَةٌ ب : « مُشَارِكًا لَنَا فِي الْمِلَّةِ أَوْ غَيْرَ مُشَارِكٍ » .

(٣) فِي ص : التَّذْكِيَةُ .

وَبَيِّنُ^(١) أَيْضاً أَنَّ هَذَا الْغَرَضَ إِنَّمَا يَتِمُّ لَنَا فِي الْمَوْجُودَاتِ بِتَدَاوُلِ
الْفَحْصِ عَنْهَا وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ ، وَأَنْ يَسْتَعِينَ فِي ذَلِكَ الْمُتَأَخِّرُ بِالْمُتَقَدِّمِ ،
عَلَى مِثَالِ مَا عَرَضَ فِي عُلُومِ التَّعَالِيمِ^(٢) فَإِنَّهُ لَوْ فَرَضْنَا صِنَاعَةَ الْهِنْدَسَةِ ،
فِي وَقْتِنَا هَذَا ، مَعْدُومَةً ، وَكَذَلِكَ صِنَاعَةَ عِلْمِ الْهَيْئَةِ ، وَرَأَى لِنَسَانٍ وَاحِدٍ ،
مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ ، أَنْ يُدْرِكَ مَقَادِيرَ الْأَجْرَامِ السَّمَاوِيَّةِ ، وَأَشْكَالَهَا ، وَأَبْعَادَ
بَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ ، لَمَّا أَمَكَّنَهُ ذَلِكَ . مِثْلَ أَنْ يَعْرِفَ قَدَرَ الشَّمْسِ مِنَ
الْأَرْضِ ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ [مَقَادِيرِ]^(٣) الْكَوَاكِبِ ، وَلَوْ كَانَ [أَذْكَى]^(٤) .
النَّاسِ طَبْعاً ، إِلَّا بِوَحْيٍ أَوْ شَيْءٍ يُشْبِهُ الْوَحْيَ .

بَلْ لَوْ قِيلَ لَهُ : إِنَّ الشَّمْسَ أَكْثَرُ مِنَ الْأَرْضِ بِنَحْوِ مِائَةِ وَخَمْسِينَ
ضِعْفًا ، أَوْ سِتِينَ ، لَعَدَّ هَذَا الْقَوْلَ جُنُونًا مِنْ قَائِلِهِ ، وَهَذَا شَيْءٌ قَدْ قَامَ
عَلَيْهِ الْبُرْهَانُ فِي عِلْمِ الْهَيْئَةِ قِيَامًا لَا [يَشْكُ]^(٥) فِيهِ مَنْ هُوَ مِنْ [أَهْلِ]^(٦) ذَلِكَ الْعِلْمِ .

وَأَمَّا الَّذِي أَخَوَجَ ٧ / فِي هَذَا إِلَى التَّمَثِيلِ بِصِنَاعَةِ التَّعَالِيمِ ، فَهَلْ يَدْرِي
صِنَاعَةَ أَصُولِ الْفِقْهِ ، وَالْفِقْهِ نَفْسِهِ ، لَمْ يَكْمُلِ النَّظَرُ فِيهَا إِلَّا فِي زَمَنِ
طَوِيلٍ ، وَلَوْ رَأَى لِنَسَانٍ الْيَوْمَ ، مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ ، أَنْ يَقِفَ عَلَى جَمِيعِ
الْحُجَجِ الَّتِي اسْتَنْبَطَهَا النَّظَّارُ مِنْ أَهْلِ الْمَذَاهِبِ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ الَّتِي
وُضِعَتْ^(٧) الْمُنَاطَرَةُ فِيهَا بَيْنَهُمْ فِي مُعْظَمِ بِلَادِ الْإِسْلَامِ ، مَا عَدَا الْمَغْرِبَ^(٨)

(١) في ١ : وتبين .

(٢) أي الرياضيات .

(٣) في ١ : تقادير .

(٤) في ص : أذكى .

(٥) في ١ : شك .

(٦) في ١ ، م ، ص : أصحاب .

(٧) وضعت هنا بمعنى : وقعت .

(٨) ولعل السبب في عدم وقوع المناظرات الفقهية في المغرب ، كما حدث في باقي أنحاء العالم

لَكَانَ أَهْلًا أَنْ يُضْحَكَ مِنْهُ ، لِيَكُونَ ذَلِكَ مُمْتَنِعًا [فِي حَقِّهِ] ^(١) ، مَعَ وُجُودِ ذَلِكَ مَقْرُوعًا مِنْهُ ، وَهَذَا أَمْرٌ بَيْنَ بِنَفْسِهِ ، لَيْسَ فِي الصَّنَائِعِ الْعِلْمِيَّةِ فَقَطْ ، بَلْ وَ [فِي] ^(٢) الْعَمَلِيَّةِ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْهَا صِنَاعَةٌ يَقْدِرُ أَنْ يُنْشِئَهَا ^(٣) وَاحِدٌ بِعَيْنِهِ ، فَكَيْفَ بِصِنَاعَةِ الصَّنَائِعِ ، وَهِيَ الْحِكْمَةُ .

وَإِذَا كَانَ هَذَا هَكَذَا ، فَقَدْ يَجِبُ عَلَيْنَا إِنْ أَلْفَيْنَا لِمَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْأُمَمِ السَّالِفَةِ نَظْرًا فِي الْمَوْجُودَاتِ ، وَاعْتِبَارًا لَهَا ، بِحَسَبِ مَا اقْتَضَتْهُ شَرَائِطُ الْبُرْهَانِ ، أَنْ نَنْظُرَ فِي الَّذِي قَالُوهُ مِنْ ذَلِكَ ، وَمَا أَثْبَتُوهُ فِي كُتُبِهِمْ ، فَمَا كَانَ مِنْهَا مُوَافِقًا لِلْحَقِّ قَبْلِنَاهُ مِنْهُمْ ، وَسُرَرْنَا بِهِ ، وَشَكَرْنَا لَهُمْ عَلَيْهِ ، وَمَا كَانَ مِنْهَا غَيْرَ مُوَافِقٍ لِلْحَقِّ نَبَّهْنَا عَلَيْهِ . وَحَذَرْنَا مِنْهُ ، وَعَذَرْنَا لَهُمْ .

فَقَدْ تَبَيَّنَ مِنْ هَذَا أَنَّ النَّظَرَ فِي كُتُبِ الْقَدَمَاءِ وَاجِبٌ بِالْشَّرْعِ ، [إِذ] ^(٤) كَانَ مَغْزَاهُمْ فِي كُتُبِهِمْ وَمَقْصِدُهُمْ هُوَ الْمَقْصِدُ الَّذِي حَتَّنَا الشَّرْعُ عَلَيْهِ ، وَأَنَّ مَنْ نَهَى عَنِ النَّظَرِ فِيهَا مَنْ كَانَ أَهْلًا لِلنَّظَرِ فِيهَا - وَهُوَ الَّذِي جَمَعَ أَمْرَيْنِ .

أَحَدِهِمَا : ذِكَاؤُ الْفِطْرَةِ .

وَالثَّانِي : الْعَدَالَةُ الشَّرْعِيَّةُ ، وَالْقَضِيْلَةُ [الْعِلْمِيَّةُ وَ] ^(٥) الْخُلُقِيَّةُ -

=الإسلامي ، هو سيادة المذهب المالكي في الفقه لكل أئمنائه ، والسيطرة الكبرى التي كانت لفقهائه هذا المذهب على الحياة الفكرية بهذه البلاد ، وخاصة في عصرهم الذهبي أيام دولة المرابطين (١٠٩٠ - ١١٤٦ م) ، وهي الفترة الممتدة إلى سبقت بحج دولة الموحدين (١١٤٦ - ١٢٦٩ م) التي عاش فيها ابن رشد .

(١) سقطت من ا ، م ، ص .

(٢) سقطت من ا ، م ، ص .

(٣) رسمها في ا أقرب إلى : ينبغيها .

(٤) ا : إن .

(٥) موجودة في ص فقط ، وسقطت بما حذاها .

فَقَدْ صَدَّ النَّاسَ عَنِ الْبَابِ الَّذِي دَعَا الشَّرُّعُ مِنْهُ النَّاسَ ٨ / ، إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ ،
وَهُوَ بَابُ النَّظَرِ الْمُؤَدَّى إِلَى مَعْرِفَتِهِ حَقَّ الْمَعْرِفَةِ . وَذَلِكَ غَايَةُ الْجَهْلِ وَالْبُعْدِ
عَنِ اللَّهِ تَعَالَى .

[شُرُوطُ النَّظَرِ]

وَلَيْسَ يَلْزَمُ مِنْ أَنَّهُ إِنْ غَوَى غَاوٍ بِالنَّظَرِ فِيهَا ، [وَزَلَ زَالٌ ، إِمَّا مِنْ
قَبْلِ نَقْصِ فِطْرَتِهِ ، وَإِمَّا مِنْ قَبْلِ سُوءِ تَرْتِيبِ نَظَرِهِ فِيهَا] ^(١) ، أَوْ مِنْ قَبْلِ
غَلَبَةِ شَهَوَاتِهِ عَلَيْهِ ، أَوْ أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ مُعَلِّمًا يُرْشِدُهُ إِلَى فَهْمِ مَا فِيهَا ، أَوْ مِنْ
قَبْلِ اجْتِمَاعِ هَذِهِ الْأَسْبَابِ فِيهِ ، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ مِنْهَا ، أَنْ [نَمْنَعَهَا] ^(٢)
عَنِ الَّذِي هُوَ أَهْلٌ لِلنَّظَرِ فِيهَا ، فَإِنَّ هَذَا النَّحْوَ مِنَ الضَّرَرِ الدَّاخِلِ مِنْ
قَبْلِهَا هُوَ شَيْءٌ لَحِقَ بِهَا بِالْعَرَضِ لَا بِالذَّاتِ ^(٣) ، وَلَيْسَ يَجِبُ فِيهَا كَانَ
نَافِعًا بِطَبَاعِهِ وَذَاتِهِ أَنْ يُتْرَكَ لِمَكَانٍ مَضَرَّةٍ مَوْجُودَةٍ فِيهِ بِالْعَرَضِ ، وَلِلذَلِكَ
قَالَ عَلَيْهِ [الصَّلَاةُ وَ] ^(٤) السَّلَامُ لِلَّذِي أَمَرَهُ بِسَقْيِ الْعَسَلِ أَخَاهُ لِإِسْهَالِ
كَانَ [بِهِ] ^(٥) [فَتَزِيدَ] ^(٦) الْإِسْهَالَ بِهِ لَمَّا سَقَاهُ الْعَسَلَ ، وَشَكََا ذَلِكَ
إِلَيْهِ : « صَدَقَ اللَّهُ ، وَكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ » .

بَلْ نَقُولُ : إِنْ مَثَلَ مَنْ مَنَعَ النَّظَرَ فِي كُتُبِ الْحِكْمَةِ مَنْ هُوَ أَهْلٌ لَهَا ،

(١) سقطت من ص .

(٢) في ب : يمنعها .

(٣) ذات الشيء هي ماهيته ، أو جزء من ماهيته ، وهي مقابل العرض .

(٤) سقطت من ب .

(٥) في ا ، م ، ص : فيه .

(٦) في ص : فتزايد .

مِنْ أَجْلِ أَنْ قَوْمًا مِنْ أَرَادِلِ النَّاسِ قَدْ يُظَنُّ بِهِمْ أَنَّهُمْ ضَلُّوا مِنْ قِبَلِ نَظَرِهِمْ فِيهَا ، مَثَلُ مَنْ مَنَعَ الْعَطْشَانَ شُرْبَ الْمَاءِ الْبَارِدِ الْعَذْبِ حَتَّى مَاتَ [مِنْ الْعَطْشِ] ^(١) ، لِأَنَّ قَوْمًا شَرَقُوا بِهِ فَمَاتُوا ، فَإِنَّ الْمَوْتَ عَنِ الْمَاءِ بِالشَّرْقِ أَمْرٌ عَارِضٌ ، وَعَنِ الْعَطْشِ [أَمْرٌ] ^(٢) ذَاتِي وَضُرُورِيٌّ .

وَهَذَا الَّذِي عَرَضَ لِهَذِهِ الصَّنَاعَةِ هُوَ شَيْءٌ عَارِضٌ لِسَائِرِ الصَّنَائِعِ ، فَكَمْ مِنْ فَقِيهٍ كَانَ الْفِقْهُ سَبَبًا لِقِلَّةِ تَوَرُّعِهِ ، وَخَوْضِهِ فِي الدُّنْيَا ، بَلْ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ [هَكَذَا] ^(٣) نَجِدُهُمْ ، وَصِنَاعَتُهُمْ إِنَّمَا تَقْتَضِي ٩٠ / بالذاتِ الْفَضِيلَةَ الْعَمَلِيَّةَ .

فَإِذَا لَا يَبْعُدُ أَنْ يَعْرَضَ فِي الصَّنَاعَةِ الَّتِي تَقْتَضِي الْعَمَلِيَّةَ [الْعِلْمِيَّةَ] ^(٤) مَا [عَرَضَ] ^(٥) فِي الصَّنَاعَةِ الَّتِي تَقْتَضِي [الْعَمَلِيَّةَ] ^(٦) .

[مَرَاتِبُ النَّاسِ]

وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا كُلُّهُ ، وَكُنَّا نَعْتَقِدُ ، مَعَشَرَ الْمُسْلِمِينَ ، أَنَّ شَرِيعَتَنَا ، هَذِهِ الْإِلَهِيَّةَ ، حَقٌّ ، وَأَنَّهَا الَّتِي نَبَّهَتْ عَلَى هَذِهِ السَّعَادَةِ ، وَدَعَتْ إِلَيْهَا ، الَّتِي هِيَ الْمَعْرِفَةُ بِاللَّهِ [عَزَّ وَجَلَّ] ^(٧) ، وَبِمَخْلُوقَاتِهِ ، [فَإِنَّ] ^(٨) ذَلِكَ مُتَقَرَّرٌ عِنْدَ كُلِّ مُسْلِمٍ مِنَ الطَّرِيقِ الَّذِي اقْتَضَتْهُ جِبِلَّتُهُ وَطَبِيعَتُهُ مِنَ التَّصْدِيقِ ،

(١) سقطت من ا ، م ، ص .

(٢) سقطت من ا ، م ، ص .

(٣) في ب : كذلك .

(٤) في ا ، م ، ص : العملية .

(٥) في ا : عدا .

(٦) في ا ، م ، ص : العلمية .

(٧) في ا ، م ، ص : جل وعز .

(٨) في ا ، م ، ص : وأن .

وَذَلِكَ أَنَّ طِبَاعَ النَّاسِ مُتَفَاضِلَةٌ فِي التَّصَدِيقِ ، فَمِنْهُمْ مَنْ يُصَدِّقُ بِالْبُرْهَانِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُصَدِّقُ بِالْأَقَاوِيلِ الْجَدَلِيَّةِ تَصَدِيقَ صَاحِبِ الْبُرْهَانِ [بِالْبُرْهَانِ] ^(١) إِذْ لَيْسَ فِي طِبَاعِهِ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُصَدِّقُ [بِالْأَقَاوِيلِ] ^(٢) الْخَطَابِيَّةِ كَتَصَدِيقِ صَاحِبِ الْبُرْهَانِ بِالْأَقَاوِيلِ الْبُرْهَانِيَّةِ .

وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَتْ شَرِيعَتُنَا ، هَذِهِ الْإِلَهِيَّةُ ، قَدْ دَعَتْ النَّاسَ مِنْ هَذِهِ الطُّرُقِ الثَّلَاثِ ، عَمَّ التَّصَدِيقُ بِهَا كُلَّ إِنْسَانٍ ، إِلَّا مَنْ [جَحَدَهَا] ^(٣) عِنَادًا بِلِسَانِهِ ، أَوْ لَمْ تَتَقَرَّرْ عِنْدَهُ طُرُقُ الدُّعَاءِ فِيهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، لِإِغْفَالِهِ ذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ .

وَلِذَلِكَ خُصَّ عَلَيْهِ [الصَّلَاةُ وَ] ^(٤) السَّلَامُ بِالْبُعْثِ إِلَى الْأَحْمَرِ وَالْأَسْوَدِ أَعْنَى لِيَتَضَمَّنَ شَرِيعَتِهِ طُرُقَ الدُّعَاءِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَذَلِكَ صَرِيحٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ، وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) ^(٥) .

[عِلَاقَةُ الْحِكْمَةِ بِالشَّرِيعَةِ]

وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ [الشَّرِيعَةُ] ^(٦) حَقًّا ، وَدَاعِيَةً إِلَى النَّظَرِ الْمُؤَدِّي إِلَى مَعْرِفَةِ الْحَقِّ ، فَإِنَّا ، مَعَشَرُ ١٠ / الْمُسْلِمِينَ ، نَعْلَمُ ، عَلَى الْقَطْعِ ، أَنَّهُ لَا يُؤَدِّي النَّظَرُ الْبُرْهَانِيُّ إِلَى مُخَالَفَةِ مَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ ، فَإِنَّ الْحَقَّ لَا يُضَادُّ

(١) سقطت من أ ، م ، ص .

(٢) في أ ، م ، ص : بالأقوال .

(٣) في أ ، م ، ص : يَجْحَدُهَا .

(٤) سقطت من أ ، ب .

(٥) النحل (١٦) : ١٢٥ .

(٦) في أ ، م ، ص : الشرائع .

الْحَقَّ ، بَلْ يُوَافِقُهُ وَيَشْهَدُ لَهُ .

وَلِذَا كَانَ هَذَا هَكَذَا ، فَإِنْ أَدَّى النَّظَرُ الْبُرْهَانِي إِلَى نَحْوِ مَا مِنَ الْمَعْرِفَةِ
بِمَوْجُودٍ مَا . فَلَا يَخْلُو ذَلِكَ الْمَوْجُودُ أَنْ يَكُونَ : قَدْ سَكَتَ عَنْهُ [الْشَّرْعُ] ^(١)
أَوْ عَرَّفَ بِهِ .

فَإِنْ كَانَ [قَدْ سَكَتَ] ^(٢) عَنْهُ ، فَلَا تَعَارُضَ [هُنَالِكَ] ^(٣) ، وَهُوَ
بِمَنْزِلَةِ مَا سَكَتَ عَنْهُ مِنَ الْأَحْكَامِ ، فَاسْتَنْبَطَهَا الْفَقِيهُ بِالْقِيَاسِ الشَّرْعِيِّ .
وَلِنْ كَانَتِ الشَّرِيعَةُ نَطَقَتْ بِهِ ، فَلَا يَخْلُو ظَاهِرُ النُّطْقِ أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا
لِمَا أَدَّى إِلَيْهِ الْبُرْهَانُ فِيهِ ، أَوْ مُخَالِفًا ، فَإِنْ كَانَ مُوَافِقًا فَلَا قَوْلَ
[هُنَالِكَ] ^(٤) ، وَلِنْ كَانَ مُخَالِفًا طُلِبَ [هُنَالِكَ] ^(٥) تَأْوِيلُهُ .

[التَّأْوِيلُ]

وَمَعْنَى التَّأْوِيلِ : هُوَ إِخْرَاجُ دَلَالَةِ اللَّفْظِ مِنَ الدَّلَالَةِ الْحَقِيقِيَّةِ إِلَى
الدَّلَالَةِ الْمَجَازِيَّةِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخِلَّ ذَلِكَ بِعَادَةِ لِسَانِ الْعَرَبِ فِي التَّجَوُّزِ ،
مِنْ تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِشَبِيهِهِ أَوْ [بَسَبَبِهِ] ^(٦) أَوْ لَا حَقِيقَةٍ أَوْ مُقَارِنَةٍ ، أَوْ غَيْرِ
ذَلِكَ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي [عُدَّتْ] ^(٧) فِي تَعْرِيفِ أَصْنَافِ الْكَلَامِ الْمَجَازِيِّ
وَلِذَا كَانَ الْفَقِيهُ يَفْعَلُ هَذَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ ، فَكَمْ

(١) ف ب : في الشرع .

(٢) في ا ، م ، ص : مما سكت .

(٣) فيما عدا ب : هناك .

(٤) فيما عدا ب : هناك .

(٥) فيما عدا ب : هناك .

(٦) فيما عدا ب : سببه .

(٧) فيما عدا ب : عودت .

بِالْحَرِيِّ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ صَاحِبُ [عِلْمِ الْبُرْهَانِ] ^(١) ؟ ؟ فَإِنَّ الْفَقِيهَ
إِنَّمَا عِنْدَهُ قِيَاسٌ ظَنِّيٌّ ، وَالْعَارِفُ عِنْدَهُ قِيَاسٌ يَقِينِيٌّ .

وَنَحْنُ نَقْطَعُ قِطْعًا أَنَّ كُلَّ مَا أَدَّى إِلَيْهِ الْبُرْهَانُ ، وَخَالَفَهُ ظَاهِرُ
الشَّرْعِ ، أَنَّ ذَلِكَ الظَّاهِرَ يَقْبَلُ التَّأْوِيلَ عَلَى قَانُونِ التَّأْوِيلِ الْعَرَبِيِّ . وَهَذِهِ
الْقَضِيَّةُ ١١ / لَا يَشْكُ فِيهَا مُسْلِمٌ ، وَلَا يَرْتَابُ بِهَا مُؤْمِنٌ ، وَمَا أَعْظَمَ ازْدِيَادَ
الْيَقِينِ بِهَا عِنْدَ مَنْ زَاوَلَ هَذَا الْمَعْنَى وَجَرَّبَهُ ، وَقَصَدَ هَذَا الْمَقْصِدَ مِنَ
الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَعْقُولِ وَالْمَنْقُولِ .

بَلْ نَقُولُ : إِنَّهُ مَا مِنْ مَنْطُوقٍ بِهِ فِي الشَّرْعِ ، مُخَالِفٍ بظَاهِرِهِ لِمَا أَدَّى
إِلَيْهِ الْبُرْهَانُ [إِلَّا] ^(٢) إِذَا اغْتَبِرَ وَتُصَفِّحَتْ سَائِرُ أَجْزَائِهِ ، وَجِدَ فِي أَلْفَاظِ
الشَّرْعِ مَا يَشْهَدُ بظَاهِرِهِ لِذَلِكَ التَّأْوِيلِ ، أَوْ يُقَارِبُ أَنْ يَشْهَدَ ، وَلِهَذَا
الْمَعْنَى أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ يَجِبُ أَنْ تُحْمَلَ أَلْفَاظُ الشَّرْعِ
كُلُّهَا عَلَى ظَاهِرِهَا ، وَلَا أَنْ تُخْرَجَ كُلُّهَا [عَنْ] ^(٣) ظَاهِرِهَا بِالتَّأْوِيلِ ،
وَاخْتَلَفُوا فِي الْمَأْوِلِ مِنْهَا مِنْ غَيْرِ [الْمَأْوِلِ] ^(٤) ، فَلَا شُعْرِيَّونَ ، مَثَلًا ،
يَتَأَوَّلُونَ آيَةَ الْأَسْتِوَاءِ ^(٥) ، وَحَدِيثَ النُّزُولِ ^(٦) ، وَالْحَنَابِلَةُ تَحْمِلُ ذَلِكَ
عَلَى ظَاهِرِهِ .

وَالسَّبَبُ فِي وُرُودِ الشَّرْعِ فِيهِ الظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ هُوَ اخْتِلَافُ [نَظَرِ] ^(٧)

(١) فيما عدا ب : العلم بالبرهان .

(٢) سقطت من ص .

(٣) فيما عدا ب : من .

(٤) في أ : المتأول .

(٥) وهي قوله تعالى : (الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) « طه (٢٠) : ٥ » .

(٦) ومعناه : ينزل الله كل ليلة إلى سماء الدنيا ، فيقول : هل من سائل فأعطيه ؟ .. هل من

داع فأستجيب له ؟ .. هل من مستنفر فأغفر له ؟ ؟

(٧) في ب ، م ، ص : فطر .

النَّاسِ وَتَبَائِنُ [قَرَائِحِهِمْ^(١)] فِي التَّضْدِيقِ ، وَالسَّبَبُ فِي وُرُودِ الظَّوَاهِرِ^(٢)
الْمُتَعَارِضَةِ فِيهِ ، هُوَ تَنْبِيْهُ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ عَلَى التَّأْوِيلِ الْجَامِعِ [بَيْنَهَا]^(٣)
[وَالِى] ^(٤) هَذَا الْمَعْنَى وَرَدَتْ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ
عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ) إِلَى قَوْلِهِ : (وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ!) ^(٥)

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّ فِي الشَّرْعِ أَشْيَاءَ قَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى حَمْلِهَا عَلَى
ظَوَاهِرِهَا ، وَأَشْيَاءَ عَلَى تَأْوِيلِهَا ، وَأَشْيَاءَ اخْتَلَفُوا فِيهَا ... فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ
يُودَى الْبُرْهَانُ إِلَى تَأْوِيلِ مَا أَجْمَعُوا عَلَى ظَاهِرِهِ ٩٩ . . أَوْ ظَاهِرِ مَا أَجْمَعُوا عَلَى
تَأْوِيلِهِ ٩٩ . .

قُلْنَا : أَمَّا لَوْ ثَبَتَ الْأَجْمَاعُ بِطَرِيقِ ١٢ / يَقِينِي^(٦) [لَمْ] ^(٧) يَصِحَّ ، وَإِنْ
كَانَ الْأَجْمَاعُ فِيهَا ظَنًّا فَقَدْ يَصِحُّ^(٨) .

وَلِذَلِكَ قَالَ أَبُو حَامِدٍ^(٩) ، وَأَبُو الْمَعَالِي^(١٠) ، وَغَيْرُهُمَا مِنْ

(١) في أ ، م : مزايجهم .

(٢) جمع ظاهر ، لا ظاهرة ، لأن الحديث هنا عن ظاهر النصوص وباطنها .

(٣) فيها عدا ب : بينهما .

(٤) فيها عدا ب : فإلى .

(٥) آل عمران (٣) : ٧ . وجملة الآية : (هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ

الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ ، هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ، وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ، فَأَمَّا
الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ، ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ
وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ) .

(٦) في ب : فلم .

(٧) « قد » هنا مستعملة لإفادة التحقيق ، لا التقليل .

(٨) أبو حامد بن محمد الفزالي (٤٥٠ - ٥٥٥ هـ ١٠٥٩ - ١١١٢ م) .

(٩) هو إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن أبي محمد عبد الله بن يوسف الجويني ، الفقيه الشافعي ،

وهو أستاذ الفزالي ، ونسبته إلى « جوين » إحدى فواحي « نيسابور » . توفي سنة ٤٧٨ هـ .

أَيُّمَةُ النَّظَرِ ، إِنَّهُ لَا يُقْطَعُ بِكُفْرٍ مَنْ خَرَقَ الْإِجْمَاعَ فِي التَّأْوِيلِ فِي أُمُثَالِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ .

* * *

وَقَدْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِجْمَاعَ لَا يَتَقَرَّرُ فِي النَّظَرِيَّاتِ^(١) بِطَرِيقٍ يَقِينِيٍّ ، كَمَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَقَرَّرَ فِي الْعَمَلِيَّاتِ ، أَنَّهُ لَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ يَتَقَرَّرَ الْإِجْمَاعُ فِي مَسْأَلَةٍ مَا فِي عَصْرِ مَا ، إِلَّا بِأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْعَصْرُ عِنْدَنَا مَحْصُورًا ، وَأَنْ يَكُونَ جَمِيعُ الْعُلَمَاءِ الْمَوْجُودِينَ فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ مَعْلُومِينَ عِنْدَنَا ، أَعْنِي مَعْلُومًا أَشْخَاصُهُمْ ، وَمَبْلَغُ عَدَدِهِمْ ، وَأَنْ يُنْقَلَ إِلَيْنَا فِي الْمَسْأَلَةِ مَذْهَبُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ [فِيهَا]^(٢) نَقْلَ تَوَاتُرٍ^(٣) ، وَيَكُونَ مَعَ هَذَا كُلُّهُ قَدْ صَحَّ عِنْدَنَا أَنَّ الْعُلَمَاءَ الْمَوْجُودِينَ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي الشَّرْعِ ظَاهِرٌ وَبَاطِنٌ ، وَأَنَّ الْعِلْمَ بِكُلِّ مَسْأَلَةٍ يَجِبُ أَنْ لَا يُكْتَمَ عَنْ أَحَدٍ ، وَأَنَّ النَّاسَ طَرِيقُهُمْ وَاحِدٌ فِي عِلْمِ الشَّرِيعَةِ .

[وَأَمَّا وَكَثِيرٌ]^(٤) مِنَ الصَّدْرِ الْأَوَّلِ [قَدْ]^(٥) نُقِلَ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ لِلشَّرْعِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا ، وَأَنَّهُ لَيْسَ يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ بِالْبَاطِنِ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهِ ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَى فَهْمِهِ ، مِثْلُ مَا رَوَى عَنِ الْبُخَارِيِّ عَنْ عَلِيِّ [بْنِ أَبِي طَالِبٍ]^(٦) ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : حَدَّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ ، أَتُرِيدُونَ أَنْ يُكَذِّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ؟ ! ، وَمِثْلُ مَا رَوَى مِنْ ذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ .

(١) أى العلوم النظرية .

(٢) سقطت من ب .

(٣) التواتر فى اصطلاح الأصوليين هو خبر الجماعة الذى يفيد بنفسه العلم بصدقه . راجع

كشف اصطلاحات الفنون . ص ١٤٧١ .

(٤) فى ب : وَأَمَّا كَثِيرٌ .

(٥) فى ب : فقد .

(٦) سقطت من أ ، م ، ص .

فَكَيْفَ يُمَكِّنُ أَنْ يُتَصَوَّرَ إِجْمَاعٌ مَنقُولٌ إِلَيْنَا عَنْ مَسْأَلَةٍ مِنَ الْمَسَائِلِ
النَّظَرِيَّةِ ، وَنَحْنُ نَعْلَمُ قَطْعاً أَنَّهُ لَا يَخْلُو عَصْرٌ مِنَ الْأَعْصَارِ مِنْ عُلَمَاءٍ يَرَوْنَ
أَنَّ فِي الشَّرْعِ ١٣ / أَشْيَاءَ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَعْلَمَ [بِتَحْقِيقِهَا] ^(١) جَمِيعُ النَّاسِ ٢٢
وَذَلِكَ بِخِلَافِ مَا عَرَضَ فِي الْعَمَلِيَّاتِ ، فَإِنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ يَرَوْنَ
إِفْشَاءَهَا لِجَمِيعِ النَّاسِ عَلَى السَّوَاءِ ، وَ [يُكْتَفَى] ^(٢) [فِي] ^(٣) حُصُولِ
الْإِجْمَاعِ فِيهَا بِأَنْ تَنْتَشِرَ الْمَسْأَلَةُ ، فَلَا يُنْقَلُ إِلَيْنَا فِيهَا خِلَافٌ ، فَإِنَّ
هَذَا كَافٍ فِي حُصُولِ الْإِجْمَاعِ فِي الْعَمَلِيَّاتِ ، بِخِلَافِ الْأَمْرِ فِي الْعِلْمِيَّاتِ .

[الغزاليُّ والفلاسيْفَةُ]

فَإِنْ قُلْتُ : [فَإِذَا] ^(٤) لَمْ يَجِبِ التَّكْفِيرُ بِخَرْقِ الْإِجْمَاعِ فِي التَّأْوِيلِ ،
إِذْ لَا يُتَصَوَّرُ [فِي ذَلِكَ إِجْمَاعٌ] ^(٥) ، فَمَا تَقُولُ فِي الْفَلَاسِفَةِ مِنْ أَهْلِ
الْإِسْلَامِ ، كَأَبِي نَصْرِ ^(٦) ، وَابْنِ سِينَا ^(٧) ، فَإِنَّ أَبَا حَامِدٍ قَدْ قَطَعَ بِتَكْفِيرِهِمَا
فِي كِتَابِهِ الْمَعْرُوفِ بِالتَّهَافُتِ ، فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ :

فِي الْقَوْلِ بِقِدَمِ الْعَالَمِ ^(٨)

وَبَيَّانُهُ ، تَعَالَى ، لَا يَعْلَمُ الْجُزْئِيَّاتِ ، تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ ^(٩) .

(١) فِي ب : بِحَقِيقَتِهَا .

(٢) فِي ب : نَكْتَفَى .

(٣) سَقَطَتْ مِنْ أ ، م ، ص .

(٤) فِي أ ، م ، ص : وَإِذَا .

(٥) فِي أ ، م ، ص : ذَلِكَ فِي إِجْمَاعٍ .

(٦) مُحَمَّدُ بْنُ طَرِخَانَ ، الْمَلَقَبُ بِالْمُعَلِّمِ الثَّانِي ، وَالْمُنْسُوبُ إِلَى «فَارَابٍ» مِنْ بِلَادِ تَرْكِسْتَانَ

(٣٣٩ هـ ٩٥٠ م) .

(٧) أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، الشَّهِيرُ بِالشَّيْخِ الرَّائِسِ (٣٧٠ - ٤٢٩ هـ ٩٨٠ - ١٠٣٧ م)

(٨) رَاجِعْ (تَهَافُتِ الْفَلَاسِفَةِ) لِلْغَزَالِيِّ . ص ٦ وَمَا بَعْدَهَا .

(٩) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ . ص ٥٣ وَمَا بَعْدَهَا .

وَفِي تَأْوِيلِ مَا جَاءَ فِي حَشْرِ الْأَجْسَادِ وَأَحْوَالِ الْمَعَادِ ^(١) .
 قُلْنَا : الظَّاهِرُ مِنْ قَوْلِهِ فِي ذَلِكَ ، أَنَّهُ لَيْسَ تَكْفِيرُهُ إِيَّاهُمَا فِي ذَلِكَ
 قَطْعًا ، إِذْ قَدْ صَرَّحَ فِي كِتَابِ التَّفْرِيقَةِ أَنَّ التَّكْفِيرَ بِخَرْقِ الْإِجْمَاعِ فِيهِ
 اخْتِمَالٌ ^(٢) .

وَقَدْ تَبَيَّنَ مِنْ قَوْلِنَا أَنَّهُ لَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ يَتَقَرَّرَ إِجْمَاعٌ فِي أَمْثَالِ هَذِهِ
 الْمَسَائِلِ ، لِمَا رُوِيَ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ السَّلَفِ الْأَوَّلِ ، فَضِلًّا عَنْ غَيْرِهِمْ ، أَنَّ
 مَا هُنَا تَأْوِيلَاتٌ لَا يَجِبُ أَنْ يُفْصَحَ بِهَا إِلَّا لِمَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ التَّأْوِيلِ
 وَهُمْ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ، لِأَنَّ الْأَخْتِيَارَ عِنْدَنَا هُوَ الْوُقُوفُ ^(٣) عَلَى قَوْلِهِ
 تَعَالَى : (وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ) ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ أَهْلُ الْعِلْمِ يَعْلَمُونَ التَّأْوِيلَ ،
 لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ مَزِيَّةٌ تَصْدِيقٍ تُوجِبُ لَهُمْ مِنَ الْإِيمَانِ بِهِ مَا لَا يُوجَدُ عِنْدَ
 غَيْرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَقَدْ وَصَفَهُمُ اللَّهُ [تَعَالَى] ^(٤) ١٤ / بِأَنَّهُمُ الْمُؤْمِنُونَ بِهِ ، وَهَذَا
 إِنَّمَا يُحْمَلُ عَلَى الْإِيمَانِ الَّذِي يَكُونُ مِنْ قِبَلِ الْبُرْهَانِ ، وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا

(١) المصدر السابق . ص ٨١ وما بعدها .

(٢) والإشارة هنا إلى قول الغزالي ، بعد تكفيره مُكَذِّبَ الرُّسُولِ ، عَلَيْهِ
 الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، وَمُنْكَرِ التَّوَاتُرِ :

« . . . نَعَمْ ، لَوْ أَنْكَرَ مَا ثَبَتَ بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ فَلَا يَلْزَمُهُ بِهِ الْكُفْرُ ،
 وَلَوْ أَنْكَرَ مَا ثَبَتَ بِالْإِجْمَاعِ فَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّ مَعْرِفَةَ كَوْنِ الْإِجْمَاعِ
 حُجَّةً قَاطِعَةً فِيهِ غُمُوضٌ يَعْرِفُهُ الْمُحَصِّلُونَ لِعِلْمِ أَصُولِ الْفِقْهِ ، وَأَنْكَرَ
 النِّظَامُ كَوْنِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً أَصْلًا ، فَصَارَ كَوْنُ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً مُخْتَلَفٌ فِيهِ »

راجع (فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة) ص ١٦ . طبعة القاهرة ،
 الأولى ، سنة ١٩٠٧ م .

(٣) في ١ : الوفود .

(٤) سقطت من أ ، ب .

مَعَ الْعِلْمِ بِالتَّأْوِيلِ ، فَإِنَّ غَيْرَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ هُمْ أَهْلُ الْإِيمَانِ [بِهِ] ^(١)
لَا مِنْ قِبَلِ الْبُرْهَانِ .

فَإِنْ كَانَ هَذَا الْإِيمَانُ الَّذِي وَصَفَ اللَّهُ بِهِ الْعُلَمَاءَ خَاصًا بِهِمْ ، فَيَجِبُ
أَنْ يَكُونَ بِالْبُرْهَانِ ، [وَأِنْ] ^(٢) كَانَ بِالْبُرْهَانِ فَلَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ [الْعِلْمِ
بِالتَّأْوِيلِ] ^(٣) ، لِأَنَّ اللَّهَ ، [عَزَّ وَجَلَّ] ^(٤) قَدْ أَخْبَرَ أَنَّ لَهَا تَأْوِيلًا هُوَ
الْحَقِيقَةُ ، وَالْبُرْهَانُ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى الْحَقِيقَةِ .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ [يَتَقَرَّرَ] ^(٥) فِي التَّأْوِيلَاتِ ،
الَّتِي خَصَّ اللَّهُ الْعُلَمَاءَ بِهَا ، إِجْمَاعٌ مُسْتَفِيضٌ ، وَهَذَا بَيِّنٌ بِنَفْسِهِ عِنْدَ
مَنْ أَنْصَفَ .

[الْعِلْمُ الْإِلَهِيُّ]

وَالِى هَذَا كُلِّهِ ، فَقَدْ نَرَى أَنَّ أَبَا حَامِدٍ قَدْ غَلَطَ . عَلَى الْحُكَمَاءِ الْمَشَائِينِ ^(٦)
فِيمَا نُسِبَ إِلَيْهِمْ مِنْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنَّهُ ، تَقَدَّسَ وَتَعَالَى ، لَا يَعْلَمُ
الْجُزْئِيَّاتِ أَصْلًا ، بَلْ يَرَوْنَ أَنَّهُ [تَعَالَى ، يَعْلَمُهَا] ^(٧) يَعْلَمُ غَيْرَ مُجَانِسٍ

(١) فيما عدا ب : بها .

(٢) فيما عدا ب : وإذا .

(٣) في ١ ، ب : علم التأويل .

(٤) في ب : تعالى .

(٥) فيما عدا ب : يقرر .

(٦) هم أتباع أرسطو ، ويكونون مدرسة متميزة في الفلسفة الإسلامية عن المتصوفة وأصحاب
فلسفة الإشراق . وفي النسخة ١ : المشارين .

(٧) في ب : يعلمها تعالى .

لِعِلْمِنَا [بِهَا] ^(١) ، وَذَلِكَ أَنَّ عِلْمَنَا [بِهَا] ^(٢) مَعْلُولٌ لِلْمَعْلُومِ بِهِ ، فَهُوَ مُحَدَّثٌ بِحُدُوثِهِ ، وَمُتَغَيِّرٌ بِتَغْيِيرِهِ ، وَعِلْمُ اللَّهِ ، سُبْحَانَهُ [بِالْوُجُودِ] ^(٣) عَلَى مُقَابِلِ هَذَا ، فَإِنَّهُ عِلَّةٌ لِلْمَعْلُومِ الَّذِي هُوَ [الْمَوْجُودُ] ^(٤) ، فَمَنْ شَبَّهَ الْعِلْمَيْنِ أَحَدَهُمَا بِالْآخَرِ ، فَقَدْ جَعَلَ ذَوَاتَ [الْمُتَقَابِلَاتِ] ^(٥) وَخَوَاصَّهَا وَاحِدَةً ، وَذَلِكَ غَايَةُ الْجَهْلِ .

فَاسْمُ الْعِلْمِ إِذَا قِيلَ عَلَى الْعِلْمِ الْمُحَدَّثِ وَالْعِلْمِ الْقَدِيمِ ، فَهُوَ مَقُولٌ بِاشْتِرَاكِ الْأَسْمِ الْمَحْضِ ، كَمَا [يُقَالُ] ^(٦) ، كَثِيرٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَلَى الْمُتَقَابِلَاتِ مِثْلُ : الْجَلَلِ ، الْمَقُولِ عَلَى الْعَظِيمِ وَالصَّغِيرِ ، وَالصَّرِيمِ ١٥ / الْمَقُولِ عَلَى الضُّوءِ وَالظُّلْمَةِ . وَلِهَذَا لَيْسَ هَا هُنَا حَدٌّ ^(٧) [يَشْمَلُ] ^(٨) الْعِلْمَيْنِ جَمِيعاً كَمَا تَوَهَّمَهُ الْمُتَكَلِّمُونَ مِنْ أَهْلِ زَمَانِنَا .

وَقَدْ أَفْرَدْنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلًا حَرَكْنَا إِلَيْهِ بَعْضُ أَصْحَابِنَا ^(٩) . وَكَيْفَ يُتَوَهَّمُ عَلَى الْمَشَائِينَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنَّهُ سُبْحَانَهُ ، لَا يَعْلَمُ بِالْعِلْمِ الْقَدِيمِ الْجُزْئِيَّاتِ ، وَهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ الرُّوْيَا الصَّادِقَةَ تَتَضَمَّنُ الْإِنْدَارَاتِ بِالْجُزْئِيَّاتِ الْحَادِثَةِ فِي الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ ، وَأَنَّ ذَلِكَ الْعِلْمَ الْمُنْذِرَ يَحْصُلُ لِلْإِنْسَانِ فِي النَّوْمِ مِنْ قَبْلِ الْعِلْمِ الْأَزَلِيِّ الْمُدَبَّرِ لِلْكَلِّ ، وَالْمُسْتَوَلِي عَلَيْهِ .

(١) سقطت من ا ، م ، ص .

(٢) سقطت من ا ، م ، ص .

(٣) في ا ، م ، ص : بالوجود . وفي ب : في الموجود .

(٤) في ا عدا ب : الوجود .

(٥) في ا : المتقات .

(٦) في ص : تقال .

(٧) أى تعريف ، وهو القول الدال على ماهية الشيء .

(٨) في ب : يشتمل .

(٩) والإشارة هنا إلى الرسالة الصغرى التى ضمنها أبو الوليد رأيه فى العلم الإلهى ، وهى التى

ستلى (فصل المقال) فى هذا الكتاب .

وَلَيْسَ يَرَوْنَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ الْجُزْئِيَّاتِ ، فَقَطْ . ، عَلَى النَّحْوِ الَّذِي نَعْلَمُهُ
نَحْنُ ، بَلْ وَلَا الْكُلِّيَّاتِ ، فَإِنَّ الْكُلِّيَّاتِ الْمَعْلُومَةَ عِنْدَنَا مَعْلُومَةٌ أَيْضًا عَنْ
طَبِيعَةِ الْمَوْجُودِ ، وَالْأَمْرُ فِي ذَلِكَ [الْعِلْمُ] ^(١) بِالْعَكْسِ ، وَلِذَلِكَ مَا قَدْ
أَدَّى إِلَيْهِ الْبَرْهَانُ أَنَّ ذَلِكَ الْعِلْمَ مُنَزَّهٌ عَنْ أَنْ يُوصَفَ بِكُلِّيٍّ أَوْ بِجُزْئِيٍّ ،
فَلَا مَعْنَى لِلِاخْتِلَافِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، أَعْنَى فِي تَكْفِيرِهِمْ أَوْ لَا تَكْفِيرِهِمْ .

[الْعَالَمُ بَيْنَ الْقِدَمِ وَالْحُدُوثِ]

وَأَمَّا مَسْأَلَةُ قِدَمِ الْعَالَمِ ، أَوْ حُدُوثِهِ ، فَإِنَّ الْاخْتِلَافَ فِيهَا عِنْدِي بَيْنَ
الْمُتَكَلِّمِينَ مِنَ الْأَشْعَرِيَّةِ وَبَيْنَ الْحُكَمَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ يَكَادُ [أَنْ] ^(٢) يَكُونَ
رَاجِعًا لِلِاخْتِلَافِ فِي التَّسْمِيَةِ ، وَبِخَاصَّةٍ عِنْدَ بَعْضِ الْقَدَمَاءِ .
وَذَلِكَ أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ هَا هُنَا ثَلَاثَةُ أَصْنَافٍ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ .
طَرَفَانِ ، وَوَاسِطَةٌ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ . فَاتَّفَقُوا فِي تَسْمِيَةِ الطَّرَفَيْنِ ، وَاخْتَلَفُوا فِي
الْوَاسِطَةِ :

فَأَمَّا ١٦ / الطَّرَفُ الْوَاحِدُ ^(٣) : فَهُوَ مَوْجُودٌ وُجِدَ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ ، وَعَنْ
شَيْءٍ ، أَعْنَى عَنْ سَبَبٍ فَاعِلٍ ، وَمِنْ مَادَّةٍ ، وَالزَّمَانُ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ ، أَعْنَى
عَلَى وُجُودِهِ .

وَهَذِهِ هِيَ حَالُ الْأَجْسَامِ الَّتِي يُدْرِكُ تَكُونُهَا بِالْحِسِّ ، مِثْلُ تَكَوُّنِ الْمَاءِ
[وَالْهَوَاءِ] ^(٤) ، [وَالْأَرْضِ] ^(٥) ، وَالْحَيَوَانَ ، وَالنَّبَاتِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ .

(١) سقطت من ص .

(٢) سقطت من ص .

(٣) أى الأول .

(٤) رسمها في ١ هكذا : والسر .

(٥) في ١ : أو الأرض .

[فَهَذَا] ^(١) الصَّنْفُ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ اتَّفَقَ الْجَمِيعُ ، مِنْ الْقَدَمَاءِ وَالْأَثَرِيِّينَ عَلَى تَسْمِيَتِهَا مُخَدَّنَةً .

وَأَمَّا الطَّرَفُ الْمُقَابِلُ لِهَذَا ، فَهُوَ : مَوْجُودٌ لَمْ يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ ، وَلَا عَنْ شَيْءٍ ، وَلَا تَقَدَّمَهُ زَمَانٌ .

وَهَذَا ، أَيْضاً ، اتَّفَقَ الْجَمِيعُ ، مِنَ الْفِرْقَتَيْنِ ، عَلَى تَسْمِيَتِهِ قَدِيماً . وَهَذَا الْمَوْجُودُ مُذَرَكٌ بِالْبَرَهَانِ ، وَهُوَ اللَّهُ ، تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، الَّذِي هُوَ فَاعِلُ الْكُلِّ ، وَمُوجِدُهُ ، وَالْحَافِظُ لَهُ ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قَدْرُهُ .

وَأَمَّا الصَّنْفُ مِنَ [الْمَوْجُودِ] ^(٢) الَّذِي بَيْنَ هَذَيْنِ الطَّرَفَيْنِ : فَهُوَ مَوْجُودٌ لَمْ يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ ، وَلَا تَقَدَّمَهُ زَمَانٌ ، وَلَكِنَّهُ مَوْجُودٌ عَنْ شَيْءٍ ، أَعْنَى عَنْ فَاعِلٍ ، وَهَذَا هُوَ الْعَالَمُ [بِأَسْرِهِ] ^(٣) .

وَالْكُلُّ مِنْهُمْ مُتَّفِقٌ عَلَى وُجُودِ هَذِهِ الصِّفَاتِ الثَّلَاثِ لِلْعَالَمِ ، فَإِنَّ الْمُتَكَلِّمِينَ يُسَلِّمُونَ أَنَّ الزَّمَانَ غَيْرُ مُتَقَدِّمٍ عَلَيْهِ ، أَوْ يُلْزَمُهُمْ ذَلِكَ ، إِذِ الزَّمَانُ عِنْدَهُمْ شَيْءٌ مُقَارِنٌ لِلْحَرَكَاتِ وَالْأَجْسَامِ ^(٤) ، وَهُمْ أَيْضاً مُتَّفِقُونَ مَعَ الْقَدَمَاءِ عَلَى أَنَّ الزَّمَانَ الْمُسْتَقْبَلَ غَيْرُ مُتَنَاهٍ ، وَكَذَلِكَ الْوُجُودُ الْمُسْتَقْبَلُ . وَإِنَّمَا يَخْتَلِفُونَ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي ، وَالْوُجُودِ الْمَاضِي ، فَالْمُتَكَلِّمُونَ يَرَوْنَ أَنَّهُ مُتَنَاهٍ ، وَهَذَا هُوَ ١٧ / مَذَهَبُ أَفْلَاطُونٍ وَشَيْعَتِهِ ، وَأَرِسْطُو وَفِرْقَتُهُ يَرَوْنَ أَنَّهُ غَيْرُ مُتَنَاهٍ كَالْحَالِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ .

(١) في ب : وهذا .

(٢) في ا ، ص : الموجودات .

(٣) في ب : فقط ، بدلاً من : بأسره .

(٤) أي أن وجود الجسم والحركة مصحوب - دون ما فاصل - بوجود الزمان ، فليس هناك زمان سابق على الوجود ، ولا وجود سابق على الزمان ، ما يفضي إلى إلزام المتكلمين بأنه ليس هناك زمان متقدم على وجود العالم .

فَهَذَا [الْوُجُودُ] ^(١) الْآخِرُ ، الْأَمْرُ فِيهِ بَيْنٌ أَنَّهُ قَدْ [أَخَذَ] ^(٢) شَبَهَا
مِنَ الْوُجُودِ الْكَائِنِ ^(٣) الْحَقِيقِي ، وَمِنَ الْوُجُودِ الْقَدِيمِ ^(٤) . فَمَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ
مَا فِيهِ مِنْ شَبهِ الْقَدِيمِ عَلَى مَا فِيهِ مِنْ شَبهِ الْمُحْدَثِ ، سَمَاهُ قَدِيمًا ، وَمَنْ غَلَبَ
عَلَيْهِ مَا فِيهِ مِنْ شَبهِ الْمُحْدَثِ ، سَمَاهُ مُحْدَثًا . وَهُوَ ، فِي الْحَقِيقَةِ ، لَيْسَ
مُحْدَثًا حَقِيقِيًّا وَلَا قَدِيمًا حَقِيقِيًّا : فَإِنَّ الْمُحْدَثَ الْحَقِيقِيَّ فَاسِدٌ ضَرُورَةً ،
وَالْقَدِيمَ الْحَقِيقِيَّ لَيْسَ لَهُ عِلَّةٌ .

وَمِنْهُمْ مَنْ سَمَاهُ مُحْدَثًا أَزَلِيًّا ، وَهُوَ أَفْلَاطُونُ وَشَيْعَتُهُ ، لِيَكُونَ الزَّمَانُ
[مُتَنَا هِيَا] ^(٥) عِنْدَهُمْ مِنَ الْمَاضِي .

فَالْمَذَاهِبُ فِي الْعَالَمِ لَيْسَتْ تَتَبَاعَدُ ، حَتَّى يُكْفَرَ بَعْضُهَا وَلَا يُكْفَرَ ،
فَإِنَّ الْأَرَءَ [الَّتِي] ^(٦) شَأْنُهَا هَذَا يَجِبُ أَنْ تَكُونَ فِي الْغَايَةِ مِنَ التَّبَاعُدِ ،
أَعْنِي أَنْ تَكُونَ مُتَقَابِلَةً ، كَمَا ظَنَّ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، أَعْنِي
أَنْ اسْمَ الْقَدِيمِ وَالْحُدُوثِ ، فِي الْعَالَمِ بِأَسْرِهِ ، هُوَ مِنَ الْمُتَقَابِلَةِ . وَقَدْ تَبَيَّنَ
مِنْ قَوْلِنَا أَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ كَذَلِكَ .

وَهَذَا كُلُّهُ ، مَعَ أَنَّ هَذِهِ الْأَرَءَ فِي الْعَالَمِ لَيْسَتْ عَلَى ظَاهِرِ الشَّرْعِ ،
فَإِنَّ ظَاهِرَ الشَّرْعِ إِذَا تُصَفِّحَ ظَهَرَ مِنَ آيَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْإِنْبَاءِ عَنْ إِيجَادِ
الْعَالَمِ أَنَّ صُورَتَهُ مُحْدَثَةٌ بِالْحَقِيقَةِ ، وَأَنَّ نَفْسَ الْوُجُودِ وَالزَّمَانَ مُسْتَمَرٌّ مِنَ
الطَّرْفَيْنِ ، أَعْنِي غَيْرُ مُنْقَطِعٍ . وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : (وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ

(١) في ص : الموجود .

(٢) في ب : أخذ .

(٣) أى الوجود المادى المحدود بالمكان والزمان .

(٤) هو عكس الوجود الكائن ، فن حيث الزمان هو الذى ليس له مبدأ زمانى ، وبحسب الذات
هو الذى ليس له مبدأ يتعلق به .

(٥) فبما عدا ب : متناه .

(٦) سقطت من أ ، م .

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ^(١) ١٨/ يَفْتَضِي ،
بِظَاهِرِهِ ، أَنَّ وُجُودًا قَبْلَ هَذَا الْوُجُودِ ، وَهُوَ الْعَرْشُ وَالْمَاءُ ، وَزَمَانًا قَبْلَ هَذَا
الزَّمَانِ ، أَغْنَى الْمُقْتَرَنَ بِصُورَةِ هَذَا الْوُجُودِ الَّذِي هُوَ عَدَدُ حَرَكََةِ الْفَلَكَ ،
وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ)^(٢) ، يَفْتَضِي
أَيْضًا ، بِظَاهِرِهِ ، أَنَّ وُجُودًا ثَانِيًا بَعْدَ هَذَا الْوُجُودِ . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : (ثُمَّ
اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ)^(٣) ، يَفْتَضِي ، بِظَاهِرِهِ ، أَنَّ السَّمَوَاتِ
خُلِقَتْ مِنْ شَيْءٍ .

وَالْمُتَكَلِّمُونَ لَيَسُوا فِي قَوْلِهِمْ أَيْضًا ، فِي الْعَالَمِ ، عَلَى ظَاهِرِ الشَّرْعِ ،
بَلْ مُتَأَوِّلُونَ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي الشَّرْعِ أَنَّ اللَّهَ كَانَ مَوْجُودًا مَعَ الْعَدَمِ الْمَخْصُ ،
وَلَا يُوجَدُ هَذَا فِيهِ نَصًّا أَبَدًا ، فَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ فِي تَأْوِيلِ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي
هَذِهِ الْآيَاتِ أَنَّ الْأَجْمَاعَ انْعَقَدَ عَلَيْهِ ؟ !

وَالظَّاهِرُ ، الَّذِي قُلْنَا ، مِنَ الشَّرْعِ ، فِي وُجُودِ الْعَالَمِ ، قَدْ قَالَ بِهِ
فِرْقَةٌ مِنَ الْحُكَمَاءِ ، وَيُشَبِّهُ [أَنْ يَكُونَ]^(٤) الْمُخْتَلِفُونَ فِي [تَأْوِيلِ]^(٥)
هَذِهِ الْمَسَائِلِ [الْعَوِيصَةِ]^(٦) : إِمَّا [مُصِيبِينَ مَاجُورِينَ ، وَإِمَّا مُخْطِئِينَ
مَعْدُورِينَ]^(٧) ، فَإِنَّ التَّصْديقَ بِالشَّيْءِ مِنْ قَبْلِ الدَّلِيلِ الْقَائِمِ فِي النَّفْسِ
هُوَ شَيْءٌ اضْطِرَّارِيٌّ لَا اخْتِيَارِيٌّ ، أَغْنَى أَنَّهُ لَيْسَ لَنَا أَنْ لَا نُصَدِّقَ ، أَوْ
نُصَدِّقَ ، كَمَا لَنَا أَنْ نَقُومَ أَوْ لَا نَقُومَ .

(١) هود (١١) : ٧ .

(٢) إبراهيم (١٤) : ٤٨ .

(٣) فصلت (٤١) : ١١ .

(٤) سقطت من م .

(٥) سقطت من ا ، م ، ص .

(٦) في ا : النويصة .

(٧) في ا ، م : « إِمَّا مُصِيبُونَ مَاجُورُونَ ، وَإِمَّا مُخْطِئُونَ مَعْدُورُونَ » و « مُصِيبُونَ »

في ا : « يَصِيبُونَ » .

[الظاهر والباطن]

وَلَمَّا كَانَ مِنْ شَرْطِ التَّكْلِيفِ الْاِخْتِيَارُ ، فَالْمُصَدِّقُ بِالْخَطَا مِنْ قَبْلِ
شُبْهَةٍ عَرَضَتْ لَهُ ؛ إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَعْتُورٌ ، وَلِذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ
السَّلَامُ : « إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ ، وَ [إِذَا] ^(١) /
أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ » . وَأَيُّ حَاكِمٍ أَعْظَمُ مِنَ الَّذِي يَحْكُمُ عَلَى الْوُجُودِ بِأَنَّهُ
كَذَا ، أَوْ لَيْسَ بِكَذَا ؟ . .

وَهَؤُلَاءِ الْحُكَّامُ هُمُ الْعُلَمَاءُ الَّذِينَ خَصَّصَهُمُ اللَّهُ بِالتَّأْوِيلِ ، وَهَذَا الْخَطَأُ
الْمُصْفُوحُ عَنْهُ فِي الشَّرْعِ إِنَّمَا هُوَ الْخَطَأُ الَّذِي يَقَعُ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِذَا نَظَرُوا
فِي الْأَشْيَاءِ [الْعَوِيصَةِ] ^(٢) الَّتِي كَلَّفَهُمُ الشَّرْعُ [النَّظَرَ] ^(٣) فِيهَا .

وَأَمَّا الْخَطَأُ الَّذِي يَقَعُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الصَّنَفِ مِنَ النَّاسِ ، فَهُوَ لِأَثْمٍ
مَخْصُصٍ ، وَسَوَاءٌ أَكَانَ الْخَطَأُ فِي الْأُمُورِ النَّظَرِيَّةِ أَوْ الْعَمَلِيَّةِ .

[فَكَمَا أَنَّ] ^(٤) الْحَاكِمَ الْجَاهِلَ بِالسُّنَّةِ ^(٥) إِذَا أَخْطَأَ فِي الْحُكْمِ لَمْ
يَكُنْ مَعْتُورًا ، كَذَلِكَ الْحَاكِمُ عَلَى الْمَوْجُودَاتِ إِذَا لَمْ تَوْجَدْ فِيهِ شُرُوطُ
الْحُكْمِ فَلَيْسَ بِمَعْتُورٍ ، بَلْ هُوَ لِأَثْمٍ وَلِأَمَّا كَافِرٌ .

وَلَمَّا كَانَ يُشْتَرَطُ فِي الْحَاكِمِ فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ أَنْ [تَجْتَمَعَ] ^(٦) لَهُ

(١) فيما عدا ب : وإن .

(٢) في أ : الغريضة .

(٣) في أ ، ص : بالنظر .

(٤) في أ ، م : فكان .

(٥) أي القانون .

(٦) في أ ، م : تجميع .

أَسْبَابُ الاجْتِهَادِ [وَهِيَ] ^(١) : مَعْرِفَةُ الْأُصُولِ ، وَمَعْرِفَةُ الْأَسْتِنْبَاطِ مِنْ تِلْكَ الْأُصُولِ بِالْقِيَّاسِ ، فَكَمْ بِالْحَرِيِّ أَنْ يُشْتَرَطَ ذَلِكَ فِي الْحَاكِمِ عَلَى الْمَوْجُودَاتِ ، أَعْنَى أَنْ يَعْرِفَ الْأَوَائِلَ الْعَقْلِيَّةَ ، وَوَجْهَ الْأَسْتِنْبَاطِ مِنْهَا .

وَبِالْجُمْلَةِ . . فَالْخَطَأُ فِي الشَّرْعِ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

إِمَّا خَطَأً يُعْذَرُ فِيهِ مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ فِي ذَلِكَ الشَّيْءِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ الْخَطَأُ ، كَمَا يُعْذَرُ الطَّبِيبُ الْمَاهِرُ إِذَا أَخْطَأَ فِي صِنَاعَةِ الطَّبِّ ، وَالْحَاكِمُ الْمَاهِرُ إِذَا أَخْطَأَ فِي الْحُكْمِ ، وَلَا يُعْذَرُ فِيهِ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ الشَّأْنِ . وَإِمَّا خَطَأً لَيْسَ يُعْذَرُ فِيهِ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ ، بَلْ إِنْ وَقَعَ فِي مَبَادِي الشَّرِيعَةِ فَهُوَ كُفْرٌ ، وَإِنْ وَقَعَ فِيمَا بَعْدَ الْمَبَادِي فَهُوَ يَدْعَةٌ ، وَهَذَا الْخَطَأُ هُوَ الْخَطَأُ الَّذِي يَكُونُ فِي الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَفْضِي جَمِيعُ أَصْنَافِ طُرُقِ الدَّلَائِلِ إِلَى مَعْرِفَتِهَا ، فَتَكُونُ مَعْرِفَةُ ٢٠ / ذَلِكَ الشَّيْءِ بِهَذِهِ الْجِهَةِ ، مُمَكِّنَةً لِلْجَمِيعِ ، وَهَذَا مِثْلُ الْإِقْرَارِ بِاللَّهِ ، تَبَارَكَ وَتَعَالَى ، وَبِالنَّبُوءَاتِ ، وَبِالسَّعَادَةِ الْآخِرَوِيَّةِ وَالشَّقَاءِ الْآخِرَوِيِّ ^(٢) .

وَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْأُصُولَ الثَّلَاثَةَ [تُؤَدِّي] ^(٣) إِلَيْهَا أَصْنَافُ الدَّلَائِلِ الثَّلَاثَةِ ، الَّتِي لَا يَعْرِى أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ عَنْ وَقُوعِ التَّصَدِيقِ لَهُ مِنْ قِبَلِهَا بِالَّذِي كُلُّ مَعْرِفَتِهِ ، أَعْنَى : الدَّلَائِلَ الْخَطَابِيَّةَ ، وَالْجَدَلِيَّةَ ، وَالْبُرْهَانِيَّةَ . فَالْجَاحِدُ لِمِثَالِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، إِذَا كَانَتْ أَصْلًا مِنْ أُصُولِ الشَّرْعِ ، كَافِرٌ ، مُعَانِدٌ بِلِسَانِهِ دُونَ قَلْبِهِ ، أَوْ بَغْفَلَتِهِ عَنِ التَّعَرُّضِ إِلَى مَعْرِفَةِ دَلِيلِهَا ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْبُرْهَانِ ، فَقَدْ جُعِلَ لَهُ سَبِيلٌ إِلَى التَّصَدِيقِ بِهَا

(١) فيما عدا ص : وهو .

(٢) في النسخة ب : الآخراوية ، والآخراوى ، وهو مطرد فيها .

(٣) في ١ ، م : يؤدى .

بِالْبُرْهَانِ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَدَلِ فَبِالْجَدَلِ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْمَوْعِظَةِ فَبِالْمَوْعِظَةِ . وَلِذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « أَمِرتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَيُؤْمِنُوا بِي » . يُرِيدُ بِأَيِّ طَرِيقٍ اتَّفَقَ لَهُمْ مِنْ طُرُقِ الْإِيمَانِ [الثَلَاثَةِ] ^(١)

وَأَمَّا الْأَشْيَاءُ الَّتِي لِيَخْفَاهَا لَا تُعْلَمُ إِلَّا بِالْبُرْهَانِ ، فَقَدْ تَلَطَّفَ اللَّهُ فِيهَا لِعِبَادِهِ الَّذِينَ لَا سَبِيلَ لَهُمْ إِلَى الْبُرْهَانِ ، إِمَّا مِنْ قِبَلِ فِطْرِهِمْ ، وَإِمَّا مِنْ قِبَلِ عَادَتِهِمْ ، وَإِمَّا مِنْ قِبَلِ عَدَمِهِمْ أَسْبَابَ [التَّعْلُمِ] ^(٢) ، بِأَنْ ضَرَبَ لَهُمْ أَمْثَالَهَا وَأَشْبَاهَهَا ، وَدَعَاهُمْ إِلَى التَّصْدِيقِ بِتِلْكَ الْأَمْثَالِ ، إِذْ كَانَتْ تِلْكَ الْأَمْثَالُ يُمكنُ أَنْ يَقَعَ التَّصْدِيقُ بِهَا بِالْأَدِلَّةِ الْمُشْتَرَكَةِ لِلْجَمِيعِ ، أَغْنَى الْجَدَلِيَّةَ وَالْخُطَابِيَّةَ .

وَهَذَا هُوَ السَّبَبُ فِي أَنْ انْقَسَمَ الشَّرْعُ إِلَى : ظَاهِرٍ ، وَبَاطِنٍ ، فَإِنَّ الظَّاهِرَ هُوَ ٢١ / تِلْكَ الْأَمْثَالُ الْمَضْرُوبَةُ لِتِلْكَ الْمَعَانِي ، وَالْبَاطِنَ هُوَ تِلْكَ الْمَعَانِي الَّتِي لَا تَنْجَلِي إِلَّا لِأَهْلِ الْبُرْهَانِ .

وَهَذِهِ هِيَ أَصْنَافُ تِلْكَ الْمَوْجُودَاتِ الْأَرْبَعَةِ أَوْ الْخَمْسَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا أَبُو حَامِدٍ فِي كِتَابِ التَّفْرِيقَةِ ^(٣) .

(١) فيما عدا ١ : الثلاث .

(٢) فيما عدا ب : التعليم .

(٣) والغزالي قد ذكرها خمسة في (فيصل التفرقة) ، وسأها مراتب الوجود ، وذلك عندما قال :

[إِنَّ لِلْوُجُودِ خَمْسَ مَرَاتِبَ ... فَإِنَّ الْوُجُودَ : ذَاتِيٌّ ، وَحِسِّيٌّ ، وَخَيَالِيٌّ ، وَعَقْلِيٌّ ، وَشَبَهِيٌّ . فَمَنْ اعْتَرَفَ بِوُجُودِ مَا أَخْبَرَ الرَّسُولُ ، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، عَنْ وُجُودِهِ ، بِوَجْهِ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ الْخَمْسَةِ ، فَلَيْسَ بِمُكَذِّبٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ] .

والوجود الذاتي هو : « الْوُجُودُ الْحَقِيقِيُّ الثَّابِتُ خَارِجَ الْحِسِّ وَالْعَقْلِ » =

و [إِذَا] (١) اتَّفَقَ ، كَمَا قُلْنَا ، أَنْ نَعْلَمَ الشَّيْءَ بِنَفْسِهِ ، بِالطَّرْقِ
الْثَّلَاثِ ، لَمْ نَحْتَاجْ أَنْ نَضْرِبَ لَهُ أَمْثَالًا ، وَكَانَ عَلَى ظَاهِرِهِ ، لَا يَتَطَرَّقُ
إِلَيْهِ تَأْوِيلٌ ، وَهَذَا النَّحْوُ مِنَ الظَّاهِرِ إِنْ كَانَ فِي الْأُصُولِ فَالْمُتَأَوَّلُ لَهُ كَافِرٌ ،
مِثْلُ مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ لَا سَعَادَةَ أُخْرَوِيَّةَ هَاهُنَا وَلَا شَمَقَاءَ ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا قُصِدَ
بِهَذَا الْقَوْلِ أَنْ يَسْلَمَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ فِي أَبْدَانِهِمْ وَحَوَاسِّهِمْ ، وَأَنَّهَا
حِيلَةٌ ، وَأَنَّهُ لَا غَايَةَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا وَجُودُهُ الْمَحْسُوسُ فَقَطْ .

وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا ، فَقَدْ ظَهَرَ لَكَ مِنْ قَوْلِنَا أَنَّ هَاهُنَا ظَاهِرًا مِنَ الشَّرْعِ
= والوجود الحسى هو : « مَا يَتِمُّثَلُ فِي الْقُوَّةِ الْبَاصِرَةِ مِنَ الْعَيْنِ ، مِمَّا لَا وَجُودَ
لَهُ خَارِجَ الْعَيْنِ » ، والوجود الخيالى هو : « صُورَةٌ هَذِهِ الْمَحْسُوسَاتِ إِذَا
غَابَتْ عَنْ حِسِّكَ » فاخترعت صورة لها ، والوجود العقلى هو : « أَنْ يَكُونَ
لِلشَّيْءِ رُوحٌ ، وَحَقِيقَةٌ ، وَمَعْنَى ، فَيَتَلَقَّى الْعَقْلُ مُجَرَّدَ مَعْنَاهُ ، دُونَ أَنْ
يُثَبَّتَ صُورَتُهُ فِي خَيَالٍ أَوْ حِسٍّ أَوْ خَارِجٍ » ، والوجود الشبهى هو :
« أَلَا يَكُونَ نَفْسُ الشَّيْءِ مَوْجُودًا ، لَا بِصُورَتِهِ وَلَا بِحَقِيقَتِهِ ، لَا فِي الْخَارِجِ
وَلَا فِي الْحِسِّ وَلَا فِي الْخَيَالِ وَلَا فِي الْعَقْلِ ، وَلَكِنْ يَكُونُ الْمَوْجُودُ شَيْئًا
آخَرًا يُشَبِّهُهُ فِي خَاصَّةٍ مِنْ خَوَاصِّهِ وَصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ » .

ولقد تناول الغزالي هذه المراتب بالتفصيل ، بعد أن خاطب قارئه فقال :
« وَسَتَفْهَمُ هَذَا إِذَا ذَكَرْتُ لَكَ مِثَالَهُ فِي التَّأْوِيلَاتِ » . راجع فيصل التفرقة
بين الإسلام والزندقة (ص ٥ - ٩ .

وفي (إلجام العوام عن علم الكلام) ذكرها أربعة عند ما قال : « اعْلَمْ
أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ فَلَهُ فِي الْوُجُودِ أَرْبَعُ مَرَاتِبَ : وَجُودٌ فِي الْأَعْيَانِ ، وَوُجُودٌ فِي
الْأَذْهَانِ ، وَوُجُودٌ فِي اللَّسَانِ ، وَوُجُودٌ فِي الْبَيَاضِ الْمَكْتُوبِ عَلَيْهِ . . . [.
ص ٢٩٠ «ضمن مجموعة» .

لَا يَجُوزُ تَأْوِيلُهُ ، فَإِنْ كَانَ تَأْوِيلُهُ فِي الْمَبَادِي فَهُوَ كُفْرٌ ، وَإِنْ كَانَ فِيمَا بَعْدَ الْمَبَادِي فَهُوَ بِدْعَةٌ .

و [هنا] ^(١) أَيْضاً ظَاهِرٌ يَجِبُ عَلَى أَهْلِ الْبُرْهَانِ تَأْوِيلُهُ ، وَحَمْلُهُمْ لِيَأْهُ عَلَى ظَاهِرِهِ كُفْرٌ ، وَتَأْوِيلُ غَيْرِ أَهْلِ الْبُرْهَانِ لَهُ وَإِخْرَاجُهُ عَنْ ظَاهِرِهِ كُفْرٌ ، فِي حَقِّهِمْ ، أَوْ بِدْعَةٌ ، وَمِنْ هَذَا الصَّنْفِ آيَةُ الْأَسْتِوَاءِ ، وَحَدِيثُ النُّزُولِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ [الصَّلَاةُ وَ] ^(٢) السَّلَامُ فِي السُّودَاءِ [إِذْ] ^(٣) أَخْبَرْتَهُ أَنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ : «اعْتَقَهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ» . [إِذْ] ^(٤) كَانَتْ لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ الْبُرْهَانِ ^(٥) .

وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الصَّنْفَ مِنَ النَّاسِ الَّذِينَ لَا يَقَعُ لَهُمُ التَّصْدِيقُ ٢٢ / إِلَّا مِنْ قَبْلِ التَّخِيلِ ، أَعْنِي [أَنَّهُمْ] ^(٦) لَا يُصَدِّقُونَ بِالشَّيْءِ إِلَّا مِنْ جِهَةِ مَا يَتَخَيَّلُونَهُ ، يَعْسُرُ وَقَوْعُ التَّصْدِيقِ لَهُمْ بِمَوْجُودٍ لَيْسَ مَنْسُوباً إِلَى شَيْءٍ مُتَخَيَّلٍ .

(١) في ا ، م : هنا .

(٢) سقطت من ب .

(٣) في ا : إن

(٤) في م : إذا .

(٥) يشير إلى حديث «يسار بن معاوية بن الحكم» قال : «قلت يا رسول الله ، كانت لي جارية كانت ترعى غنماً لي قبيل أحد ، فذهب الذئب بشاة من غنمها ، وأذا رجل من بني آدم آسف كما تأسفون ، لكنني غضبت فصككتها صكة . قال : فعظم ذلك على النبي ، صلى الله عليه وآله ، قال ، قلت : يا رسول الله ، أفلا اعتقها ؟ قال : «اثنى بها» ، فأنيته بها ، فقال لها : «أين الله ؟» فقالت في السماء ، قال : «من أنا ؟» قالت : أنت رسول الله ، فقال عليه السلام : «اعتقها فإنها مؤمنة» .
والذين ينزهون الله عن الجهة والمكافئة والتشبيه ، يفسرون السماء هنا بمعنى «الارتفاع والعلو» ، فعنى ذلك أنه تعالى عال في قدرته ، عزيز في سلطانه ، لا يُسْبَلَعُ ولا يُدْرَكُ ... راجع الشريف المرتضى (أمال المرتضى) القسم الثاني ص ١٦٧ ، ١٦٨ . تحقيق محمد طابو الفضل إبراهيم . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٤ م .

(٦) في ا ، م : أنه .

وَيَدْخُلُ أَيْضاً عَلَى مَنْ لَا يَفْهَمُ مِنْ هَذِهِ النَّسَبَةِ إِلَّا الْمَكَانُ ، وَهُمْ
الَّذِينَ شَدَّوْا^(١) عَلَى رُتَبَةِ الصَّنْفِ الْأَوَّلِ قَلِيلاً فِي النَّظَرِ [بِإِنْكَارِ اعْتِقَادِ]^(٢)
الْجِسْمِيَّةِ ، وَلِلذَلِكَ كَانَ الْجَوَابُ لِهَوْلَاءِ فِي أَمْثَالِ هَذِهِ ، إِنَّهَا مِنْ
[الْمُتَشَابِهَاتِ]^(٣) ، وَإِنَّ الْوَقْفَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا
اللَّهُ)^(٤) .

وَأَهْلُ الْبُرْهَانِ ، مَعَ أَنَّهُمْ مُجْمِعُونَ ، فِي هَذَا الصَّنْفِ ، أَنَّهُ مِنَ الْمُؤَوَّلِ ،
فَقَدْ يَخْتَلِفُونَ فِي تَأْوِيلِهِ ، وَذَلِكَ بِحَسَبِ مَرْتَبَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ مَعْرِفَةِ
الْبُرْهَانِ .

وَهَذَا هُنَا صِنْفٌ ثَالِثٌ مِنَ الشَّرْعِ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ هَذَيْنِ الصَّنَفَيْنِ ، يَقَعُ
فِيهِ شَكٌّ ، فَيُلْحِقُهُ قَوْمٌ مِمَّنْ يَتَعَاطَى النَّظَرَ بِالظَّاهِرِ الَّذِي لَا يَجُوزُ تَأْوِيلُهُ
وَيُلْحِقُهُ آخَرُونَ بِالْبَاطِنِ الَّذِي لَا يَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَى الظَّاهِرِ لِلْعُلَمَاءِ ، وَذَلِكَ
[لِعَوَاصِ]^(٥) هَذَا الصَّنْفِ وَاشْتِبَاهِهِ ، وَالْمُخْطِئُ فِي هَذَا مَعْدُورٌ ، أَغْنَى
مِنَ الْعُلَمَاءِ .

[الْمَعَادُ]

فَإِنْ قِيلَ : فَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ الشَّرْعَ فِي هَذَا عَلَى ثَلَاثِ مَرَاتِبَ ، فَبِمَنْ أَيْ
[هَذِهِ]^(٦) الْمَرَاتِبِ الثَّلَاثِ هُوَ عِنْدَكُمْ مَا جَاءَ فِي صِفَاتِ الْمَعَادِ وَأَحْوَالِهِ ؟؟
فَنَقُولُ : إِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ ، الْأَمْرُ فِيهَا بَيِّنٌ أَنَّهَا مِنَ الصَّنْفِ الْمُخْطَفِ

(١) أى تجاوزوا قليلاً رتبة الصنف الأول .

(٢) فى ١ : اعتقاد ، وفى م ، ص : باعتقاد .

(٣) فيما عدا ب : المتشابهة .

(٤) آل عمران (٣) : ٧ .

(٥) فى ١ : لغواصة .

(٦) سقطت من أ ، م ، ص .

فِيهِ ، وَذَلِكَ أَنَّا نَرَى قَوْمًا يَنْسُبُونَ أَنْفُسَهُمْ إِلَى الْبُرْهَانِ ، يَقُولُونَ : إِنَّ الْوَاجِبَ حَمْلَهَا عَلَى [ظَوَاهِرَهَا] ^(١) إِذْ كَانَ لَيْسَ هَا هُنَا بُرْهَانٌ يُودَى إِلَى اسْتِحَالَةِ الظَّاهِرِ فِيهَا ، وَهَذِهِ طَرِيقَةُ الْأَشْعَرِيَّةِ .
وَقَوْمٌ [آخَرُونَ] ٢٣ / أَيْضًا ^(٢) مِمَّنْ يَتَعَاطَى الْبُرْهَانَ يَتَأَوَّلُونَهَا ، وَهَؤُلَاءِ يَخْتَلِفُونَ فِي تَأْوِيلِهَا اخْتِلَافًا كَثِيرًا ، وَفِي هَذَا الصَّنْفِ ^(٣) أَبُو حَامِدٍ مَعْدُودٌ هُوَ وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُتَصَوِّفَةِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْمَعُ فِيهَا التَّأْوِيلَيْنِ ، كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ أَبُو حَامِدٍ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ ^(٤) .

(١) فِيهَا عِدَا ب : ظَاهِرُهَا .

(٢) فِي أ . آخِر . وَ « أَيْضًا » غَيْرُ مُوجِدٍ فِي غَيْرِ ب .

(٣) فِي ب : هُوَ أَبُو حَامِدٍ .

(٤) وَتَأْتِي إِشَارَةُ ابْنِ رِشْدٍ إِلَى أَنَّ الْغَزَالِيَّ «صُوفِيٌّ مَعَ الْمُتَصَوِّفَةِ»... وَلَكِنَّ الْأَمْرَ الْجَدِيرَ بِالْمُلاحَظَةِ وَالاعتِبَارِ هُوَ ذَلِكَ الاتِّهَامُ الَّذِي يَسُوقُهُ بَنُ رِشْدٍ هُنَا لِلْغَزَالِيِّ ، عِنْدَمَا يَقُولُ : إِنَّهُ قَدْ تَأَوَّلَ الْآيَاتِ الَّتِي يَتَحَدَّثُ ظَاهِرُهَا عَنْ «الْبَيْتِ الْجَسَدِيِّ وَالْجَزَاءِ الْحَسِيِّ» ، وَلَقَدْ رَاجَعْتُ لِلْغَزَالِيِّ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةِ عَشْرِ كِتَابًا وَرِسَالَةً ، فَلَمْ أَجِدْ لَهُ فِيهَا شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ، بَلْ إِنَّهُ فِي كَثِيرٍ مِنْ صَفَحَاتِ هَذِهِ الْكُتُبِ وَالرِّسَالِ يُكْفِّرُ صِرَاحًا ، وَبِلا تَرَدُّدٍ مِنْ يَقُولُ بِالْبَيْتِ الرُّوحِيِّ وَيُنْكِرُ الصِّفَاتِ الْحَسِيَّةِ لِلْمَعَادِ وَالْجَزَاءِ ، مِمَّا يَكَادِ يَقْطَعُ بِنُظَرٍ احْتِمَالِ قَوْلِهِ بِهَذَا الرَّأْيِ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ ، رَاجِعٌ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ : (فِيصَلُ التَّفَرُّقَ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالزُّنْدَقَةِ) ص ١٤ ، وَ (الْمُضَنُّونَ بِهِ عَلَى غَيْرِ أَهْلِهِ) «الْكَبِيرُ» ص ٣٣٠ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٩ ، وَ (رِسَالَةُ الْعُقَاثِدِ وَالْوَعْظُ إِلَى مَلِكِ شَاهٍ) ص ٦٣ ، وَ (الْمُنْقِذُ مِنَ الضَّلَالِ) ص ١٧ ، وَ (فَضَائِحُ الْبَاطِنِيَّةِ) ص ١٥١ -١٥٤ ، وَلَعَلَّنَا نَقْتَرِبُ مِنَ الْحَقِيقَةِ بِصَدَدِ التَّحَقُّقِ مِنْ صَحَّةِ هَذَا الاتِّهَامِ ، وَنَكُونُ أَكْثَرَ إِنْصَافًا ، إِذَا نَحْنُ أَشَرْنَا إِلَى أَنَّ الْغَزَالِيَّ لَمْ يَرَفِ فِي آيَاتِ الْمَعَادِ وَالْجَزَاءِ أَدْلَةً يُمْكِنُ أَنْ نَسْتَلْخِصَ مِنْهَا «وَجُوبُ» حَسِيَّةِ الْمَعَادِ وَالْجَزَاءِ ، بَلْ «إِمْكَانِيَّةُ» ذَلِكَ فَقَطْ ، وَهُوَ يَصْرَحُ بِذَلِكَ فِي ص ١٢٢ مِنْ (الْاِقْتِصَادُ فِي الْاِعْتِقَادِ) عِنْدَمَا يَقُولُ :

[فَإِنْ قِيلَ : فَمَاذَا تَقُولُونَ ، أَتُعَدُّمُ الْجَوَاهِرُ وَالْأَعْرَاضُ ثُمَّ يُعَادَانِ جَمِيعًا ؟ أَوْ تُعَدُّمُ الْأَعْرَاضُ دُونَ الْجَوَاهِرِ ، وَإِنَّمَا تُعَادُ الْأَعْرَاضُ ؟ ؟ ، قُلْنَا : كُلُّ ذَلِكَ مُمَكِّنٌ ، وَلَيْسَ فِي الشَّرْعِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ عَلَى تَعْيِينِ أَحَدٍ هَؤُلَاءِ الْمُمَكِّنَاتِ] . وَكَذَلِكَ عِنْدَمَا يَقُولُ فِي ص ١٥٥ مِنْ (فَضَائِحُ الْبَاطِنِيَّةِ) :

إِنَّ «دَلِيلَ الْعَقْلِ لَا يُحِيلُ وَقُوعَ مَا وَعَدَ بِهِ مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ . وَهِيَ أُمُورٌ مُمَكِّنَةٌ فِي نَفْسِهَا ، وَلَا تَنْقَاصُ الْقُدْرَةُ الْأَزَلِيَّةُ عَنْ مَالِهِ نَعْتُ»

وَيُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ الْمُخْطِئُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، مِنْ الْعُلَمَاءِ ، مَعذُورًا ،
وَالْمُصِيبُ مَشْكُورًا ، أَوْ مَأْجُورًا ، وَذَلِكَ إِذَا اعْتَرَفَ [بِالْوُجُودِ] ^(١) ،
وَتَأَوَّلَ فِيهَا نَحْوًا مِنْ أَنْحَاءِ التَّأْوِيلِ ، أَعْنَى فِي صِفَةِ الْمَعَادِ ، [لَا] ^(٢)
فِي وُجُودِهِ ، إِذَا كَانَ التَّأْوِيلُ لَا يُودَى إِلَى نَفْيِ الْوُجُودِ ، وَإِنَّمَا كَانَ جَحْدُ
الْوُجُودِ فِي هَذِهِ كُفْرًا ، لِأَنَّهُ [فِي] ^(٣) أَصْلٍ مِنَ أَصُولِ الشَّرِيعَةِ ، وَهُوَ
مِمَّا يَقَعُ التَّصْدِيقُ بِهِ [بِالطَّرِيقِ] ^(٤) [الثَّلَاثَةِ] ^(٥) [الْمُشْتَرَكَةِ] ^(٦) لِلْأَحْمَرِ
وَالْأَسْوَدِ .

وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، فَالْوَاجِبُ [فِي حَقِّهِ] ^(٧) حَمْلُهَا
عَلَى [ظَاهِرِهَا] ^(٨) ، وَتَأْوِيلُهَا فِي حَقِّهِ كُفْرًا ، لِأَنَّهُ يُودَى إِلَى الْكُفْرِ .
وَلِذَلِكَ [مَا نَرَى] ^(٩) أَنَّ مَنْ كَانَ مِنَ النَّاسِ قَرَضَهُ الْإِيمَانُ بِالظَّاهِرِ ،
فَالْتَّأْوِيلُ فِي حَقِّهِ كُفْرًا ، لِأَنَّهُ يُودَى إِلَى الْكُفْرِ ، فَمَنْ أَفْشَاهُ لَهُ مِنْ أَهْلِ

«الْإِمْكَانِ فِي ذَاتِهِ» . وهذا أقصى ما يمكن أن يؤخذ من كلام الغزالي في هذا
الموضوع . وهو في (فيصل التفرقة) يعتبر القول بالمعاد الروحي «زندقاً»
مُقَيَّدَةً بِنَوْحِ اعْتِرَافٍ بِصِدْقِ الْأَنْبِيَاءِ «ومن ثم فإن القائلين به داخلون في
أمة محمد برغم هذه الزندقة المقيدة غير المطلقة ص ١٥» .

(١) في أ ، ب : بالوجود .

(٢) في أ ، م : ولا .

(٣) سقطت من ص .

(٤) في أ ، م : في الطرق ، وفي ص : في بعض الطرق .

(٥) في أ ، ب : الثلاث .

(٦) في أ : المشترك .

(٧) سقطت من أ ، م . وفي ب : عليه .

(٨) فيما عدا ب : الظاهر .

(٩) في ص : نرى .

التَّوَلَّى فَقَدْ دَعَاهُ إِلَى الْكُفْرِ، وَالِدَّاعِي إِلَى الْكُفْرِ كَافِرٌ، وَلِهَذَا [يَجِبُ] ^(١)
 أَنْ لَا تُنَبِّتَ التَّائِيلَاتُ إِلَّا فِي كُتُبِ الْبَرَاهِينِ، لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ فِي كُتُبِ
 الْبَرَاهِينِ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا إِلَّا مَنْ هُوَ [مِنْ] ^(٢) أَهْلِ الْبُرْهَانِ، [فَأَمَّا] ^(٣)
 إِذَا أُثْبِتَتْ فِي غَيْرِ كُتُبِ الْبُرْهَانِ، وَاسْتُعْمِلَ فِيهَا الطَّرُقُ الشَّرْعِيَّةُ وَالْخَطَابِيَّةُ
 أَوْ الْجَدَلِيَّةُ، كَمَا يَصْنَعُهُ أَبُو حَلِيمٍ، [فَخَطَرُ] ^(٤) عَلَى الشَّرْعِ وَعَلَى الْحِكْمَةِ،
 وَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ إِنَّمَا قَصَدَ خَيْرًا، وَذَلِكَ ٢٤/أَنَّهُ رَامَ أَنْ يُكْثِرَ أَهْلَ الْعِلْمِ بِذَلِكَ،
 [وَلَكِنَّهُ] ^(٥) كَثُرَ بِذَلِكَ [أَهْلُ] ^(٦) الْفَسَادِ ^(٧) بِدُونِ كَثَرَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَتَطَرَّقَ
 بِذَلِكَ قَوْمٌ إِلَى [ثَلَبِ] ^(٨) الْحِكْمَةِ، وَقَوْمٌ إِلَى ثَلَبِ الشَّرِيعَةِ، وَقَوْمٌ إِلَى
 الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا، وَيُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ هَذَا أَحَدَ مَقَاصِدِهِ بِكُتُبِهِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ رَامَ بِذَلِكَ تَنْبِيهَ الْفِطْرِ أَنَّهُ لَمْ يَلْزَمْ مَذْهَبًا مِنَ الْمَذَاهِبِ
 فِي كُتُبِهِ، بَلْ هُوَ مَعَ [الْأَشْعَرِيَّةِ] ^(٩) أَشْعَرِيٌّ، وَمَعَ الصُّوْفِيَّةِ صُوفِيٌّ،
 وَمَعَ الْفَلَّاسِفَةِ فَيْلَسُوفٌ ^(١٠)، وَحَتَّى أَنَّهُ كَمَا قِيلَ :

(١) في ا، م : ما لا يجب .

(٢) سقطت من ص .

(٣) فيما عدا ب : وأما .

(٤) في ا، ب، م : فخطأ .

(٥) في ا، م : ولكن .

(٦) سقطت من ا، م، ص .

(٧) في ا، م : ليس بدون .

(٨) سقطت من ا .

(٩) فيما عدا ب : الأشاعرة .

(١٠) وابن رشد يتحدث عن كتاب الغزالي (مشكاة الأنوار) - الذي يراه الصق كُتِبَ به -

فيرى أن الغزالي في هذا الكتاب قد رأى رأى الفلاسفة، و [أَنَّهُ عَوَّلَ عَلَى مَذْهَبِهِمْ فِي الْمَبْدَأِ
 الْأَوَّلِ] كما يعلل قلبه هذا بآئنه ربما كان مداراة للعامة و « لعل أهل زمانه
 اضْطَرُّوهُ إِلَى هَذَا الْكِتَابِ (تهافت الفلاسفة) لِيَنْفِي عَنْ نَفْسِهِ الظَّنَّ
 بِأَنَّهُ يَرَى رَأْيَ الْحُكَمَاءِ » . راجع (تهافت التهافت) ص ٦٥ ، ٣٣ ، ٤٣ .

يَوْمًا يَمَانٍ إِذَا لَقِيتُ ذَا يَمَنٍ وَإِنْ لَقِيتُ مَعَدْيَا فَعَدْنَانُ
وَالَّذِي يَجِبُ عَلَى أئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ : أَنْ يَنْهَوْا عَنْ كُتُبِهِ الَّتِي تَتَخَصَّنُ
[هَذَا] ^(١) الْعِلْمَ ، إِلَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، كَمَا يَجِبُ [عَلَيْهِمْ] ^(٢)
أَنْ يَنْهَوْا عَنْ كُتُبِ الْبُرْهَانِ مَنْ لَيْسَ أَهْلًا لَهَا ، وَإِنْ كَانَ الضَّرَرُ الدَّاخِلُ
عَلَى النَّاسِ مِنْ كُتُبِ [الْبُرْهَانِ] ^(٣) أَخَفَّ ، لِأَنَّهُ لَا يَقِفُ عَلَى كُتُبِ
الْبُرْهَانِ ، فِي الْأَكْثَرِ ، إِلَّا أَهْلُ الْفِطْرِ الْفَائِتَةِ ، وَإِنَّمَا هَذَا الصَّنْفُ مِنْ
عَدَمِ الْفَضِيلَةِ [الْعِلْمِيَّةِ] ^(٤) ، وَالْقِرَاءَةُ عَلَى غَيْرِ تَرْتِيبٍ ، وَأَخْذُهَا مِنْ
غَيْرِ مُعَلِّمٍ ، وَلَكِنَّ [مَنْعَهَا] ^(٥) ، بِالْجُمْلَةِ ، صَادِقٌ لِمَا دَعَا إِلَيْهِ الشَّرْعُ ،
لِأَنَّهُ ظَلَمَ لِأَفْضَلِ أَصْنَافِ النَّاسِ ، وَ [لِأَفْضَلِ] ^(٦) أَصْنَافِ [الْمَوْجُودَاتِ] ^(٧) .

وَإِذَا كَانَ الْعَدْلُ فِي أَفْضَلِ أَصْنَافِ [الْمَوْجُودَاتِ] ^(٨) أَنْ يَعْرِفَهَا عَلَى
كُنْهَيْهَا مَنْ كَانَ مُعَدًّا لِمَعْرِفَتِهَا عَلَى كُنْهَيْهَا ، وَهُمْ أَفْضَلُ أَصْنَافِ النَّاسِ ،
فَإِنَّهُ عَلَى قَدَرٍ عَظِيمٍ [الْمَوْجُودِ] ^(٩) يَعْظُمُ الْجَوْرُ فِي حَقِّهِ . الَّذِي هُوَ الْجَهْلُ
بِهِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ تَعَالَى : (إِنَّ الشَّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ) ^(١٠) .

* * *

فَهَذَا مَا رَأَيْنَاهُ ٢٥ / أَنْ نُثَبِّتَهُ فِي هَذَا الْجِنْسِ مِنَ النَّظَرِ ، أَعْنِي التَّكَلُّمَ

(١) سقطت من ا ، ب ، م .

(٢) في ا : لهم .

(٣) فيما عدا ب : البراهين .

(٤) في ب : العملية .

(٥) فيما عدا ب : سعيها .

(٦) فيما عدا ب : أفضل .

(٧) في ا : الوجودات .

(٨) في ا : الوجودات .

(٩) في ا : الوجود .

(١٠) لقمان (٣١) : ١٣ .

فَيَنْ الشَّرِيعَةَ وَالْحِكْمَةَ وَأَحْكَامَ التَّأْوِيلِ فِي الشَّرِيعَةِ .

وَلَوْلَا شُهْرَةُ ذَلِكَ عِنْدَ النَّاسِ ، وَشُهْرَةُ هَذِهِ الْمَسَائِلِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا ،
لَمَّا [اسْتَجَزْنَا] ^(١) أَنْ نَكْتُبَ فِي ذَلِكَ حَرْفًا ، وَلَا أَنْ نَعْتَذِرَ فِي ذَلِكَ
لِأَهْلِ التَّأْوِيلِ بَعْدَ ، لِأَنَّ شَأْنَ هَذِهِ الْمَسَائِلِ أَنْ تُذَكَّرَ فِي كُتُبِ الْبُرْهَانِ ..
وَاللَّهُ الْهَادِي وَالْمُوفِّقُ لِلصَّوَابِ .

[مَقْصُودُ الشَّرْعِ]

وَيَنْبَغِي أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ مَقْصُودَ الشَّرْعِ إِنَّمَا هُوَ [تَعْلِيمٌ] ^(٢) الْعِلْمِ
الْحَقِّ ، وَالْعَمَلِ الْحَقِّ .

وَالْعِلْمُ الْحَقُّ هُوَ مَعْرِفَةُ اللَّهِ [تَبَارَكَ وَتَعَالَى] ^(٣) وَسَائِرِ الْمَوْجُودَاتِ عَلَى
مَا هِيَ عَلَيْهِ ، وَبِخَاصَّةِ الشَّرِيفَةِ مِنْهَا ، وَمَعْرِفَةُ السَّعَادَةِ الْآخِرَوِيَّةِ وَالشَّقَاءِ
الْآخِرَوِيِّ .

وَالْعَمَلُ الْحَقُّ هُوَ امْتِثَالُ الْأَفْعَالِ الَّتِي تُفِيدُ السَّعَادَةَ ، وَتَجَنُّبُ الْأَفْعَالِ
الَّتِي تُفِيدُ الشَّقَاءَ ، وَالْمَعْرِفَةُ بِهِذِهِ الْأَفْعَالِ [هِيَ الَّتِي تُسَمَّى] ^(٤) الْعِلْمَ
الْعَمَلِيَّ . وَهَذِهِ تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَفْعَالٌ ظَاهِرَةٌ بَدَنِيَّةٌ ، وَالْعِلْمُ بِهِذِهِ هُوَ الَّذِي يُسَمَّى الْفِقْهَ .

وَالْقِسْمُ الثَّانِي : أَفْعَالٌ نَفْسَانِيَّةٌ ، مِثْلُ الشُّكْرِ وَالصَّبْرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ

الْأَخْلَاقِ الَّتِي دَعَا إِلَيْهَا الشَّرْعُ أَوْ نَهَى عَنْهَا ، وَالْعِلْمُ بِهِذِهِ هُوَ الَّذِي يُسَمَّى

(١) فِيمَا عدا ب : اسْتَخَرْنَا .

(٢) فِيمَا عدا ب : تَعْلَمُ .

(٣) فِيمَا عدا ب : تَعَالَى .

(٤) فِي ب : هُوَ الَّذِي يُسَمَّى .

الرُّهْدَ وَعُلُومَ الْآخِرَةِ ، وَإِلَى هَذَا نَحَا أَبُو حَامِدٍ فِي كِتَابِهِ ^(١) .
وَلَمَّا كَانَ النَّاسُ قَدْ أَضْرَبُوا عَنْ هَذَا الْجِنْسِ ، وَخَاضُوا فِي الْجِنْسِ
الثَّانِي ، وَكَانَ هَذَا الْجِنْسُ أَمْلَكَ بِالتَّقْوَى ، الَّتِي هِيَ سَبَبُ السَّعَادَةِ ،
سَمَّى كِتَابَهُ : (إِحْيَاءُ عُلُومِ ٢٦ / الدِّينِ) .
وَقَدْ خَرَجْنَا عَمَّا كُنَّا بِسَبِيلِهِ ، فَنَرْجِعُ ، فَنَقُولُ :

[طُرُقُ التَّصْدِيقِ]

لَمَّا كَانَ مَقْصُودُ الشَّرْعِ تَعْلِيمَ الْعِلْمِ الْحَقِّ ، وَالْعَمَلَ الْحَقَّ ، وَكَانَ التَّعْلِيمُ
صِنْفَيْنِ : تَصَوُّرًا ، وَتَصْدِيقًا ، كَمَا بَيَّنَّ ذَلِكَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْكَلامِ ،
وَكَانَتْ طُرُقُ التَّصْدِيقِ الْمَوْجُودَةِ لِلنَّاسِ [ثَلَاثَةٌ] ^(٢) :

الْبُرْهَانِيَّةُ . . .

وَالْجَدَلِيَّةُ . . .

وَالْخَطَابِيَّةُ . . .

وَطُرُقُ التَّصَوُّرِ [اِثْنَتَيْنِ] ^(٣)

إِمَّا الشَّيْءُ نَفْسُهُ . . .

وَأَمَّا مِثَالُهُ . . .

وَكَانَ النَّاسُ كُلُّهُمْ لَيْسَ فِي طِبَاعِهِمْ أَنْ يَقْبَلُوا الْبَرَاهِينَ ، وَلَا
الْأَقَاوِيلَ الْجَدَلِيَّةَ ، فَضَلَّ عَنْ الْبُرْهَانِيَّةِ ، مَعَ مَا فِي [تَعْلِيمِ] ^(٤) الْأَقَاوِيلِ

(١) أى كتاب (إحْيَاءُ عُلُومِ الدِّينِ) ، كما سيأتى بعد .

(٢) فى ١ ، : ثلاث . وفى ب : ثلاثا .

(٣) فى ب : اثنين ، وفى ص : اثنتان .

(٤) فبما عدا ب : تعليم .

الْبُرْهَانِيَّةِ مِنَ الْعُسْرِ ، وَالْحَاجَّةِ فِي ذَلِكَ إِلَى طَوْلِ الزَّمَانِ ، لِيَمَنَ هُوَ أَهْلُ
لِتَعْلُمِهَا ، وَكَانَ الشَّرْعُ إِنَّمَا هُوَ مَقْصُودُهُ تَعْلِيمُ الْجَمِيعِ ، وَجَبَّ أَنْ يَكُونَ
الشَّرْعُ يَشْتَمِلُ عَلَى جَمِيعِ أَنْحَاءِ طُرُقِ التَّضْلِيلِ وَأَنْحَاءِ طُرُقِ التَّصَوُّرِ .
وَلَمَّا كَانَتْ طُرُقُ التَّضْلِيلِ ، مِنْهَا مَا هِيَ عَامَّةٌ لِأَكْثَرِ النَّاسِ ، أَغْنَى
وُقُوعَ التَّضْلِيلِ مِنْ قِبَلِهَا ، وَهِيَ الْخَطَابِيَّةُ ، وَالْجَدَلِيَّةُ ، وَالْخَطَابِيَّةُ أَعَمُّ
مِنَ الْجَدَلِيَّةِ . وَمِنْهَا مَا هِيَ خَاصَّةٌ [بِأَقْلٍ] ^(١) النَّاسِ ، وَهِيَ الْبُرْهَانِيَّةُ ،
وَكَانَ الشَّرْعُ مَقْصُودُهُ الْأَوَّلُ : الْعِنَايَةُ بِالْأَكْثَرِ ، مِنْ غَيْرِ إغْفَالٍ [تَنْبِيهِ] ^(٢)
الْخَوَاصِّ ، كَانَتْ أَكْثَرُ الطَّرِيقِ الْمُضْرَحِ بِهَا فِي الشَّرِيعَةِ هِيَ الطَّرِيقُ
الْمُشْتَرَكَةُ لِلْأَكْثَرِ فِي وَقُوعِ التَّصَوُّرِ وَالتَّضْلِيلِ .

وَهَذِهِ الطَّرِيقُ [هِيَ] ^(٣) فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَصْنَافٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ تَكُونَ ، مَعَ أَنَّهَا مُشْتَرَكَةٌ ، خَاصَّةٌ [بِالْأَمْرَيْنِ] ^(٤) جَمِيعًا ،
أَعْنَى أَنْ تَكُونَ فِي التَّصَوُّرِ وَالتَّضْلِيلِ يَقِينِيَّةً ، مَعَ أَنَّهَا ٢٧/خَطَابِيَّةٌ أَوْ جَدَلِيَّةٌ ،
وَهَذِهِ الْمَقَايِيسُ هِيَ الْمَقَايِيسُ الَّتِي عَرَضَ لِمُقَدِّمَاتِهَا ، مَعَ كَوْنِهَا مَشْهُورَةً
أَوْ مَظْنُونَةً ، أَنْ تَكُونَ يَقِينِيَّةً ، وَعَرَضَ لِنَتَائِجِهَا أَنْ أُخِذَتْ أَنْفُسُهَا دُونَ
مِثَالِهَا .

وَهَذَا الصَّنْفُ مِنَ الْأَقَاوِيلِ الشَّرْعِيَّةِ لَيْسَ لَهُ تَأْوِيلٌ ، وَالْحَاجِدُ لَهُ ،
أَوْ الْمَتَأَوَّلُ ، كَافِرٌ .

وَالصَّنْفُ الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ الْمُقَدِّمَاتُ ، مَعَ كَوْنِهَا مَشْهُورَةً أَوْ مَظْنُونَةً ،

(١) فِي أ ، : وَأَقْل ، وَفِي ب : لِأَقْل .

(٢) فِيمَا عدا ب : لَتَنْبِيهِ .

(٣) مَقَطَّتْ مِنْ أ ، م ، ص .

(٤) أ ، ب ، : فِي الْأَمْرَيْنِ .

يَقِينِيَّةٌ ، وَتَكُونُ النَّتَائِجُ مِثَالَاتٍ لِلْأُمُورِ الَّتِي قُصِدَ إِنْتَاجُهَا ، وَهَذَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ التَّأْوِيلُ ، أَغْنَى لِنَتَائِجِهِ .

وَالثَّالِثُ : عَكْسُ هَذَا ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ النَّتَائِجُ هِيَ الْأُمُورُ الَّتِي قُصِدَ إِنْتَاجُهَا نَفْسُهَا ، وَتَكُونُ الْمُقَدِّمَاتُ مَشْهُورَةً أَوْ مَظْنُونَةً ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْزِضَ لَهَا أَنْ تَكُونَ يَقِينِيَّةٌ ، وَهَذَا أَيْضًا ، لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ تَأْوِيلٌ ، أَغْنَى لِنَتَائِجِهِ ، وَقَدْ يَتَطَرَّقُ لِمُقَدِّمَاتِهِ .

وَالرَّابِعُ : أَنْ [تَكُونَ] ^(١) مُقَدِّمَاتُهُ مَشْهُورَةً أَوْ مَظْنُونَةً ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْزِضَ لَهَا أَنْ تَكُونَ يَقِينِيَّةٌ ، وَتَكُونَ نَتَائِجُهُ مِثَالَاتٍ لِمَا قُصِدَ إِنْتَاجُهُ . وَهَذِهِ فَرَضُ الْخَوَاصِّ فِيهَا التَّأْوِيلُ ، وَفَرَضُ الْجُمْهُورِ إِمْرَارُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا . وَبِالْجُمْلَةِ ... فَكُلُّ مَا يَتَطَرَّقُ [إِلَيْهِ] ^(٢) مِنْ هَذِهِ [تَأْوِيلٌ] ^(٣) ، لَا يُدْرِكُ إِلَّا بِالْبُرْهَانِ ، فَفَرَضُ الْخَوَاصِّ فِيهِ هُوَ ذَلِكَ التَّأْوِيلُ ، وَفَرَضُ الْجُمْهُورِ هُوَ حَمْلُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا فِي الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا ، أَغْنَى فِي التَّصَوُّرِ وَالتَّصْدِيقِ ، إِذَا كَانَ لَيْسَ فِي طِبَاعِهِمْ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ .

وَقَدْ يَعْزِضُ لِلنُّظَارِ فِي الشَّرِيعَةِ تَأْوِيلَاتٌ مِنْ قِبَلِ تَفَاضُلِ الطُّرُقِ الْمُشْتَرَكَةِ ٢٨ / بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ فِي التَّصْدِيقِ ، أَغْنَى إِذَا كَانَ دَلِيلُ التَّأْوِيلِ أَوْ إِقْنَاعًا مِنْ دَلِيلِ الظَّاهِرِ ، وَأَمثالُ هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ هِيَ جُمْهُورِيَّةٌ ^(٤) ، وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ فَرَضُ مَنْ بَلَغَتْ قُوَاهُمْ النَّظَرِيَّةُ إِلَى الْقُوَّةِ الْجَدَلِيَّةِ ، وَفِي هَذَا الْجِنْسِ يَدْخُلُ بَعْضُ تَأْوِيلَاتِ الْأَشْعَرِيَّةِ ، وَالْمُعْتَزَلَةِ ، وَإِنْ كَانَتْ الْمُعْتَزَلَةُ ، فِي الْأَكْثَرِ ، أَوْثَقُ أَقْوَالًا .

(١) في أ : يكون .

(٢) في ب : له .

(٣) في ص : التأويل .

(٤) نسبة للجُمهور ، في مقابل الخاصة .

وَأَمَّا الْجُمْهُورُ ، الَّذِينَ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى أَكْثَرِ مِنَ الْأَقَاوِيلِ الْخَطَابِيَّةِ ،
فَفَرَضْنَاهُمْ إِمْرَارَهَا عَلَى ظَاهِرِهَا ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْلَمُوا ذَلِكَ التَّأْوِيلَ أَصْلًا .

[مَرَاتِبُ النَّاسِ]

فَإِذَا ، النَّاسُ [فِي الشَّرِيعَةِ] ^(١) عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ :
صِنْفٍ لَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِ التَّأْوِيلِ أَصْلًا ، وَهُمْ الْخَطَابِيُّونَ ، الَّذِينَ
هُمْ الْجُمْهُورُ [الْغَالِبُ] ^(٢) ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ يُوجَدُ أَحَدٌ مَسْلِيمٌ الْعَقْلِ يَعْرِى
مِنْ هَذَا النَّوعِ مِنَ التَّضْدِيقِ .

وَصِنْفٍ هُوَ مِنْ أَهْلِ التَّأْوِيلِ [الْجَدَلِيَّ] ^(٣) ، وَهَؤُلَاءِ هُمْ الْجَدَلِيُّونَ ،
بِالطَّبَعِ فَقَطْ ، أَوْ بِالطَّبَعِ وَالْعَادَةِ .

وَصِنْفٍ هُوَ مِنْ أَهْلِ التَّأْوِيلِ الْيَقِينِي ، وَهَؤُلَاءِ هُمْ الْبُرْهَانِيُّونَ ، بِالطَّبَعِ
وَالصَّنَاعَةِ ، أَعْنَى صِنَاعَةِ الْحِكْمَةِ .

وَهَذَا التَّأْوِيلُ لَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ يُصْرَّحَ بِهِ لِأَهْلِ الْجَدَلِ ، فَضْلًا عَنْ
الْجُمْهُورِ ، وَمَتَى صُرِّحَ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ لِمَنْ هُوَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا ،
وَبِخَاصَّةِ التَّأْوِيلَاتِ الْبُرْهَانِيَّةِ ، لِبُعْدِهَا عَنِ الْمَعَارِفِ الْمُشْتَرَكَةِ ، أَفْضَى ذَلِكَ
بِالْمُصْرَّحِ لَهُ وَالْمُصْرَّحِ ^(٤) إِلَى الْكُفْرِ ، وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّ مَقْصُودَهُ
إِبْطَالُ الظَّاهِرِ ، وَإِثْبَاتُ الْمُؤَوَّلِ ، فَإِذَا [بَطَلَ] ^(٥) الظَّاهِرُ ٢٩ / عِنْدَ مَنْ هُوَ
مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ ، وَلَمْ يَثْبُتِ الْمُؤَوَّلُ عِنْدَهُ ، آدَاهُ ذَلِكَ إِلَى الْكُفْرِ ، إِنْ
كَانَ فِي أَصُولِ الشَّرِيعَةِ .

(١) سقطت من ا ، م ، ص .

(٢) سقطت من ا .

(٣) في ا : وهؤلاء الجدل .

(٤) في ب : « بالصرح به والصرح له » .

(٥) فيما عدا ب : ا بطل .

فالتأويلات لَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ يُصَرَّحَ بِهَا لِلْجُمْهُورِ ، وَلَا [أَنْ] ^(١) تُنَبِّتَ فِي الْكُتُبِ الْخَطَابِيَّةِ أَوْ الْجَدَلِيَّةِ ، أَعْنَى الْكُتُبِ الَّتِي الْأَقَاوِيلُ الْمَوْضُوعَةُ فِيهَا مِنْ هَذَيْنِ الْجَنْسَيْنِ ^(٢) ، كَمَا صَنَعَ ذَلِكَ أَبُو حَامِدٍ .

وَلِهَذَا الْجِنْسِ [لَا] يَجِبُ أَنْ يُصَرَّحَ [بِهَا] ^(٣) ، وَيُقَالُ فِي الظَّاهِرِ الَّذِي الْإِشْكَالُ فِي كَوْنِهِ ظَاهِرًا بِنَفْسِهِ لِلْجَمِيعِ ، وَكَوْنِ مَعْرِفَةِ تَأْوِيلِهِ غَيْرُ مُمَكِّنٍ فِيهِمْ ، إِنَّهُ مُتَشَابِهٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ ، وَإِنَّ الْوَقْفَ يَجِبُ هُنَا فِي قَوْلِهِ [عَزَّ وَجَلَّ] ^(٤) : (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ) ^(٥) . وَبِمِثْلِ هَذَا يَأْتِي الْجَوَابُ [أَيْضًا] ^(٦) فِي السُّؤَالِ عَنِ الْأُمُورِ الْغَامِضَةِ الَّتِي لَا سَبِيلَ لِلْجُمْهُورِ إِلَى فَهْمِهَا ، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ ، قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي ، وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا) ^(٧) .

وَأَمَّا الْمُصَرَّحُ بِهِذِهِ التَّأْوِيلَاتِ لِغَيْرِ أَهْلِهَا فَكَافِرٌ ، لِمَكَانِ دُعَائِهِ [لِلنَّاسِ] ^(٨) إِلَى الْكُفْرِ ، وَهُوَ [ضِدُّ] ^(٩) [دَعْوَةِ] ^(١٠) الشَّارِعِ ، وَبِخَاصَّةِ مَتَى كَانَتْ تَأْوِيلَاتٌ فَاسِدَةٌ ، فِي أَصُولِ الشَّرِيعَةِ ، كَمَا عَرَضَ ذَلِكَ لِقَوْمٍ مِنْ أَهْلِ زَمَانِنَا ، فَإِنَّا قَدْ [شَاهَدْنَا] ^(١١) مِنْهُمْ أَقْوَامًا ظَنُّوا أَنَّهُمْ تَفَلَّسَفُوا ، وَأَنَّهُمْ قَدْ أَدْرَكُوا بِحِكْمَتِهِمُ الْعَجِيبَةِ أَشْيَاءَ مُخَالِفَةً لِلشَّرْعِ مِنْ جَمِيعِ

(١) سقطت من أ ، م ، ص .

(٢) في ب : الصنفين

(٣) العبارة فيما عدا ب : « ولهذا يجب أن يصرح ويقال ... » .

(٤) في ب : تعالى .

(٥) آل عمران (٣) : ٧ .

(٦) سقطت من أ ، م ، ص .

(٧) الإسراء (١٧) : ٨٥ .

(٨) في ب : الناس .

(٩) في أ ، م ، ص ، بالصاد المهملة .

(١٠) فيما عدا : دعوى .

(١١) فيما عدا ب : شهدنا .

الْوُجُوهَ ، أَغْنَى لَا تَقْبَلُ تَأْوِيلًا . وَأَنَّ الْوَاجِبَ هُوَ التَّضَرُّيخُ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ لِلْجُمْهُورِ ، فَصَارُوا بِتَضَرُّيخِهِمْ لِلْجُمْهُورِ بِتِلْكَ الْأَعْتِقَادَاتِ الْفَاسِدَةِ سَبَبًا لِهَلَاكِ الْجُمْهُورِ . وَهَلَاكِهِمْ ٣٠/ في الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ .

وَمِثَالُ مَقْصِدٍ هَؤُلَاءِ مَعَ مَقْصِدِ الشَّارِعِ مِثَالُ مَنْ قَصَدَ إِلَى طَبِيبٍ مَاهِرٍ ، قَصَدَ [إِلَى] ^(١) حِفْظَ صِحَّةِ جَمِيعِ النَّاسِ وَإِزَالَةَ الْأَمْرَاضِ عَنْهُمْ ، بَأَنَّ وَضَعَ لَهُمْ أَقَاوِيلَ مُشْتَرَكَةً التَّضَدِيقِ فِي وُجُوبِ اسْتِعْمَالِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَحْفَظُ صِحَّتَهُمْ وَتُزِيلُ أَمْرَاضَهُمْ ، وَتَجْنِبُ أَضْدَادَهَا ، إِذْ لَمْ يُمْكِنُ فِيهِمْ أَنْ يُصَيِّرَ جَمِيعَهُمْ أَطِبَاءً ، لِأَنَّ الَّذِي يَعْلَمُ الْأَشْيَاءَ الْحَافِظَةَ لِلصِّحَّةِ وَالْمُزِيلَةَ لِلْمَرَضِ ، بِالطَّرِيقِ الْبُرْهَانِيَّةِ ، هُوَ الطَّبِيبُ ، [فَتَصَدَّى] ^(٢) هَذَا إِلَى النَّاسِ ، وَقَالَ لَهُمْ : إِنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَ الَّتِي [وَضَعَهَا] ^(٣) لَكُمْ هَذَا الطَّبِيبُ لَيْسَتْ بِحَقٍّ ، وَشَرَعَ فِي إِبْطَالِهَا ، حَتَّى [بَطَلَتْ] ^(٤) عِنْدَهُمْ ، أَوْ قَالَ : إِنَّ لَهَا تَأْوِيلَاتٍ ، فَلَمْ يَفْهَمُوهَا ، وَلَا وَقَعَ لَهُمْ مِنْ قِبَلِهَا تَضَدِيقٌ فِي الْعَمَلِ . أَفْتَرَى النَّاسَ الَّذِينَ خَالَهُمْ هَذِهِ الْحَالُ يَفْعَلُونَ شَيْئًا مِنَ الْأَشْيَاءِ النَّافِعَةِ فِي [حِفْظِ] ^(٥) لِلصِّحَّةِ ، وَإِزَالَةِ الْمَرَضِ ؟؟ ، أَوْ يَقْدِرُ هَذَا الْمُصَرِّحُ لَهُمْ بِإِبْطَالِ مَا كَانُوا يَعْتَقِدُونَ فِيهَا أَنْ يَسْتَعْمِلَهَا مَعَهُمْ ، أَغْنَى حِفْظَ الصِّحَّةِ ؟؟ ، لَا .. بَلْ مَا يَقْدِرُ هُوَ ^(٦) عَلَى [اسْتِعْمَالِهَا] ^(٧) مَعَهُمْ ، وَلَا هُمْ يَسْتَعْمِلُونَهَا ، فَيَشْمَلُهُمُ الْهَلَاكُ .

(١) سقطت من ا ، م ، ص .

(٢) في ب : فتهدى .

(٣) في ا ، ب ، م : وضع .

(٤) في م ، ص : أبطلت .

(٥) سقطت من ا ، م ، ص .

(٦) في ب : لا على .

(٧) في ص : استعماله .

هَذَا إِنْ صَرَّحَ لَهُمْ بِتَأْوِيلَاتٍ صَحِيحَةٍ فِي تِلْكَ الْأَشْيَاءِ ، لِيَكُونَهُمْ لَا يَفْهَمُونَ ذَلِكَ [التَّأْوِيلَ] ^(١) ، فَضْلاً إِنْ صَرَّحَ لَهُمْ بِتَأْوِيلَاتٍ فَاسِدَةٍ ، [لِأَنَّهُمْ] ^(٢) يَتَوَلَّوْنَ بِهِمُ الْأَمْرُ [إِلَى] ^(٣) أَنْ لَا يَرَوْا أَنَّ هَٰ هُنَا [صِحَّةٌ يَجِبُ أَنْ تُحْفَظَ] ، وَلَا مَرَضًا يَجِبُ أَنْ يُزَالَ ، فَضْلاً عَنْ أَنْ يَرَوْا أَنَّ هَٰ هُنَا] ^(٤) أَشْيَاءَ تَحْفَظُ. الصَّحَّةَ وَتُزِيلُ الْمَرَضَ .

وَهَذِهِ هِيَ حَالُ مَنْ بَصَّرَ ٣١/ بِالتَّأْوِيلِ لِلْجُمْهُورِ ، وَلِمَنْ لَيْسَ هُوَ بِأَهْلٍ لَهُ مَعَ الشَّرْعِ ، وَلِلذَلِكَ هُوَ مُفْسِدٌ لَهُ ، وَصَادٌّ عَنْهُ ، وَالصَّادُّ عَنْ الشَّرْعِ كَافِرٌ .

وَلِئَمَّا كَانَ هَذَا التَّمَثِيلُ يَقِينِيًّا ، وَلَيْسَ بِشَعْرِيٍّ ، كَمَا لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ ، لِأَنَّهُ صَحِيحُ التَّنَاسُبِ ، وَذَلِكَ أَنَّ نِسْبَةَ الطَّبِيبِ إِلَى صِحَّةِ الْأَبْدَانِ نِسْبَةُ الشَّارِعِ إِلَى صِحَّةِ الْأَنْفُسِ ، أَعْنَى [أَنَّ] ^(٥) الطَّبِيبَ هُوَ الَّذِي يَطْلُبُ أَنْ يَحْفَظَ صِحَّةَ الْأَبْدَانِ ، إِذَا وَجِدَتْ ، وَيَسْتَرِدُّهَا إِذَا [ذَهَبَتْ] ^(٦) وَالشَّارِعُ هُوَ الَّذِي يَبْتَغِي هَذَا فِي صِحَّةِ الْأَنْفُسِ .

وَهَذِهِ الصَّحَّةُ هِيَ الْمُسَمَّاةُ [بِالتَّقْوَى] ^(٧) ، وَقَدْ صَرَّحَ الْكِتَابُ الْعَزِيزُ بِطَلَبِهَا بِالْأَفْعَالِ الشَّرْعِيَّةِ فِي غَيْرِ مَا آيَةٍ ، فَقَالَ تَعَالَى : (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) ^(٨) ، وَقَالَ تَعَالَى ،

(١) فِي ص : التَّأْوِيلُ .

(٢) فِي ب : لِأَنَّهُ .

(٣) سَقَطَتْ مِنْ أ ، م ، ص .

(٤) سَقَطَتْ مِنْ أ .

(٥) سَقَطَتْ مِنْ أ .

(٦) فِيمَا عِذَا ب : عَدَمَتْ .

(٧) سَقَطَتْ مِنْ أ . وَهِيَ فِي م ، ص : تَقْوَى .

(٨) الْبَقَرَةُ (٢) ١٨٣ .

(لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَاؤُهَا ، وَلَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَىٰ مِنْكُمْ) ^(١) ، وَقَالَ :
(إِنَّ الصَّلَاةَ تَنهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ) ^(٢) ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ
الَّتِي تَضَمَّنَهَا الْكِتَابُ الْعَزِيزُ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى .

فَالشَّارِعُ إِنَّمَا يَطْلُبُ بِالْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ [وَالْعَمَلِ] ^(٣) الشَّرْهِي هَذِهِ
الصُّحَّةُ ، وَهَذِهِ الصُّحَّةُ هِيَ الَّتِي تَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا السَّعَادَةُ الْآخِرَوِيَّةُ ، وَعَلَى ضِدِّهَا
الشَّقَاءُ الْآخِرَوِي .

فَقَدْ تَبَيَّنَ لَكَ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَيْسَ يَجِبُ أَنْ تُثَبَّتَ التَّأْوِيلَاتُ الصَّحِيحَةُ
فِي الْكُتُبِ الْجُمُهَوْرِيَّةِ ، فَضْلاً عَنِ الْفَاسِدَةِ ، وَالتَّأْوِيلُ الصَّحِيحُ هِيَ الْأَمَانَةُ
الَّتِي ٣٢/ حُمِّلَهَا الْإِنْسَانُ [فَحَمَلَهَا] ^(٤) ، وَأَشْفَقَ مِنْهَا جَمِيعُ الْمَوْجُودَاتِ ،
أَعْنَى الْمَذْكُورَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ
وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ) الْآيَةُ ^(٥) .

[الْفِرْقُ الْإِسْلَامِيَّةُ وَالتَّأْوِيلُ]

وَمِنْ قِبَلِ التَّأْوِيلَاتِ ، وَالظَّنُّ بِأَنَّهَا يَجِبُ أَنْ يُصَرَّحَ بِهَا فِي الشَّرْعِ-
[لِلْجَمِيعِ] ^(٦) ، نَشَأَتْ فِرْقُ الْإِسْلَامِ ، حَتَّى كَفَرَتْ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ ، وَبَدَّعَ

(١) الحج (٢٢) : ٣٧ .

(٢) المنكوت (٢٩) : ٤٥ .

(٣) فيما عدا ب : أو العمل .

(٤) فيما عدا ب : فأبى أن يحملها .

(٥) الأحزاب (٣٣) : ٧٢ . وجملة الآية : (إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ

عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا ، وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا ،
وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ ، إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا) .

(٦) سقطت من أ ، م ، ص .

بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، وَبِخَاصَّةِ الْفَاسِدَةِ مِنْهَا .

[فَأَوَّلَتْ] ^(١) الْمُعْتَزِلَةُ آيَاتٍ كَثِيرَةً ، وَأَحَادِيثَ كَثِيرَةً ، وَصَرَّحُوا بِتَأْوِيلِهِمْ لِلْجُمْهُورِ ، وَكَذَلِكَ فَعَلَتْ الْأَشْعَرِيَّةُ ، وَإِنْ [كَانَتْ] ^(٢) أَقَلَّ تَأْوِيلًا . فَأَوْقَعُوا النَّاسَ مِنْ قِبَلِ ذَلِكَ فِي شَنْآنٍ ^(٣) وَتَبَاغُضٍ وَحُرُوبٍ ، وَمَزَقُوا الشَّرْعَ ، وَفَرَّقُوا النَّاسَ كُلَّ التَّفْرِيقِ .

وَزَائِدًا إِلَى هَذَا كُلِّهِ أَنَّ طُرُقَهُمُ الَّتِي سَلَكُوهَا فِي إِثْبَاتِ تَأْوِيلَاتِهِمْ لَيْسُوا فِيهَا [لَا] ^(٤) مَعَ الْجُمْهُورِ وَلَا مَعَ الْخَوَاصِّ ، [أَمَّا مَعَ الْجُمْهُورِ فَلِكَوْنِهَا أَغْمَضُ مِنَ الطُّرُقِ الْمُشْتَرَكَةِ لِلْأَكْثَرِ ، وَأَمَّا مَعَ الْخَوَاصِّ] ^(٥) فَلِكَوْنِهَا إِذَا تُؤْمِلَتْ [وُجِدَتْ] ^(٦) نَاقِصَةً عَنْ شَرَائِطِ الْبُرْهَانِ . وَذَلِكَ يَقِفُ عَلَيْهِ ، بِأَذْنَى تَأَمُّلٍ ، مَنْ عَرَفَ شَرَائِطَ الْبُرْهَانِ .

بَلْ كَثِيرٌ مِنَ الْأُصُولِ الَّتِي بَنَتْ عَلَيْهَا الْأَشْعَرِيَّةُ مُعَارِفَهَا هِيَ سُوفِسْطَانِيَّةٌ ، فَإِنَّهَا تَجْعَلُ كَثِيرًا مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ ، مِثْلَ ثُبُوتِ الْأَعْرَاضِ ، وَتَأْثِيرِ الْأَشْيَاءِ بَعْضِهَا فِي بَعْضٍ ، وَوُجُودِ الْأَسْبَابِ الضَّرُورِيَّةِ لِلْمُسَبِّبَاتِ ^(٧) ، وَالصُّوَرِ الْجَوْهَرِيَّةِ ، وَالْوَسَائِطِ . وَلَقَدْ [بَلَغَ] ^(٨) تَعَدُّى نُظَائِرِهِمْ ، فِي هَذَا الْمَعْنَى ، عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، أَنَّ فِرْقَةً مِنَ الْأَشْعَرِيَّةِ كَفَرَتْ مَنْ لَيْسَ

(١) في ب : فتأولت .

(٢) فيما عدا ب : كانوا .

(٣) أى عداوة .

(٤) سقطت من أ .

(٥) سقطت من أ ، م ، ص .

(٦) سقطت من أ ، م .

(٧) راجع في إنكار الغزالي ارتباط الأسباب بالمسببات على سبيل الفعل ، وحديثه الذى ينهى فيه فعل النار للإحراق على سبيل الحقيقة ، وكذلك فعل الثلج للبرودة ، والسيف للقطع : (تهافت

الفلاسفة) ص ٢٤ وما بعدها .

(٨) سقطت من أ ، م .

يَعْرِفُ وُجُودَ الْبَارِي [سُبْحَانَهُ] ^(١) بِالطُّرُقِ الَّتِي وَضَعَهَا ٣٣ / لِمَعْرِفَتِهِ فِي كُتُبِهِمْ ، وَهُمْ الْكَافِرُونَ وَالضَّالُّونَ بِالْحَقِيقَةِ .

وَمِنْ [هُنَا] ^(٢) اخْتَلَفُوا ، فَقَالَ قَوْمٌ : أَوَّلُ الْوَاجِبَاتِ النَّظَرُ . وَقَالَ قَوْمٌ : الْإِيمَانُ ، أَعْنِي مِنْ قِبَلِ أَنَّهُمْ لَمْ يَعْرِفُوا أَيَّ الطُّرُقِ هِيَ الطُّرُقُ الْمُشْتَرَكَةُ لِجَمِيعٍ ، الَّتِي دَعَا الشَّرْعُ مِنْ أَبْوَابِهَا جَمِيعَ النَّاسِ ، وَظَنُّوا أَنَّ ذَلِكَ طَرِيقٌ وَاحِدٌ ، فَأَخْطَأُوا مَقْصِدَ الشَّارِعِ ، وَضَلُّوا وَأَضَلُّوا .

[طُرُقُ التَّعْلِيمِ الشَّرْعِيَّةِ]

فَإِنْ قِيلَ : فَإِذَا لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الطُّرُقُ الَّتِي [سَلَكْتَهَا] ^(٣) الْأَشْعَرِيَّةُ وَلَا غَيْرُهُمْ ، مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ ، هِيَ الطُّرُقُ الْمُشْتَرَكَةُ [الَّتِي] ^(٤) قَصَدَ الشَّارِعُ [تَعْلِيمَ] ^(٥) الْجُمْهُورِ بِهَا ، وَهِيَ الَّتِي لَا يُمَكِّنُ تَعْلِيمُهُمْ بِغَيْرِهَا ، فَأَيُّ الطُّرُقِ هِيَ هَذِهِ الطُّرُقُ فِي شَرِيعَتِنَا هَذِهِ ؟؟

قُلْنَا : هِيَ الطُّرُقُ الَّتِي ثَبَتَتْ فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ . فَقَطَّ .
فَإِنْ كَانَ الْكِتَابُ الْعَزِيزُ ، إِذَا تُؤْمَلُ ، وَجَدَتْ فِيهِ الطُّرُقُ الثَّلَاثُ الْمَوْجُودَةُ لِجَمِيعِ النَّاسِ . وَ [هَذِهِ هِيَ] ^(٦) الطُّرُقُ الْمُشْتَرَكَةُ لِتَعْلِيمِ أَكْثَرِ النَّاسِ ، وَالْخَاصَّةُ ، وَإِذَا تُؤْمَلُ الْأَمْرُ فِيهَا ظَهَرَ أَنَّهُ لَيْسَ يُلْفَى طُرُقُ مُشْتَرَكَةٌ لِتَعْلِيمِ الْجُمْهُورِ أَفْضَلَ مِنْ الطُّرُقِ الْمَذْكُورَةِ فِيهِ ، فَمَنْ حَرَّفَهَا

(١) سقطت من ا ، م ، ص .

(٢) في ب : ها هنا .

(٣) فيما عدا ب : سلكها .

(٤) فيما عدا ب : إلى .

(٥) في ا ، م : لتعليم .

(٦) سقطت من ا ، م ، ص .

بِتَأْوِيلٍ لَا يَكُونُ ظَاهِرًا بِنَفْسِهِ ، أَوْ أَظْهَرَ مِنْهَا لِلْجَمِيعِ ، وَذَلِكَ شَيْءٌ غَيْرُ
مَوْجُودٍ ، فَقَدْ أَبْطَلَ حِكْمَتَهَا ، وَأَبْطَلَ فِعْلَهَا الْمَقْصُودَ [فِي] (١) إِفَادَةِ
السَّمْعَادَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ ، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ جِدًّا مِنْ حَالِ الصَّدْرِ الْأَوَّلِ ، وَحَالِ مَنْ
أَتَى بَعْدَهُمْ ، فَإِنَّ الصَّدْرَ الْأَوَّلَ إِنَّمَا صَارَ إِلَى الْفَضِيلَةِ الْكَامِلَةِ وَالتَّقْوَى
بِاسْتِعْمَالِ ٣٤/ هَذِهِ الْأَقَاوِيلِ دُونَ تَأْوِيلَاتٍ فِيهَا ، وَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ وَقَفَ
عَلَى تَأْوِيلٍ ، لَمْ يَرَ [أَنْ] (٢) يُصَرِّحَ بِهِ .

وَأَمَّا مَنْ أَتَى بَعْدَهُمْ ، فَإِنَّهُمْ لَمَّا اسْتَعْمَلُوا التَّأْوِيلَ قَلَّ تَقْوَاهُمْ ، وَكَثُرَ
اخْتِلَافُهُمْ . وَارْتَفَعَتْ (٣) مَحَبَّتُهُمْ . وَتَفَرَّقُوا فِرْقًا .

فَيَجِبُ عَلَى مَنْ أَرَادَ أَنْ يَرْفَعَ هَذِهِ الْبِدْعَةَ عَنِ الشَّرِيعَةِ ، أَنْ يَعْمَدَ
إِلَى الْكِتَابِ الْعَزِيزِ . فَيَلْتَقِطَ مِنْهُ الْأَسْتِدْلَالَاتِ الْمَوْجُودَةَ فِي شَيْءٍ شَيْءٍ
مِمَّا كُلِّفْنَا اعْتِقَادَهُ ، وَيَجْتَهِدَ فِي نَظَرِهِ [إِلَى ظَاهِرِهَا] (٤) مَا أُمَكَّنَهُ مِنْ
غَيْرِ أَنْ يَتَأَوَّلَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ، إِلَّا إِذَا كَانَ التَّأْوِيلُ ظَاهِرًا بِنَفْسِهِ ، أَعْنَى
ظُهُورًا مُشْتَرَكًا لِلْجَمِيعِ .

فَإِنَّ الْأَقَاوِيلَ الْمَوْضُوعَةَ فِي الشَّرْعِ لِتَعْلِيمِ النَّاسِ ، إِذَا تَوَلَّمَتْ ،
يُشَبِّهُ أَنْ يَبْلُغَ مِنْ نُصْرَتِهَا إِلَى حَدٍّ لَا يَخْرُجُ عَنْ [ظَاهِرِهَا] (٥) مَا هُوَ
مِنْهَا لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ ، إِلَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْبُرْهَانِ ، وَهَذِهِ الْخَاصَّةُ
لَيْسَتْ تُوجَدُ لِغَيْرِهَا مِنَ الْأَقَاوِيلِ ، فَإِنَّ الْأَقَاوِيلَ الشَّرْعِيَّةَ الْمُصَرَّحَ بِهَا فِي
الْكِتَابِ الْعَزِيزِ لِلْجَمِيعِ لَهَا ثَلَاثُ خَوَاصٍّ ، ذَلَّتْ عَلَى الْإِعْجَازِ .

(١) سقطت من ص .

(٢) في ١ ، م : أنه .

(٣) أى انتفتت وذهبت .

(٤) في ب : ظاهرا .

(٥) وبها عدا ب : ظاهر .

[إِحْدَاهَا] ^(١) : أَنَّهُ لَا يُوجَدُ أَتَمُّ إِقْنَاعًا وَتَصَدِّيقًا لِلْجَمِيعِ مِنْهَا .
 وَالثَّانِيَةُ : أَنَّهَا تَقْبَلُ النُّصْرَةَ بَطَبْعِهَا ، إِلَى أَنْ تَنْتَهِيَ إِلَى حَدٍّ لَا يَقِفُ
 عَلَى التَّأْوِيلِ فِيهَا ، إِنْ كَانَتْ وَمَا [فِيهَا] ^(٢) تَأْوِيلٌ ، إِلَّا أَهْلُ الْبُرْهَانِ .
 وَالثَّلَاثَةُ : أَنَّهَا تَتَضَمَّنُ التَّنْبِيهَ لِأَهْلِ الْحَقِّ عَلَى التَّأْوِيلِ الْحَقِّ .
 وَهَذَا لَيْسَ يُوجَدُ لَا فِي ٣٥/مَذْهَبِ الْأَشْعَرِيَّةِ ، وَلَا فِي مَذَاهِبِ الْمُعْتَزِلَةِ ،
 أَعْنِي أَنَّ [تَأْوِيلَاتِهِمْ] ^(٣) لَا تَقْبَلُ النُّصْرَةَ ، وَلَا [تَتَضَمَّنُ] ^(٤) التَّنْبِيهَ
 عَلَى الْحَقِّ ، وَلَا [هِيَ] ^(٥) حَقٌّ ، وَ [لِذَلِكَ] ^(٦) كَثُرَتْ الْبِدَعُ .

[خَاتِمَةٌ]

وَبُودُنَا لَوْ تَفَرَّغْنَا لِهَذَا الْمَقْصِدِ ، وَقَدَرْنَا عَلَيْهِ ، وَإِنْ أَنْسَأَ ^(٧) اللَّهُ
 فِي الْعُمُرِ ، فَسُنُوبُتُ فِيهِ قَدَرٌ مَا [تَيْسَّرَ] ^(٨) لَنَا مِنْهُ ، فَعَسَى أَنْ يَكُونَ
 ذَلِكَ مَبْدَأً لِمَنْ يَأْتِي بَعْدُ ، فَإِنَّ النَّفْسَ مِمَّا تَخْلَلُ هَذِهِ الشَّرِيعَةَ ، مِنْ
 الْأَهْوَاءِ الْفَاسِدَةِ ، وَالْأَعْتِقَادَاتِ الْمُحَرَّفَةِ ، فِي غَايَةِ الْحُزْنِ وَالتَّأَلُّمِ ،
 وَبِخَاصَّةٍ مَا عَرَضَ لَهَا مِنْ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ مَنْ يَنْسُبُ نَفْسَهُ إِلَى الْحِكْمَةِ ،
 فَإِنَّ [الْأَذِيَّةَ] ^(٩) مِنَ الصَّدِيقِ هِيَ [أَشَدُّ مِنَ الْأَذِيَّةِ] ^(١٠) مِنَ الْعَدُوِّ .

(١) فِي ص : أَحَدَاهَا .

(٢) فِي ص : فِيهِ .

(٣) فِي ب : تَأْوِيلُهُمْ .

(٤) فِي ب : يَتَضَمَّنُ .

(٥) فِي ب : هُوَ .

(٦) فِيمَا عدا ب : وَهَذَا .

(٧) أَيْ آخِرُ .

(٨) فِيمَا عدا ب : يَسَّرُ .

(٩) فِي ب : الْأَذَايَةُ ، وَهُوَ مَطْرَدٌ فِيهَا بِدَلَالَةٍ مِنَ الْأَذِيَّةِ .

(١٠) فِي ص : أَشَدُّ أَذِيَّةٍ .

أَعْنَى أَنَّ الْحِكْمَةَ هِيَ صَاحِبَةُ الشَّرِيعَةِ ، وَالْأُخْتُ الرُّضِيعَةُ ، فَلَاذِيَّةُ
[مِمَّنْ] ^(١) يُنْسَبُ إِلَيْهَا [هِيَ] ^(٢) أَشَدُّ الْأَذِيَّةِ ، مَعَ مَا [يَقَعُ] ^(٣) بَيْنَهُمَا
مِنَ الْعَدَاوَةِ وَالْبَغْضَاءِ وَالْمُشَاجَرَةِ ، وَهُمَا الْمُصْطَحِبَتَانِ بِالطَّبْعِ ، الْمُتَحَابَتَانِ
بِالْجَوْهَرِ وَالْعَرِيزَةِ .

وَقَدْ آذَاهَا أَيْضًا كَثِيرٌ مِنَ الْأَصْدِقَاءِ الْجُهَالِ ، مِمَّنْ يَنْسُبُونَ أَنْفُسَهُمْ
إِلَيْهَا ، وَهِيَ الْفِرْقُ الْمَوْجُودَةُ فِيهَا .

وَاللَّهُ يُسَدِّدُ الْكُلَّ ، وَيُوفِّقُ الْجَمِيعَ لِمَحِيطِهِ ، وَيَجْمَعُ قُلُوبَهُمْ عَلَى
تَقْوَاهُ ، وَيَرْفَعُ عَنْهُمْ الْبُغْضَ وَالشَّنَانَ بِفَضْلِهِ [وَرَحْمَتِهِ] ^(٤) .

وَقَدْ رَفَعَ اللَّهُ كَثِيرًا مِنْ هَذِهِ الشُّرُورِ وَالْجَهَالَاتِ ، وَالْمَسَالِكِ الْمُضِلَّاتِ ،
بِهَذَا الْأَمْرِ الْغَالِبِ ، وَطَرَّقَ بِهِ إِلَى كَثِيرٍ مِنَ الْخَيْرَاتِ ، وَبِخَاصَّةٍ عَلَى
الصَّنَفِ الَّذِينَ سَلَكَوا ٣٦ / [مَسْلَكَ] ^(٥) النَّظَرِ ، وَرَغَبُوا فِي مَعْرِفَةِ الْحَقِّ ،
وَذَلِكَ أَنَّهُ دَعَا الْجُمْهُورَ [إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ مِنْ] ^(٦) طَرِيقِ وَسْطِ . ارْتَفَعَ
عَنْ حَضِيضِ الْمُقْلِدِينَ ، وَانْحَطَّ عَنْ تَشْغِيبِ الْمُتَكَلِّمِينَ ، وَنَبَّهَ الْخَوَاصَّ
عَلَى وَجُوبِ النَّظَرِ التَّامِّ فِي أَصْلِ الشَّرِيعَةِ . [وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ] ^(٧) .

(١) في ص : بما .

(٢) سقطت من ا ، م ، ص .

(٣) في ب : توقع .

(٤) في ب ، ص : وبرحمته .

(٥) في ا : سلك .

(٦) عبارة ا : « من معرفة إلى طريق وسط » . وعبارة ب : « من معرفة الله ، سبحانه ، إلى

طريق وسط » . وعبارة م ، ص « من معرفة الله إلى طريق وسط » .

(٧) سقطت من م ، ص . وعبارة ب : « والله الموفق والهادي بفضله » .

كتاب

فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال

الْمَسْأَلَةُ

الَّتِي ذَكَرَهَا [الشَّيْخُ] ^(١) أَبُو الْوَلِيدِ فِي فَصْلِ الْمَقَالِ
[رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ] ^(٢)

أَدَامَ اللَّهُ [عِزَّتَكُمْ] ^(٣) ، وَأَبْقَى بَرَكَتَكُمْ ، وَحَجَبَ عُيُونَ النَّوَائِبِ
عَنْكُمْ ، لِمَا فُقِّتُمْ ، بِجَوْدَةِ ذِهْنِكُمْ ، وَكَرِيمِ طَبْعِكُمْ ، كَثِيرًا مِمَّنْ يَتَعَاطَى
هَذِهِ الْعُلُومَ ^(٤) .

وَأَنْتَهَى نَظْرُكُمْ السَّيِّدُ إِلَى أَنْ وَقَفْتُمْ عَلَى الشَّكِّ الْعَارِضِ فِي عِلْمِ
الْقَدِيمِ ، سُبْحَانَهُ ، مَعَ كَوْنِهِ مُتَعَلِّقًا بِالْأَشْيَاءِ الْمُحْدَثَةِ [عَنْهُ] ^(٥) .
وَجَبَّ عَلَيْنَا ، لِمَكَانِ الْحَقِّ ، وَلِمَكَانِ إِزَالَةِ هَذِهِ الشُّبْهَةِ عَنْكُمْ ، أَنْ
نَحُلَّ هَذَا الشَّكَّ بَعْدَ أَنْ نَقُولَ فِي تَقْرِيرِهِ ، فَإِنَّهُ مَنْ لَمْ يَعْرِفِ الرِّبْطَ . لَمْ
يَقْدِرْ عَلَى الْحَلِّ .

(١) سقطت من أ .

(٢) سقطت من ب . والعنوان في م ، ص : (ضميمة لمسألة العلم القديم التي ذكرها أبو الوليد
في فصل المقال . رضى الله عنه) .

(٣) في ص : عزكم .

(٤) لم يذكر ابن رشد ، صراحة ، لمن وجه هذه الرسالة التي ضمنها رأيه في العلم القديم .. ولكن
هناك احتمالاً كبيراً أن يكون خطابه هنا للسلطان « أبو يعقوب يوسف » ، لا لألفاظ التعظيم في الخطاب
فحسب ، ولكن لأن ابن رشد يتحدث عن تفوق المخاطب على كثير « ممن يتعاطى هذه العلوم » ، ونحن
نجد المراكشي يحكى عن تلميذ ابن رشد « أبو بكر بندود بن يحيى القرطبي قوله : « سمعت الحكيم أبا الوليد
يقول غير مرة : لما دخلت على أمير المؤمنين أبي يعقوب وجدته هو وأبو بكر بن طفيل ليس بمهما غيرهما »
ثم يحكى كيف سأله السلطان عن رأى الفلاسفة في السماء ، أقديمة هى أم حادثة ؟ وكيف تخرج ابن رشد
من ذكر رأيهم في ذلك ، ثم كيف اطمأن عندما سمع كلام السلطان في ذلك ، إذ « جعل يتكلم على
المسألة التي سألتني عنها ، ويذكر ما قاله أرسطوطاليس وأفلاطون وجميع الفلاسفة ، ويورد مع ذلك
احتجاج أهل الإسلام عليهم » فرأيت منه غزارة حفظ لم أظنها في أحد من المشتغلين بهذا الشأن المتفرغين

له » المعجب في تلخيص أخبار المغرب . ص ٣١٤ ، ٣١٥ .

(٥) سقطت من ص .

[تَقْرِيرُ الشَّكِّ]

وَالشَّكُّ يُلْزِمُ هَكَذَا :

إِنْ كَانَتْ هَلِيه كُلُّهَا فِي عِلْمِ اللَّهِ ، سُبْحَانَهُ ، قَبْلَ أَنْ تَكُونَ ، فَهَلْ هِيَ فِي حَالِ كَوْنِهَا فِي عِلْمِهِ ، كَمَا كَانَتْ فِيهِ قَبْلَ كَوْنِهَا ؟؟ .. أَمْ هِيَ فِي عِلْمِهِ ، فِي حَالِ وُجُودِهَا ، عَلَى غَيْرِ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي عِلْمِهِ قَبْلَ أَنْ تُوجَدَ ؟؟

[فَإِنْ قُلْنَا : إِنَّهَا فِي عِلْمِ اللَّهِ فِي حَالِ وُجُودِهَا عَلَى غَيْرِ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي عِلْمِهِ قَبْلَ أَنْ تُوجَدَ] ^(١) لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ الْقَدِيمُ مُتَغَيِّرًا ، وَأَنْ يَكُونَ إِذَا خَرَجَتْ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ ^(٢) قَدْ حَدَثَ هُنَالِكَ عِلْمٌ زَائِدٌ ، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ عَلَى الْعِلْمِ الْقَدِيمِ .

وَأِنْ قُلْنَا : إِنَّ الْعِلْمَ بِهَا وَاحِدٌ فِي الْحَالَتَيْنِ ، قِيلَ : فَهَلْ هِيَ فِي نَفْسِهَا ، أَعْنَى الْمَوْجُودَاتِ الْحَادِثَةِ قَبْلَ أَنْ تُوجَدَ ، كَمَا هِيَ حِينَ ^(٣) وَجِدَتْ ؟ فَسَيَجِبُ أَنْ يُقَالَ : لَيْسَتْ فِي نَفْسِهَا قَبْلَ أَنْ تُوجَدَ كَمَا هِيَ حِينَ ^(٤) وَجِدَتْ ، وَإِلَّا كَانَ الْمَوْجُودُ وَالْمَعْدُومُ [وَاحِدًا] ^(٥) .

فَإِذَا سَلِمَ الْخُصْمُ هَذَا ، قِيلَ لَهُ : أَفَلَيْسَ الْعِلْمُ الْحَقِيقِيُّ هُوَ مَعْرِفَةُ الْوُجُودِ عَلَى مَا هُوَ ١٧٧ / عَلَيْهِ ؟؟

فَإِذَا قَالَ : نَعَمْ . . قِيلَ : فَيَجِبُ عَلَى هَذَا إِذَا اخْتَلَفَ الشَّيْءُ فِي نَفْسِهِ

(١) سقطت من أ .

(٢) راجع مذهب ابن رشد في « الوجود والعدم » ومعناها والعلاقة بينهما في (نهايات الفلاسفة)

ص ٣٢ .

(٣) في ب : ما وجدت .

(٤) في ب : ما وجدت .

(٥) في ص : واحد .

أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِهِ يَخْتَلِفُ ، وَإِلَّا فَقَدْ عُلِمَ عَلَى [غَيْرِ] ^(١) مَا هُوَ عَلَيْهِ .
فَإِذَا ، يَجِبُ أَحَدُ أَمْرَيْنِ : إِمَّا أَنْ يَخْتَلِفَ الْعِلْمُ فِي نَفْسِهِ ، أَوْ تَكُونَ
الْحَادِثَاتُ غَيْرَ مَعْلُومَةٍ لَهُ . وَكَذَا الْأَمْرَيْنِ مُسْتَحِيلٌ عَلَيْهِ ، سُبْحَانَهُ .

وَيُوكِّدُ هَذَا الشُّكُّ مَا يَظْهَرُ مِنْ حَالِ الْإِنْسَانِ ، أَعْنَى مِنْ تَعَلُّقِ عِلْمِهِ
بِالْأَشْيَاءِ الْمَعْلُومَةِ عَلَى تَقْدِيرِ الْوُجُودِ ، وَتَعَلُّقِ عِلْمِهِ بِهَا إِذَا وُجِدَتْ ،
فَإِنَّهُ مِنَ الْبَيِّنِ [بِنَفْسِهِ] ^(٢) أَنَّ الْعِلْمَيْنِ مُتَغَايِرَانِ ، وَإِلَّا كَانَ جَاهِلًا بِوُجُودِهَا
فِي الْوَقْتِ الَّذِي وُجِدَتْ فِيهِ .

وَلَيْسَ يُنْجِي مِنْ هَذَا مَا جَرَتْ بِهِ عَادَةُ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي الْجَوَابِ عَنْ
هَذَا ، بِأَنَّهُ ، تَعَالَى ، يَعْلَمُ الْأَشْيَاءَ قَبْلَ كَوْنِهَا عَلَى مَا تَكُونُ عَلَيْهِ فِي حِينِ
كَوْنِهَا ، مِنْ زَمَانٍ وَمَكَانٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ الْمُخْتَصَّةِ [بِمَوْجُودٍ] ^(٣)
مَوْجُودٍ .

فَإِنَّهُ يُقَالُ لَهُمْ : فَإِذَا وُجِدَتْ ، فَهَلْ حَدَّثَ هُنَاكَ تَغْيِيرٌ؟ أَوْ لَمْ يَحْدُثْ؟؟...
وَهُوَ خُرُوجُ الشَّيْءِ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ ؟؟

فَإِنْ قَالُوا : لَمْ يَحْدُثْ ، فَقَدْ كَاثَبُوا ، وَإِنْ قَالُوا : حَدَّثَ هُنَاكَ
تَغْيِيرٌ ، قِيلَ لَهُمْ : فَهَلْ حَدُوثُ هَذَا [التَّغْيِيرِ] ^(٤) مَعْلُومٌ لِلْعِلْمِ الْقَدِيمِ ؟
أَمْ لَا ؟؟ .. فَيَلْزَمُ الشُّكُّ الْمُتَقَدِّمُ .

وَبِالْجُمْلَةِ .. فَيَعْسُرُ أَنْ يُتَصَوَّرَ أَنَّ الْعِلْمَ بِالشَّيْءِ ، قَبْلَ أَنْ يُوجَدَ ،
وَالْعِلْمَ بِهِ بَعْدَ أَنْ وُجِدَ ، عِلْمٌ وَاحِدٌ بَعَيْنِهِ .

(١) في أ : غيرها .

(٢) في أ : في نفسه .

(٣) في ص : بوجود .

(٤) فيما عدا ب : التغير .

فَهَذَا هُوَ تَقْرِيرُ [هَذَا] ^(١) الشَّكِّ ، عَلَى أَبْلَغِ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَرَّرَ بِهِ ١٧٨ /
عَلَى مَا فَاوَضْنَاكُمْ فِيهِ .

[حَلُّ الشَّكِّ]

وَحَلُّ هَذَا الشَّكِّ يَسْتَدْعِي كَلَامًا طَوِيلًا . . إِلَّا أَنَّا هَا هُنَا [نَقْصِدُ] ^(٢)
لِلنُّكْتَةِ ^(٣) الَّتِي بِهَا يَنْحَلُّ .

وَقَدْ رَامَ أَبُو حَامِدٍ حَلَّ هَذَا الشَّكِّ فِي كِتَابِهِ الْمَوْسُومِ بِالتَّهَافُتِ ،
بِشَيْءٍ لَيْسَ فِيهِ مَقْنَعٌ ^(٤) ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ قَوْلًا مَعْنَاهُ هَذَا : وَهُوَ أَنَّهُ زَعَمَ
أَنَّ الْعِلْمَ وَالْمَعْلُومَ مِنَ الْمُضَافِ ، وَأَنَّهُ قَدْ يَتَغَيَّرُ أَحَدُ الْمُضَافَيْنِ ، وَلَا
يَتَغَيَّرُ الْمُضَافُ الْآخَرُ فِي نَفْسِهِ ، كَذَلِكَ يُشَبِّهُ أَنْ يَعْزِضَ لِلْأَشْيَاءِ فِي
عِلْمِ اللَّهِ ، سُبْحَانَهُ ، أَعْنَى أَنْ تَتَغَيَّرَ فِي أَنْفُسِهَا ، وَلَا يَتَغَيَّرَ عِلْمُهُ ،
سُبْحَانَهُ [بِهَا] ^(٥) .

وَمِثَالُ ذَلِكَ فِي الْمُضَافِ : أَنَّهُ قَدْ تَكُونُ الْأَسْطُوَانَةُ الْوَاحِدَةُ بِمَنْةٍ زَيْدٍ ،
ثُمَّ تَعُودُ يَسْرَتُهُ ، وَزَيْدٌ بَعْدُ لَمْ يَتَغَيَّرْ فِي نَفْسِهِ .

(١) سقطت من ص .

(٢) في ١ : يقصد .

(٣) أصل النكته : النقطة السوداء في اللون الأبيض ، أو العكس ، أو شبه ذلك ، وهي هنا
مستخدمة في المجاز ، ومعناها المسألة الدقيقة النابتة من إعمال دقيق للفكر .

(٤) في أساس البلاغة للزمخشري : فلان لنا مقنع ، وشاهد مقنع ، وشهود
مقانع ، وفي (لسان العرب) : المقنع هو الشاهد العدل ، أما المقنع فهو
الرافع رأسه .

(٥) سقطت من ١ .

وَلَيْسَ بِصَادِقٍ . . فَإِنَّ الْإِضَافَةَ قَدْ تَغَيَّرَتْ فِي نَفْسِهَا ؛ وَذَلِكَ أَنَّ
الْإِضَافَةَ الَّتِي كَانَتْ يَمْنَةً قَدْ عَادَتْ يَسْرَةً ، وَإِنَّمَا الَّذِي لَمْ يَتَغَيَّرْ هُوَ
مَوْضُوعُ الْإِضَافَةِ ، أَعْنَى الْحَامِلَ لَهَا ، الَّذِي هُوَ زَيْدٌ .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، وَكَانَ الْعِلْمُ هُوَ نَفْسُ الْإِضَافَةِ ، فَقَدْ^(١)
يَجِبُ أَنْ يَتَغَيَّرَ عِنْدَ تَغْيِيرِ الْمَعْلُومِ ، كَمَا تَتَغَيَّرُ إِضَافَةُ الْأَسْطُوَانَةِ إِلَى زَيْدٍ
عِنْدَ تَغْيِيرِهَا ، وَذَلِكَ إِذَا [عَادَتْ] ^(٢) يَسْرَةً بَعْدَ أَنْ كَانَتْ يَمْنَةً .

وَالَّذِي يَنْحَلُّ بِهِ هَذَا الشَّكُّ عِنْدَنَا [هُوَ] ^(٣) أَنْ يُعْرَفَ [أَنْ] ^(٤)
الْحَالُ فِي الْعِلْمِ الْقَدِيمِ مَعَ الْمَوْجُودِ خِلَافُ الْحَالِ فِي الْعِلْمِ الْمُحْدَثِ مَعَ
الْمَوْجُودِ ، وَذَلِكَ أَنَّ وُجُودَ الْمَوْجُودِ هُوَ عِلَّةُ ١٧٩ / وَسَبَبُ لِعِلْمِنَا ،
وَالْعِلْمُ الْقَدِيمُ هُوَ عِلَّةُ وَسَبَبُ لِلْمَوْجُودِ .

فَلَوْ كَانَ إِذَا وَجِدَ الْمَوْجُودَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَوْجَدْ حَدَثَ فِي الْعِلْمِ الْقَدِيمِ
عِلْمٌ زَائِدٌ ، كَمَا يَحْدُثُ ذَلِكَ فِي الْعِلْمِ الْمُحْدَثِ ، لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ
الْقَدِيمُ مَعْلُومًا لِلْمَوْجُودِ ، لَا عِلَّةَ لَهُ .

فَإِذَا ، وَاجِبٌ أَنْ لَا يَحْدُثَ هُنَالِكَ تَغْيِيرٌ كَمَا يَحْدُثُ فِي الْعِلْمِ الْمُحْدَثِ
وَإِنَّمَا أَتَى هَذَا الْغَلْطُ مِنْ قِيَاسِ الْعِلْمِ الْقَدِيمِ عَلَى الْعِلْمِ الْمُحْدَثِ ، وَهُوَ
قِيَاسُ الْغَائِبِ عَلَى الشَّاهِدِ ، وَقَدْ عُرِفَ فَسَادُ هَذَا الْقِيَاسِ .

وَكَمَا أَنَّهُ لَا يَحْدُثُ فِي الْفَاعِلِ تَغْيِيرٌ عِنْدَ وُجُودِ مَفْعُولِهِ ، أَعْنَى تَغْيِيرًا
لَمْ يَكُنْ قَبْلَ ذَلِكَ ، كَذَلِكَ لَا يَحْدُثُ فِي الْعِلْمِ الْقَدِيمِ ، سُبْحَانَهُ ،
[تَغْيِيرٌ] ^(٥) عِنْدَ حُدُوثِ مَعْلُومِهِ عَنْهُ .

(١) قد : معناها هنا إفادة التحقيق .

(٢) في ص : عادل .

(٣) في ١ ، م : بهر .

(٤) غير موجودة بالأصل .

(٥) في ١ : تغيرا .

فَإِذَا ، قَدْ انْحَلَّ الشَّكُّ ، وَلَمْ يَلْزَمْنَا أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَحْدُثْ هَذَاكَ
[تَغْيِيرٌ] ^(١) ، أَعْنَى فِي الْعِلْمِ الْقَدِيمِ ، فَلَيْسَ يَعْلَمُ الْمَوْجُودَ فِي حِينَ
حُدُوثِهِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا لَزِمَ أَنْ لَا يَعْلَمَهُ بِعِلْمٍ مُخَدَّثٍ ، [بَلْ] ^(٢)
بِعِلْمٍ قَدِيمٍ ، لِأَنَّ حُدُوثَ التَّغْيِيرِ فِي الْعِلْمِ عِنْدَ تَغْيِيرِ الْمَوْجُودِ إِنَّمَا هُوَ شَرْطٌ
فِي الْعِلْمِ الْمَعْلُولِ عَنِ الْمَوْجُودِ ، وَهُوَ الْعِلْمُ الْمُخَدَّثُ .

فَإِذَا ، الْعِلْمُ الْقَدِيمُ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ [بِالْمَوْجُودَاتِ] ^(٣) عَلَى صِفَةٍ غَيْرِ
الصِّفَةِ الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا الْعِلْمُ الْمُخَدَّثُ ، لَا أَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَلِّقٍ أَصْلًا ، كَمَا
حُكِيَ عَنِ الْفَلَاسِفَةِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ . لِمَوْضِعِ هَذَا الشَّكِّ ، أَنَّهُ ، سُبْحَانَهُ ،
لَا يَعْلَمُ الْجُزْئِيَّاتِ ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا تُوَهَّمُ عَلَيْهِمْ ^(٤) ، بَلْ يَرَوْنَ أَنَّهُ
لَا يَعْلَمُ ١٨٠ / الْجُزْئِيَّاتِ بِالْعِلْمِ الْمُخَدَّثِ الَّذِي مِنْ شَرْطِهِ الْحُدُوثُ بِحُدُوثِهَا ،
إِذْ كَانَ عِلَّةً لَهَا ، لَا مَعْلُولًا عَنْهَا . كَالْحَالِ فِي الْعِلْمِ الْمُخَدَّثِ .

وَهَذَا هُوَ غَايَةُ التَّنْزِيهِ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُعْتَرَفَ بِهِ ، فَإِنَّهُ قَدْ اضْطَرَّ
الْبُرْهَانُ إِلَى أَنَّهُ عَالِمٌ بِالْأَشْيَاءِ ، لِأَنَّ صُدُورَهَا عَنْهُ إِنَّمَا هُوَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ
عَالِمٌ ، لَا مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ مَوْجُودٌ فَقَطْ . أَوْ مَوْجُودٌ بِصِفَةٍ كَذَا ، بَلْ مِنْ جِهَةٍ
أَنَّهُ عَالِمٌ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : (أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ ، وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ) ^(٥)
وَقَدْ اضْطَرَّ الْبُرْهَانُ إِلَى أَنَّهُ غَيْرُ عَالِمٍ بِهَا بِعِلْمٍ هُوَ عَلَى صِفَةِ الْعِلْمِ
الْمُخَدَّثِ ، فَوَاجِبٌ أَنْ يَكُونَ هُنَالِكَ لِلْمَوْجُودَاتِ عِلْمٌ آخَرٌ لَا يُكَيِّفُ ، وَهُوَ
الْعِلْمُ الْقَدِيمُ ، سُبْحَانَهُ .

وَكَيْفَ يُمَكِّنُ أَنْ يُتَصَوَّرَ أَنَّ الْمَشَائِينَ مِنَ الْحُكَمَاءِ يَرَوْنَ أَنَّ الْعِلْمَ

(١) في ١ : تغييراً ،

(٢) في ١ ، ب : إلا .

(٣) فيما عدا ب : بالموجود .

(٤) أي كما توهم الغزالي على الفلاسفة في (تهافت الفلاسفة) . راجع فيه ص ٥٣ وما بعدها .

(٥) الملك (٦٧) : ١٤ .

الْقَدِيمَ لَا يُحِيطُ بِالْجُزْئِيَّاتِ ، وَهُمْ يَرَوْنَ أَنَّهُ سَبَبُ [الْإِنْدَارِ] ^(١) فِي
 الْمَنَامَاتِ ، وَالْوَحْيِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِلَهَامَاتِ ؟؟
 فَهَذَا مَا ظَهَرَ لَنَا فِي وَجْهِ حَلِّ هَذَا الشَّكِّ ، وَهُوَ أَمْرٌ لَا مَرِيَّةَ فِيهِ وَلَا شَكَّ .
 وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ لِلصَّوَابِ ، وَالْمُرْشِدُ لِلْحَقِّ ، [بِلَا ارْتِيَابٍ] ^(٢) ، وَالسَّلَامُ
 [عَلَيْكُمْ] ^(٣) وَرَحْمَةُ اللَّهِ [تَعَالَى] ^(٤) وَبَرَكَاتُهُ .
 [وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَآبُ] ^(٥)
 [تَمَّتِ الْمَسْأَلَةُ الْمُشَارُ إِلَيْهَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ] ^(٦) .

(١) فِي ص : الْإِنْدَارَات .

(٢) سَقَطَتْ مِنْ ب ، م ، ص .

(٣) فِيمَا عَدَا ب : عَلَيْكَ .

(٤) سَقَطَتْ مِنْ ب ، م ، ص .

(٥) سَقَطَتْ مِنْ أ ، ب ، م .

(٦) سَقَطَتْ مِنْ ب ، م ، ص .

كشاف

- ١ - المصطلحات .
- ٢ - المذاهب والفرق .
- ٣ - الأعلام .
- ٤ - الكتب .
- ٥ - الآيات القرآنية .
- ٦ - الأحاديث النبوية .
- ٧ - الأماكن .
- ٨ - المراجع .
- ٩ - الموضوعات .

المصطلحات *

(١)

- أئمة ص : ٥٣ .
أبدانهم ص : ٤٧ .
أبعاد الأجرام السماوية ص : ٢٧ .
أتم أنواع القياس ص : ٢٣ .
أتم أنواع النظر ص : ٢٣ .
أتم ص : ٤٤ .
الاجتهاد ص : ٤٥ .
أجزاء القياس ص : ٢٤ .
الأجسام ص : ٤١ ، ٤٠ .
الإجماع ص : ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ .
٣٧ ، ٤٣ .
الإجماع الظني ص : ٣٤ .
الإجماع المستفيض ص : ٣٨ .
الإجماع اليقيني ص : ٣٤ .
احتمال ص : ٣٧ .
الأحكام ص : ٢٤ ، ٣٢ .
الأحكام الشرعية ص : ٣٢ .
الأحمر ص : ٣١ .
أحوال المعاد ص : ٣٧ .
الإخاء ص : ٨ .
الاختصار ص : ٧ .
الاختيار ص : ٣٧ ، ٤٤ .
اختباري ص : ٤٣ .
الإدارية ص : ٥ .
الأدب (و : الآداب) ص : ٦ ، ٧ .
الأدلة المشتركة ص : ٤٦ .
- الأذهان ص : ٤٧ .
أسباب التعلم ص : ٤٦ .
الأسباب الضرورية ص : ٦٣ .
استحالة ص : ٥٠ .
الاستخراج ص : ٢٣ .
الاستنباط ص : ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٢ .
٤٥ .
الأسود ص : ٣١ .
أشياء ص : ٤٦ .
اشتراك الاسم ص : ٣٩ .
أشعري ص : ٥٢ .
أشكال الأجرام السماوية ص : ٢٧ .
أصناف الدلائل ص : ٤٥ .
الأصول ص : ٧ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٦٣ .
أصول الشرع ص : ٤٥ ، ٥٨ ، ٥٩ ،
٦٧ .
أصول الفقه ص : ١٥ ، ٣٧ .
الإضافة ص : ٧٥ .
اضطراري ص : ٤٣ .
الاعتبار ص : ٩ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٦ ،
٢٨ ، ٣٣ ، ٥٠ .
الاعتقادات الخرفة ص : ٦٦ .
الإعجاز ص : ٦٥ .
الإعراب ص : ٧ .
الأعراض ص : ٥٠ ، ٦٣ .
الأعيان ص : ٤٧ .

* تكشف فهرس هذا الكتاب - على صغر حجمه - خصوصاً فهرس المصطلحات ، عن أهميته
فن خلال المصطلحات التي استخدمها ابن رشد في هذا النص يستطيع الباحث أن يبصر أشياء كثيرة
يتميز بها فكره في القضايا التي عرض لها في هذا الكتاب .

(ب)

- الباطن ص : ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٤ ، ٤٩ ، ٤٦ .
 بدعة ص : ٢٥ ، ٤٥ ، ٤٨ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٦ .
 البرهان ص : ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٦ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٧٦ .
 البرهانية ص : ٥٦ .
 بتحقيقها ص : ٣٦ .
 البعث (الرسالة) ص : ٣١ .
 البعث الجسدى ص : ٥٠ .
 البعث الروحى ص : ٥٠ .
 يتبين بنفسه ص : ٣٥ ، ٣٨ ، ٧٣ .

(ت)

- التأويل ص : ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٥ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٦ .
 التأويلات البرهانية ص : ٥٨ .
 التأويل الحق ص : ٦٦ .
 التأويل الصحيح ص : ٦٢ .
 التأويلات الفاسدة ص : ٦٢ .
 التباعد ص : ٤٢ .
 التجوز ص : ٣٢ .
 تحقيق ص : ١٢ ، ١٦ ، ١٧ .
 التحقيق (ضد التقليل) ص : ٣٤ .
 التخيل ص : ٤٨ .
 التذكية ص : ١٤ ، ٢٦ .
 تزييل ص : ١٣ .
 التسمية ص : ٤٠ .

أفضل أصناف الموجودات ص : ٥٣ .

- الأفعال الشرعية ص : ٦١ .
 الأقاويل البرهانية ص : ١٠ ، ٣١ ، ٥٥ .
 الأقاويل الجدلية (و : الأدلة الجدلية) ص : ١٠ ، ١١ ، ٣١ ، ٤٦ ، ٥٥ .
 الأقاويل الخطابية (و : الأدلة الخطابية) ص : ١٠ ، ١١ ، ٣١ ، ٤٦ ، ٥٨ .
 الأقاويل الشرعية ص : ٥٦ ، ٦٥ .
 الأقاويل الشعرية ص : ١٠ .
 الأقاويل المشتركة ص : ٦٠ .
 الأقاويل الوعظية ص : ١٠ .
 الأقيسة ص : ٢٤ .
 الآلة ص : ٢٤ ، ٢٦ .
 الإلهيات ص : ٦ ، ٧٧ .
 الإلزام ص : ٤١ .
 الإمام (أمير المؤمنين) ص : ٨٠ ، ٥ ، ٧١ ، ٢١ .
 الإمامة ص : ٧ .
 الأمثال ص : ٤٦ ، ٤٧ .
 الإمكان فى ذاته ص : ٥١ .
 الأمور العملية ص : ٤٤ .
 الأمور النظرية ص : ٤٤ .
 الأنبياء ص : ٥١ .
 الإنذار ص : ٧٧ .
 أنفسها ص : ٥٦ .
 أنواع البراهين ص : ٢٤ .
 الأهواء الفاسدة ص : ٦٦ .
 الأوائل العقلية ص : ٤٥ .
 أوجب ص : ٢٣ .
 آية الاستواء ص : ٣٣ ، ٤٨ .
 إيجاد ص : ٤٢ .
 لإيمان ص : ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ٣٧ ، ٦٤ .
 الإيمان بالظاهر ص : ٥١ .

- الجزئي ص : ٤٠ .
 الجزئيات ص : ١٠ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ،
 ٧٦ ، ٧٧ .
 الجسمية ص : ٤٩ .
 الجمهور ص : ١٠ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٠ ،
 ٦١ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٧ .
 الجمهورية ص : ٢٥ ، ٥٧ .
 الجنس ص : ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٥٩ .
 الجهة ص : ٢٢ ، ٤٨ .
 الجواز ص : ٩ ، ١٠ .
 الجور ص : ٥٣ .
 الجوهر ص : ٥١ ، ٦٧ .

(ح)

- حادثة ص : ٧١ ، ٧٣ .
 الحافظ ص : ٤١ .
 الحاكم ص : ٤٥ .
 الحدوث ص : ٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٢ .
 حدوث العالم ص : ٤٠ .
 حديث النزول ص : ١٥ ، ٣٣ ، ٤٨ .
 الحركات ص : ٤١ .
 حركة الفلك ص : ٤٣ .
 الحساب ص : ٦ .
 الحس (و : الحسى) ص : ١٠ ، ٤٠ ،
 ٤٦ ، ٤٧ .
 حشر الأجساد ص : ٣٧ .
 حقائق البرهان ص : ٩ ، ١١ .
 الحقائق اليقينية ص : ٨ .
 الحق ص : ٢٨ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٦٠ ،
 ٦٦ ، ٧١ ، ٧٧ .
 حق المعرفة ص : ٢٩ .
 الحقيقة ص : ٣٨ ، ٥٠ ، ٦٣ ، ٦٤ .
 الحكمة ص : ٥ ، ٦ ، ٨ ، ٩ ، ٢٨ ،
 ٢٩ ، ٣١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٩ ، ٦٧ .
 حكيم ص : ٥ ، ٧١ .

- التشبيه ص : ١٥ ، ٤٨ .
 التصديق ص : ١٠ ، ١١ ، ٣٠ ، ٣١ ،
 ٣٤ ، ٣٧ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨ ،
 ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦٦ .
 التصفح ص : ٩ ، ٣٣ ، ٤٢ .
 التصنيف ص : ٧ .
 التصور ص : ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ .
 التعريف ص : ١٥ ، ٣٩ .
 التغير ص : ٣٩ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٦ .
 التفاسير ص : ٦ .
 تفاضل ص : ٥٧ .
 التفقه ص : ٢٤ .
 التفلسف ص : ٥٩ .
 التوفيق بين الحكمة والشرعية ص : ٥ .
 التقليل ص : ٣٤ .
 التقوى ص : ٥٥ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٥ .
 التقييد ص : ٧ .
 التكفير ص : ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٠ .
 التكليف ص : ٤٤ .
 التكون ص : ٤٠ ، ٧٢ .
 التمثيل ص : ٢٧ ، ٦١ .
 التناسب ص : ٦١ .
 التنزيه ص : ١٥ ، ٧٦ .
 التهذيب ص : ٧ .
 التواتر ص : ٣٥ .
 التورع ص : ٣٠ .

(ج)

- الملاحد ص : ٤٥ ، ٥٦ .
 جبلة ص : ٣٠ .
 جحد الوجود ص : ٥١ .
 الجدل ص : ١٠ ، ١١ ، ٤٦ .
 الجدل ص : ٥٨ .
 الجدلية ص : ٥٦ .
 الجزء الحسى ص : ٥١ .

(ر)

- الرؤيا الصادقة ص : ٣٩ .
- الرواية ص : ٧ .
- الروح ص : ٤٧ ، ٥٩ .
- روحي ص : ٨ .
- الرياضيات ص : ٢٧ .

(ز)

- الزمان ص : ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٥٦ ، ٧٣ .
- الزمان الماضي ص : ٤١ .
- الزمان المستقبل ص : ٤١ .
- الزندقة المقيدة ص : ٥١ .
- الزهد ص : ٥٥ .

(س)

- السبب ص : ٩ ، ٣٢ ، ٧٥ .
- السبب الفاعل ص : ٤٠ .
- السعادة ص : ٣٠ ، ٥٤ ، ٥٥ .
- السعادة الأخروية ص : ١٠ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٥٤ ، ٦٢ .
- السعادة الإنسانية ص : ٦٥ .
- السنة (القانون) ص : ٤٤ .
- سوفسطائية ص : ٦٣ .
- السياسة ص : ٥ .
- السياسية ص : ٥ .

(ش)

- الشارع ص : ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٤ .
- الشاهد ص : ٧٥ .
- شبهة ص : ٤٤ ، ٧١ .
- الشبهى ص : ١٠ ، ٤٦ .

حواس ص : ٤٧ .

الحياة الفكرية ص : ٢٨ .

(خ)

- الخارج ص : ٤٧ .
- خاص ص : ٣٨ .
- الخطابة ص : ٢٤ .
- الخطابية ص : ٥٦ .
- الخطايون ص : ٥٨ .
- الخطب ص : ٢٤ .
- الخلق ص : ٢٣ .
- خليفة ص : ٥ .
- الخواص ص : ٣٩ ، ٤٧ ، ٥٦ ، ٥٧ .
- الخيال (و : الخيالي) ص : ١٠ ، ٤٦ ، ٤٧ .

(د)

- الدلائل الخطابية ص : ٤٥ .
- الدلائل البرهانية ص : ٤٥ .
- الدلائل الجدلية ص : ٤٥ .
- الدلالة ص : ٩ ، ١٥ ، ٢٢ ، ٣٢ .
- الدلالة الحقيقية ص : ٩ ، ١٥ ، ٣٢ .
- دلالة الصنعة ص : ٢٦ .
- الدلالة المجازية ص : ٩ ، ١٥ ، ٣٢ .
- الدليل ص : ٤٣ .
- دليل العقل ص : ٥٠ .

(ذ)

- الذات ص : ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٩ ، ٤٢ .
- الذات الإلهية ص : ١٥ .
- الذاتي ص : ١٠ ، ٣٠ ، ٤٦ .
- ذكاء القطرة ص : ٢٨ .

- صحة النفس (التقوى) ص : ٦١ .
- الصدر الأول ص : ٦٥ .
- الصدق ص : ٢٤ ، ٣٥ ، ٥١ .
- الصفات الحسية للمعاد والجزاء ص : ٥٠
- الصنائع ص : ٣٠ .
- الصنائع العملية ص : ٢٨ .
- الصنائع العلمية ص : ٢٨ .
- الصناعة ص : ٢٨ ، ٣٠ ، ٥٨ .
- صناعة أصول الفقه ص : ٢٧ .
- صناعة التعاليم ص : ٢٧ .
- صناعة الحكمة ص : ٩ ، ١١ ، ٥٨ .
- صناعة الصنائع ص : ٢٨ .
- صناعة علم الهيئة ص : ٢٧ .
- صناعة المعرفة ص : ٢٦ .
- صناعة الهندسة ص : ٢٧ .
- الصناعة ص : ٢٢ ، ٢٥ .
- الصور الجوهرية ص : ٦٣ .
- الصورة ص : ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٧ .
- صوفي ص : ٥٠ ، ٥٢ .

(ض)

- ضرورة النظر ص : ٢٣ .
- الضروري ص : ٢٤ ، ٣٠ .
- الضروريات ص : ٦٣ .

(ط)

- الطبع ص : ١٠ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٧١ .
- طبيعة ص : ٣٠ .
- طبيعة الموجود ص : ٤٠ .
- الطرف المقابل ص : ٤١ .
- الطرف الواحد ص : ٤٠ .
- طرق الإيمان ص : ٤٦ .
- طرق التصديق ص : ٥٥ ، ٥٦ .

- الشبيه ص : ٩ ، ٣٢ .
- شرائط البرهان ص : ٦٣ .
- الشراح ص : ٦ .
- الشرع (و : الشريعة) ص : ٥ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٧ .
- الشرك ص : ٥٣ .
- الشروح ص : ٦ ، ٨ ، ١٣ .
- شروط البراهين ص : ٢٤ ، ٢٨ .
- شروط الحكم ص : ٤٤ .
- شروط الصحة ص : ٢٦ .
- شروط النظر ص : ٢٩ .
- شريعتنا الإلهية ص : ٣٠ ، ٣١ .
- شعري ص : ٦١ .
- شقاء ص : ٤٧ ، ٥٤ .
- الشقاء الأخرى ص : ١٠ ، ٤٥ ، ٥٤ ، ٦٢ .
- الشك ص : ٢٧ ، ٤٩ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ .
- الشكل ص : ٢٤ .
- الشهوة ص : ٢٩ .
- الشيء بنفسه ص : ٤٧ .
- الشيء في نفسه ص : ٧٢ .
- الشيء مثاله ص : ٥٥ .
- الشيء نفسه ص : ٥٥ .
- (ص)
- صاحب البرهان ص : ١٠ ، ١٣١ ، ٣٣ .
- صادق ص : ٧٥ .
- الصانع ص : ٢٢ ، ٢٦ .
- صحة الأبدان ص : ٦١ .

- طرق التصديق البرهانية ص : ٥٥ ، ٦٠ .
 طرق التصديق المشتركة ص : ١٤ ، ٣١ ،
 ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٣ ، ٦٤ .
 طرق التعليم الشرعية ص : ٦٤ .
 طرق التصور ص : ٥٦ .
 الطرق الجدلية ص : ٥٥ ، ٥٢ .
 الطرق الخطائية ص : ٥٥ ، ٥٢ .
 طرق الدعاء ص : ٣١ .
 طرق الدلائل ص : ٤٥ .
 الطرق الشعرية ص : ٥٢ .
 طريق البرهان ص : ١١ .
 طريق وسط ص : ٦٧ .

(ظ)

- الظاهر ص : ٨ ، ١٥ ، ٣٢ ، ٣٣ ،
 ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧ ،
 ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ .
 ظاهر بنفسه ص : ٥٩ ، ٦٥ .
 ظاهر الشرع ص : ٩ ، ٣٣ ، ٤٢ .
 الظن ص : ٦٢ .
 ظواهر التركيب ص : ٢٤ .
 الظواهر المتعارضة ص : ٣٤ .
 ظواهر النصوص ص : ٩ ، ١٠ .

(ع)

- العادة ص : ٤٦ ، ٥٨ .
 العارف ص : ٢٤ ، ٣٣ .
 العارف بالله ص : ٢٥ .
 عارض ص : ٣٠ .
 العالم ص : ٨ ، ١٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ .
 العامة ص : ١٠ ، ٥٢ .
 العدالة الشرعية ص : ٢٨ .

- العدل ص : ٥٣ .
 العدم ص : ٥٠ ، ٧٢ ، ٧٣ .
 العدم المحض ص : ٤٣ .
 العرش ص : ٤٣ .
 العرض ص : ٢٩ .
 العصر الوسيط ص : ١٤ .
 عقائد ص : ٦ .
 العقل ص : ٢٢ ، ٢٣ ، ٤٦ ، ٤٧ ،
 ٥٨ .
 العقلي ص : ١٠ ، ٤٦ .
 العلة ص : ٩ ، ٤٢ ، ٧٥ .
 العلم ص : ٣٩ ، ٤٠ ، ٥٩ ، ٧٣ ، ٧٤ ،
 ٧٥ .
 العلميات ص : ٣٦ .
 العلم الأرضي ص : ٣٩ .
 العلم الإلهي ص : ٨ ، ٣٩ ، ٦٩ ، ٧٢ ،
 ٧٤ .
 العلم بالجزئيات ص : ٣٦ .
 علم البرهان ص : ٩ .
 العلم الحق ص : ٥٤ ، ٥٥ ، ٧٢ .
 علم زائد ص : ٧٥ .
 العلم الشرعي ص : ٦٢ .
 العلم العملي ص : ٥٤ .
 العلم في نفسه ص : ٧٣ .
 العلم القديم ص : ١٠ ، ٣٩ ، ٧١ ، ٧٢ ،
 ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٦ .
 علم الكلام ص : ٦ ، ٧ .
 العلم المحدث ص : ٣٩ ، ٧٥ ، ٧٦ .
 العلم المعلول عن الوجود ص : ٧٦ .
 العلم المنذر ص : ٣٩ .
 علم الهيئة ص : ٢٧ .
 العلوم ص : ٦ .
 علوم الآخرة ص : ٥٥ .
 علوم الأوائل ص : ٧ .
 علوم التعاليم ص : ٢٧ .

في نفسه ص : ٧٤ ، ٧٥ .

(ق)

- القاضي ص : ٢١ .
- قاضي القضاة ص : ٦ .
- قانون التأويل العربي ص : ٩ ، ٣٣ .
- القدرة ص : ٥٠ .
- القدم ص : ٨ ، ٤٠ ، ٤٢ .
- قدم العالم ص : ٣٦ ، ٤٠ .
- قديم ص : ٨ ، ٤١ ، ٤٢ .
- قديم ص : ٧١ .
- القديم الحقيقي ص : ٤٢ .
- القضاء ص : ٦ .
- قلم معتاد ص : ١٥ .
- القوة الباصرة ص : ٤٧ .
- القوة الجدلية ص : ٥٧ .
- القوى النظرية ص : ٥٧ .
- القياس ص : ٩ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٤٥ ، ٧٥ .
- القياس البرهاني ص : ٢٤ .
- القياس الجدلي ص : ٢٤ .
- القياس الخطابي ص : ٢٤ .
- القياس الشرعي ص : ٢٢ ، ٣٢ .
- القياس الشعري ص : ٢٤ .
- القياس الظني ص : ٩ ، ٣٣ .
- القياس العقلي ص : ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ .
- القياس الفقهي ص : ٢٥ ، ٢٦ .
- القياس المطلق ص : ٢٤ .
- القياس المغالطي ص : ٢٤ .
- القياس اليقيني ص : ٩ ، ٣٣ .

(ك)

- كافر ص : ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٥٦ ، ٦١ .

العلوم العقلية ص : ٥ ، ٧ .

العلوم العملية ص : ٦ .

علوم المخالفين في الملة ص : ١٤ .

علوم المنطق ص : ٢٢ .

العلوم النظرية ص : ٣٥ .

العمل ص : ٢٤ .

العمليات ص : ٣٥ ، ٣٦ .

العمل الحق ص : ٥٤ ، ٥٥ .

العمل الشرعي ص : ٦٢ .

(غ)

الغائب ص : ٤٢ ، ٦٧ ، ٧٥ .

(ف)

- الفساد ضرورة ص : ٤٢ .
- فاعل ص : ٤١ ، ٧٥ .
- فاعل الكل ص : ٤١ .
- فتوى ص : ٧ .
- فحص ص : ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ١ .
- فرسخ ص : ٥ .
- فرض (واجب) ص : ٥٧ ، ٥٨ .
- فساد ص : ٧٥ .
- الفضيلة الخلقية ص : ٢٨ .
- الفضيلة العلمية ص : ٢٨ ، ٣٠ ، ٥٣ .
- الفضيلة العملية ص : ٣٠ .
- الفضيلة الكاملة ص : ٦٥ .
- الفطرة : ٢٩ ، ٤٦ ، ٥٢ .
- الفقه ص : ٦ ، ٧ ، ١٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٥٤ .
- الفقيه ص : ٩ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ .
- الفلسفة ص : ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٢٢ .
- الفلسفة الإسلامية ص : ٣٨ .
- فوتوستات ص : ١٦ .
- فيلسوف ص : ٦ ، ٢١ ، ٥٢ .

- متفاضلة ص : ٣١ .
- المتقابلات ص : ٣٩ ، ٤٢ .
- متناه (و : غير متناه) ص : ٣١ ، ٤٢ .
- مثالات ص : ٥٦ ، ٥٧ .
- المجاز ص : ٧٤ .
- المجازى ص : ٣٢ .
- مجانس ص : ٣٨ .
- المجهول ص : ٢٣ .
- محدث ص : ٨ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٢ .

- محدث أزليا ص : ٤٢ .
- المحدثه ص : ٧١ .
- المحدث الحقيقي ص : ٤٢ .
- المحسوسات ص : ٤٧ .
- محظور ص : ٢٢ .
- محيط ص : ٨ .
- المخلوقات ص : ٣٠ .

- مذهب ص : ٣٥ ، ٤٢ ، ٥٢ .
- مراتب الناس ص : ١٠ ، ٣٠ .
- مراتب الوجود ص : ١٠ ، ٤٦ .
- مرحلة ص : ٦ .
- المسائل النظرية ص : ٣٦ .
- المسيبات ص : ٦٣ .
- مستحيل ص : ٧٢ ، ٧٣ .
- المستشرق ص : ١٢ ، ١٣ .
- مستمر ص : ٤٢ .
- مشهورة ص : ٥٦ ، ٥٧ .
- المصنوع ص : ٢٦ .
- المصنوعات ص : ٢٢ .
- المضاف ص : ٧٤ .
- مظنونة ص : ٥٦ ، ٥٧ .
- المعاد ص : ٨ ، ١٠ ، ٤٩ .
- المعاد الروحي ص : ٥١ .
- المعارف المشتركة ص : ٥٨ .
- معاند ص : ٤٥ .
- المعدوم ص : ٢٧ ، ٧٢ ، ٧٣ .

- كتب البراهين ص : ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ .
- الكتب الجدلية ص : ٥٩ .
- الكتب الجمهورية ص : ٦٢ .
- الكتب الخطابية ص : ٥٩ .
- كتب القدماء ص : ٢٨ .
- كفر ص : ١٠ ، ٤٥ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٩ ، ٦٢ .
- الكليات ص : ٨ ، ٤٠ .
- كون ص : ٧٣ .

(ل)

- اللاحق ص : ٩ ، ٣٢ .
- اللسان ص : ٤٧ .
- لسان العرب ص : ٩ ، ٣٢ .
- اللغة ص : ٦ .

(م)

- ما بعد المبادئ ص : ٤٨ .
- المادة ص : ٤٠ .
- مادى ص : ٨ .
- الماضى ص : ٤٢ .
- مؤمن ص : ٩ ، ٢٤ ، ٣٣ .
- مأمور به ص : ٢٢ .
- الماهية ص : ٢٩ ، ٣٩ .
- مباح ص : ٢٢ .
- المبادئ ص : ٤٨ .
- مبادئ الشريعة ص : ٤٥ .
- المبدأ الأول ص : ٥٢ .
- مبدأ زمانى ص : ٤٢ .
- المبدأ الأول ص : ٥٢ .
- مبدأ زمانى ص : ٤٢ .
- متخيل ص : ٤٨ .
- المتشابهات ص : ٤٩ ، ٥٩ .
- المتصوف ص : ٧ .
- متغير ص : ٣٩ ، ٧٢ .

المعرفة ص : ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ،
 ٣٢ ، ٣٧ ، ٥٤ .
 معرفة الحق ص : ٣١ ، ٦٧ .
 معرفة الله ص : ٢٣ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٥٤ ،
 ٦٧ .
 العقول ص : ٣٣ .
 العلم ص : ٢٩ ، ٥٣ .
 معلول ص : ٣٩ ، ٤٠ ، ٧٥ ، ٧٦ .
 المعلوم ص : ٢٣ ، ٧٤ ، ٧٥ .
 معنى ص : ٤٧ .
 المغالطة ص : ٢٤ .
 المفسرون ص : ٦ .
 مفعولة ص : ٧٥ .
 مقابلة ص : ١٦ .
 مقادير الأجرام السماوية ص : ٢٧ .
 المقارن ص : ٩ ، ٣٢ ، ٤١ .
 المقاييس البرهانية ص : ٢٦ .
 المقاييس العقلية ص : ٢٦ .
 المقاييس الفقهية ص : ٢٤ .
 المقترن ص : ٤٣ .
 المقدمات ص : ٢٤ ، ٥٦ ، ٥٧ .
 المقول ص : ٣٩ .
 المكان ص : ٤٢ ، ٤٩ ، ٧٣ .
 المكانية ص : ٤٨ .
 مكذب ص : ٤٦ .
 الملوكوت ص : ٢٢ ، ٢٣ .
 الممتنع ص : ٢٨ .
 ممكن ص : ٢٦ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٥٧ ،
 ٥٩ .
 ممكنة ص : ٤٥ .
 ممكنة في نفسها ص : ٥٠ .
 المناظرة ص : ٢٧ .
 المنطوق ص : ٣٣ .
 المنقول ص : ٣٣ ، ٣٦ .
 المنهج ص : ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ .
 الموجد ص : ٤١ .

(ن)

النبوات ص : ٤٥ .
 النتائج ص : ٥٦ .
 النجوم ص : ٦ .
 النذب ص : ٢٢ .
 النصوص ص : ٢٥ .
 النظائر ص : ٢٧ ، ٥٧ ، ٦٣ .
 النظر ص : ٦ ، ٧ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ،
 ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ،
 ٣١ ، ٣٣ ، ٣٧ ، ٤٤ ، ٤٩ ، ٥٣ ،
 ٦٤ ، ٦٥ ، ٧١ .
 النظر البرهاني ص : ٣١ ، ٣٢ .
 النظر الشرعي ص : ٢٢ .
 النظر في الموجودات ص : ٢٢ .
 النظريات ص : ٣٥ .
 النفس ص : ٤٣ ، ٥٧ ، ٦٦ .
 نفي الوجود ص : ٥١ .
 النكته ص : ٧٤ .
 النوع ص : ٢٥ .

(و)

الواسطة ص : ٤٠ ، ٦٣ .
 الوجوب (و : واجب) ص : ١٠ ، ٢٢ ،
 ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٤٨ ،
 ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٦ ، ٦٧ ، ٧٢ ، ٧٦ .
 الوجود ص : ١٠ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ،

٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥١ ،

٦٤ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٥ .

الوجود الحسى ص : ٤٧ .

الوجود الحقيقى ص : ٤٦ .

الوجود الخيالى ص : ٤٧ .

الوجود الذاتى ص : ٤٦ .

الوجود الشبهى ص : ٤٧ .

الوجود العقلى ص : ٤٧ .

الوجود القديم ص : ٤٢ .

الوجود الكائن الحقيقى : ٤٢ .

الوجود المادى ص : ٤٢ .

الوجود الماضى ص : ٤١ .

الوجود المستقبل ص : ٤١ .

وحدة الحقيقة ص : ٩ ، ١٠ .

وحدة الوجود ص : ٧ .

الوحى ص : ٢٧ ، ٧٧ .

(ى)

ينزهون ص : ٤٨ .

يحوز ص : ٣٤ .

يحيل ص : ٥٠ .

يستنبط ص : ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ .

اليقين ص : ١٠ ، ١١ ، ٣٣ ، ٣٥ ،

٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦١ .

المذاهب والفرق

(ح)

- الحشوية ص : ٢٥ .
- الحكام ص : ٤٤ .
- الحكماء ص : ٧٦ ، ٥٢ .
- الحنابلة ص : ٣٣ .

(خ)

- الخاصة ص : ٦٧ ، ٦٤ ، ٦٣ ، ٢٥ .

(ذ)

- الذين ينسبون أنفسهم إلى البرهان (إلى الحكمة) ص : ٦٦ ، ٥٠ .

(ر)

- الراسخون في العلم ص : ٣٧ ، ٣٤ ، ٩ .

(س)

- السلف ص : ٣٧ ، ٣٥ .

(ش)

- الشافعي (مذهب) ص : ٣٤ .
- شيعة أفلاطون ص : ٤٢ ، ٤١ .

(ص)

- الصدد الأول ص : ٣٥ ، ٢٥ .

(ع)

- العامة ص : ١١ .

(ا)

- الأشعرية ص : ٤١ ، ٤٠ ، ٣٣ ، ١٠ .
- ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ٦٣ ، ٦٤ .
- أصحاب البرهان (أهل البرهان) ص :
- ١٠ ، ١١ ، ٢٥ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨ .
- ٤٩ ، ٥٢ ، ٥٨ ، ٦٥ ، ٦٦ .
- أصحاب فلسفة الإشراق ص : ٣٨ .
- أصحاب هذه الملة (أمة محمد ، ملة الإسلام) ص : ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٦ ، ٧١ ، ٥١ .
- الأصوليون ص : ٣٥ .
- أفضل أصناف الناس ص : ٥٣ .
- الأمم السالفة ص : ٢٨ .
- أهل الإيمان ص : ٣٨ .
- أهل التأويل ص : ٥٨ ، ٥٤ ، ٣٧ .
- أهل الجدل ص : ١٠ ، ١١ ، ٤٦ ، ٥٨ .
- أهل الحق ص : ٦٦ .
- أهل زماننا ص : ٣٩ ، ٥٩ .
- أهل الظاهر ص : ٥٨ .
- أهل العلم (العلماء) ص : ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٤ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ .
- أهل العلم بالكلام ص : ٥٥ .
- أهل الفساد ص : ٥٢ .
- أهل الفطر الفائقة ص : ٥٣ .
- أهل المذاهب ص : ٢٧ .
- أهل الموعظة ص : ٤٦ .
- أهل النظر ص : ٨ ، ٩ ، ١١ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٤٥ ، ٦٤ .

(ج)

- الجمهور (أكثر الناس) ص : ١١ ، ٦٤ .

- المتقدم ص : ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ .
 المتكلمون ص : ٨ ، ١٠ ، ٣٩ ، ٤٠ ،
 ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٦٧ ، ٧٣ .
 مذاهب المعتزلة ص : ٦٦ .
 مذهب الأشعرية ص : ٦٦ .
 مذهب ابن رشد ص : ٧٢ .
 مذهب أفلاطون ص : ٤١ .
 مذهب أفلاطون ص : ٤١ .
 المذهب المالكي ص : ٥ ، ١٥ ، ٢٨ .
 المشائين ص : ٣٩ ، ٧٦ .
 المشارك لنا في الملة ص : ٢٦ .
 المعتزلة ص : ١٠ ، ٥٧ .
 المقلدون ص : ٦٧ .
 من يتعاطى النظر (من يتعاطى البرهان ،
 من يتعاطى هذه العلوم) ص : ٤٩ : ٤٩
 ٥٠ ، ٧١ .

(ي)

- اليهود ص : ٦ .

(ف)

- الفرق ص : ٦٧ .
 فرق الإسلام ص : ٦٢ .
 فرقة أرسطو ص : ٤١ .
 فرقة من الحكماء ص : ٤٣ .
 الفقهاء ص : ٥ ، ٨ ، ٩ ، ١٥ ، ٢٨ ،
 ٣٠ .
 الفلاسفة ص : ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ٣٩ ،
 ٥٢ ، ٧١ ، ٧٦ .
 فلاسفة الإسلام ص : ٥ ، ١٥ .

(ق)

- القدمات (الحكماء القدماء) ص : ٤٠ ،
 ٤١ .

(م)

- المتأخر ص : ٢٥ ، ٢٧ .
 المتصوفة ص : ٣٨ ، ٥٠ ، ٥٢ .
 المتصوفة الفلاسفة المسلمون ص : ٧ .

الأعلام

بنى عباد (أمة) ص : ٦ .

(١)

(ج)

- جبريل (عليه السلام) ص : ١٥ .
- الجمعية الآسيوية ص : ٧ .
- جوتيه (ليون) ص : ١٣ .
- جورج حوراني (دكتور) ص : ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ .

(ح)

- حبيب (شاعر) ص : ٧ .
- الحلبي (محمود البيطار) ص : ٢١ .

(د)

- دحية الكلبي ص : ١٥ .

(ر)

- رينان (ارنست) ص : ٦ .

(ز)

- الزنجشري ص : ٧٤ .

(ش)

- الشريف المرتضى ص : ٤٨ .

(ص)

- صبيح (محمود علي) ص : ١٣ .

إبراهيم (عليه السلام) ص : ٢٣ .

ابن الأبار ص : ٧ .

ابن تومرت (محمد) ص : ٥ .

ابن تيمية ص : ١٣ .

ابن جرير (أبو مروان) ص : ٥ .

ابن رشد ص : ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ٢١ ، ٢٨ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٧١ .

ابن سينا (الشيخ الرئيس) ص : ٣٦ .

ابن طفيل (أبو بكر محمد بن عبد الملك)

ص : ٦ ، ٧١ .

ابن عباس (عبد الله) ص : ١٥ .

ابن عربي (الشيخ محيي الدين) ص : ٧ .

أبو بكر بندود بن يحيى القرطبي ص : ٧١ .

أبو جعفر هارون ص : ٥ .

أبو القاسم بن الطيلسان ص : ٧ .

أبو المعالي (عبد الملك بن أبي محمد عبد الله

ابن يوسف الجويني) ص : ٣٤ .

أحمد بن أحمد بن رشد (جد أبي الوليد)

ص : ٢١ .

أرسطو ص : ٥ ، ٦ ، ٨ ، ٣٨ ، ٤١ ، ٧١ .

إسحق (أحد سلاطين المرابطين) ص : ٥ .

أفرايم البستاني ص : ٥ .

أفلاطون ص : ٤٢ ، ٧١ .

البيروني (دكتور) ص : ١٤ ، ١٥ .

(ب)

البخاري ص : ٣٥ .

- ٢١، ٢٩، ٣١، ٣٧، ٤٤، ٤٦، ٤٨ .
 محمد أبو الفضل إبراهيم ص : ٤٨ .
 محمد سعيد العريان ص : ٥ .
 محمود قاسم (دكتور) ص : ١٦ .
 المرابطين ص : ٥ .
 المراكشي (عبد الواحد) ص : ٥ ، ٦ ،
 ٧١ .
 المنصور أبو يوسف يعقوب ص : ٦ .
 الموحدون ص : ٥ ، ٦ ، ١٥ ، ٢٨ .
 مولر (مرقس يوسف) ص : ١٢ ، ١٣ ،
 ١٤ ، ١٦ ، ١٧ .

(ن)

- الناصر (أحد سلاطين الموحدين) ص : ٧
 النظام ص : ٣٧ .

(ي)

- يسار بن معاوية بن الحكم ص : ٤٨ .
 يوسف بن تاشفين ص : ٥ ، ٦ ، ٧١ .

(ع)

- عادل زعير ص : ٦ .
 عبد المؤمن (مؤسس دولة الموحدين)
 ص : ٥ ، ٦ .
 عدنان (قبيلة) ص : ٥٣ .
 علي بن أبي طالب ص : ٣٥ .

(غ)

- الغزالي (أبو حامد) ص : ٨ ، ١٠ ، ١١ ،
 ٣٤ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٠ ،
 ٥١ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ٦٣ ، ٧٤ .

(ف)

- الفارابي (أبو نصر) ص : ٣٦ .

(م)

- المتنبي ص : ٧ .
 محمد (عليه الصلاة والسلام) ص : ١٥ ،

الكتب المذكورة بالمتن والتحقيق

(ف)

- فصل المقال ص : ٨ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢١ ، ٣٩ ، ٧١ .
فضائح الباطنية ص : ٥٠ .
فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة ص :
١٠ ، ٣٧ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ٥١ .

(ك)

- كتاب فلسفة ابن رشد ص : ١٢ .
كتاب الكليات ص : ١٤ .
كشف اصطلاحات الفنون ص : ٣٥ .

(ل)

- لسان العرب ص : ٧٤ .

(م)

- مشكاة الأنوار ص : ٥٢ .
المضنون به على غير أهله (الكبير)
ص : ٥٠ .
المعجب في تلخيص أخبار المغرب ص :
٥ ، ٦ ، ٧١ .
مناهج الأدلة ص : ٨ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٦ .
المنقذ من الضلال ص : ٥٠ .

(ا)

- ابن رشد والرشدية ص : ٦ ، ٧ .
إحياء علوم الدين ص : ٥٥ .
أساس البلاغة ص : ٧٤ .
الاقتصاد في الاعتقاد ص : ٥٠ .
إلجام العوام عن علم الكلام ص : ٤٧ .
أمالى المرتضى ص : ٤٨ .

(ب)

- بداية المجتهد ونهاية المقتصد ص : ٢١ .

(ت)

- تهافت التهافت ص : ٨ ، ٥٢ ، ٧٤ .
تهافت الفلاسفة ص : ٣٦ ، ٥٢ ، ٦٣ ، ٧٢ ، ٧٦ .
التوفيق بين الشريعة والفلسفة ص : ١٣ .

(د)

- دائرة المعارف الحديثة ص : ٥ .

(ر)

- رسالة العقائد والوعظ إلى ملك شاه
ص : ٥٠ .

(ض)

- ضميمة العلم الإلهي ص : ٨ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٦ ، ٦٩ .

الآيات القرآنية

رقمها	السورة	الصفحة	الآية
١٨٣	البقرة	٦١	(كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون) (هو الذى أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات) الآية
٧	آل عمران	٣٤	(وما يعلم تأويله إلا الله)
٧	»	٤٩	(وما يعلم تأويله إلا الله)
٧	»	٥٩	(ويتفكرون فى خلق السموات والأرض)
١٩١	»	٢٣	(وكذلك نرى إبراهيم ملكوت السموات والأرض)
٧٥	الأنعام	٢٣	(أو لم ينظروا فى ملكوت السموات والأرض وما خلق الله من شئ)
١٨٥	الأعراف	٢٢	(وهو الذى خلق السموات والأرض فى ستة أيام وكان عرشه على الماء)
٧	هود	٤٢	(يوم تبدل الأرض غير الأرض والسموات)
٤١	إبراهيم	٤٣	(أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن)
١٢٥	النحل	٢١	(ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم إلا قليلا)
٨٥	الإسراء	٥٩	(الرحمن على العرش استوى)
٥	طه	٣٣	(لن ينال الله لحومها ولا دماؤها ولكن يناله التقوى منكم)
٣٧	الحج	٦٢	(إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر)
٤٥	العنكبوت	٦٢	(إن الشرك لظلم عظيم)
١٣	لقمان	٥٣	(إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها . . .) الآية
٧٢	الأحزاب	٦٢	(ثم استوى إلى السماء وهى دخان)
١١	فصلت	٤٣	(فاعتبروا يا أولى الأبصار)
٢	الحشر	٢٢	(فاعتبروا يا أولى الأبصار)
٢	الحشر	٢٥	(ألا يعلم من خلق ، وهو اللطيف الخبير)
١٤	الملك	٧٦	(أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت ، وإلى السماء كيف رفعت)
١٧	الغاشية	٢٣	

الأحاديث النبوية

رقم	الحديث	الصفحة
١	« صدق الله وكذب بطن أخيك »	٢٩
٢	« ينزل الله كل ليلة إلى سماء الدنيا ، فيقول هل من سائل فأعطيه ؟ . . هل من داع فأستجيب له ؟ . . هل من مستغفر فأغفر له ؟ »	٣٣
٣	« إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وإذا أخطأ فله أجر »	٤٤
٤	« أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، ويؤمنوا بي »	٤٦
٥	« إعتقها فإنها مؤمنة »	٤٨

المراجع

- المؤلف الكتاب
- ابن جلدجل (أبو داود) : طبقات الأطباء والحكماء . تحقيق فؤاد سيد . طبعة سليمان بن حسان الأندلسي : المعهد العلمي الفرنسي . القاهرة سنة ١٩٥٥ م .
- ابن رشد : تهافت التهافت . طبعة القاهرة سنة ١٩٠٣ م .
- الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة . تحقيق د . محمود قاسم . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٥ م .
- أبو حامد الغزالي : تهافت الفلاسفة . طبعة القاهرة سنة ١٩٠٣ م .
- الاقتصاد في الاعتقاد . طبعة محمود علي صبيح . القاهرة « بدون تاريخ »
- المنتقى من الضلال . طبعة محمود علي صبيح . القاهرة بدون تاريخ .
- إلجام العوام عن علم الكلام . طبعة محمود علي صبيح القاهرة « بدون تاريخ »
- مجموعة رسائل بها : (فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة) ، و (الرسالة الوعظية) ، و (مشكاة الأنوار) ، و (رسالة العقائد والوعظ إلى ملك شاه) . طبعة القاهرة ١٩٠٧ م
- مجموعة رسائل بها : (القسطاس المستقيم) ، و (منهاج العارفين) ، و (الرسالة الدنية) ، و (رسالة الطير) ، و (أيها الولد) ، و (المضمون به على غير أهله « الكبير ») و (المضمون به على غير أهله « الصغير ») . طبعة مكتبة الجندى . القاهرة « بدون تاريخ » .
- أرنست رينان : ابن رشد والرشدية . تعريب عادل زعير . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٧ م .

- أفرايم البستاني : دائرة المعارف . المجلد ٣ . بيروت سنة ١٩٦٠ م .
- التهانوي : كشف اصطلاحات الفنون . طبعة الهند . كلكتة سنة ١٨٩٢ م .
- الشريف المرتضى : أمالي المرتضى . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٤ م .
- عبد الحلو : ابن رشد فيلسوف المغرب . طبعة بيروت سنة ١٩٦٠ م
- عبد الواحد المراكشي : المعجب في تلخيص أخبار المغرب . تحقيق محمد سعيد العريان . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٤ م .
- فرح أنطون : ابن رشد وفلسفته . طبعة الإسكندرية سنة ١٩٠٣ م .
- فيليب حتى ، وآخرون : تاريخ العرب « مطول » ج ٢ ، ٣ . طبعة بيروت سنة ١٩٥٣ م .
- د. محمد بيصار : في فلسفة ابن رشد ، الوجود والخلود . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٤ م .
- محمد فؤاد عبد الباقي : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم . طبعة القاهرة سنة ١٣٦٤ هـ .
- د . محمد علي أبوريان : أصول الفلسفة الإشراقية عند شهاب الدين السهروردي . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٩ م .
- د . محمود قاسم : نظرية المعرفة عند ابن رشد . طبعة القاهرة . مكتبة الأنجلو المصرية « بدون تاريخ » .
- الأب يوحنا قمر : ابن رشد ج ١ . طبعة بيروت . المطبعة الكاثوليكية « بدون تاريخ » .
- يوسف كرم ، ود . مراد :
- وهبه ، ويوسف شلاله : المعجم الفلسفي . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦ م

فهرس الموضوعات

صفحة	الموضوع
٥	مقدمة :
٥	١ - عن ابن رشد
٨	٢ - قضايا فصل المقال الفكرية :
.	العالم عند ابن رشد
.	المعاد عند ابن رشد
.	العلم القديم والعلم المحدث :
١٢	٣ - منهج تحقيق النص
١٩	كتاب فصل المقال :
٢١	مقدمة :
٢٢	حكم دراسة الفلسفة :
٢٣	ضرورة النظر
٢٩	شروط النظر
٣٠	مراتب الناس
٣١	علاقة الحكمة بالشرعية
٣٢	التأويل
٣٦	الغزالي والفلاسفة
٣٨	العلم الإلهي
٤٠	العالم بين القدم والحدوث
٤٤	الظاهر والباطن
٤٩	المعاد
٥٤	مقصود الشرع
٥٥	طرق التصديق

٥٨	مراتب الناس
٦٢	الفرق الإسلامية والتأويل
٦٤	طرق التعليم الشرعية
٦٦	خاتمة . . .
٦٩	ضميمة العلم الإلهي :
٧٢	تقرير الشك
٧٤	حل الشك
٧٩	كشاف :
٨١	المصطلحات
٩١	المذاهب والفرق .
٩٣	الأعلام
٩٥	الكتب
٩٦	الآيات القرآنية .
٩٧	الأحاديث النبوية
٩٨	الأماكن .
٩٩	المراجع .
١٠١	فهرس الموضوعات

رقم الإيداع	١٩٨٣/٤١٠٨٤
التقديم الدولي	٩٧٧-٠٢-٠٥٧٨-٨ ISBN

١/٨٢/٢٣٥

طبع بمطابع دار المعارف (ج.٢٠٠ع.)